قاسيون

العدد 403

السبت 9 أيار 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني

حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (8.825.622) زائراً..

زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

التاسع من أيار عيد النصر على الفاشية



الافتتاحية

ما العلاقة بين النمو.. والعدالة؟

ثمة من يعلن ويروّج أن هناك تناقضاً مستعصياً بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.. فالوصول لأحدهما يعني التخلي عن ثانيهما، وهو يستند في استنتاجه هذا إلى تجارب البلدان المتقدمة، ويدعونا بالتالي إلى السير بركاب التطور الرأسمالي (الذي أثبت أنه النظام الأكثر توحشاً في التاريخ)..

فهل هذه هي الحقيقة؟ للإجابة على هذا السؤال يجب الإجابة عن بعض الأسئلة الهامة:

- هل الفقر في البلدان المتخلفة، سببه وجود عدالة اجتماعية فيها؟
- هل النمو الهائل الذي جرى في البلدان الاشتراكية السابقة خلال مراحل صعودها تم دون عدالة اجتماعية؟
- هل التراجع الذي أصاب نمو البلدان الاشتراكية في عقودها الأخيرة كان سببه فرط العدالة الاجتماعية، أم التراجع عنها بشكل أو بأخر؟
- هل التقدم في النمو الهائل للقوى المنتجة الذي جرى في البلدان الرأسمالية المتقدمة كان سببه تمركز الثروة فيها بأيد قليلة فقط، مما أدى بالمقابل إلى عدم عدالة توزيع للثروة ضمنها، أم أن هناك عوامل خارجية أدت إلى هذا النمو، وتكمن في النهب الهائل للمستعمرات، ومن ثم استخدام وسائل الاستعمار الجديد عبر التبادل اللامتكافئ مع بلدان المستعمرات السابقة، مما أدى إلى تراكم هائل للثروات على حساب الغير؟؟..

لذلك يمكن الاستنتاج على أساس الحقائق السابقة، أن العلاقة بين النمو والعدالة تاريخيا ليست عكسية، فوجود العدالة الاجتماعية ليس سببا لعدم النمو، كما أن النمو لم يكن دائما يحقق العدالة الاجتماعية.

والترابط بين النمو والعدالة الاجتماعية حققته فقط الأنظمة الاشتراكية خلال صعودها، وتراجعت عنه بالتدريج خلال هبوطها، ورغم ذلك بقيت نظاما أكثر فاعلية وإنسانية من النظام الآخر...

ولكن كيف الأمور اليوم في القرن الواحد والعشرين؟ هل بقيت المعادلة كما كانت عليه خلال القرن العشرين؟

إن الأزمة الرأسمالية الاقتصادية- الاجتماعية العالمية، تثبت اليوم أن هذه المعادلة قد أخذت اتجاهاً محددا يختلف جذرياً عما كانت عليه الأمور في السابق.. فتراكم الثروة على المستوى العالمي وعلى مستوى كل بلد في ظل النظام الرأسمالي الذي أصبح النظام الوحيد السائد في العالم على المستوى الكلي والجزئي، أصبح مانعا ليس فقط للعدالة، وإنما أيضاً للنمو نفسه، وأكبر دليل على ذلك ما يجري اليوم ليس فقط في تراجع معدلات النمو العالمية، وإنما أيضاً في تحولها إلى رقم سالب، فالمؤسسات الدولية تتوقع نمواً سلبياً على مستوى العالم كله، وعلى مستوى مراكز الإنتاج الرئيسي فيه... والأرجح أن هذا الميل سيستمر طويلاً، ما دام النظام الرأسمالي مستمراً، وهو في ذلك يستنفد آخر مبررات وجوده..

إن الرأسمالية، واقتصاد السوق، كما يفضل البعض أن يسميها، لأن التسمية الأولى أصبحت مشينة في الوعي الاجتماعي، أدت إلى تمركز ثروة هائل يمنع تجديد الإنتاج، ويمنع تحقيق العدالة الاجتماعية، أي أدت إلى حدوث فائض إنتاج دائم بسبب انخفاض معدلات الطلب والاستهلاك، مما يبطئ ويوقف عجلة الإنتاج في نهاية المطاف... وإذا كانت المراكز الرأسمالية تخرج من هذا التناقض سابقا عبر الانتشار خارج حدودها، فإن هذه العملية توقفت، لأن الانتشار اللاحق أصبح مستحيلاً بسبب تحول الرأسمالية إلى نظام عالمي، ففقدت بذلك احتياطها الأهم لتجدد نفسها في مراكزها على حساب الغير..

والأمر كذلك، أصبحت المعادلة على مستوى العالم، وعلى مستوى كل بلد، هي: **تحقيق العدالة الاجتماعية هو الشرط الضروري للنمو اللاحق**، أي بكلام أوضح، أصبحت الاشتراكية هي الحل الوحيد، بل الأوحد، لحل مشاكل البشرية، لأن مصادر نموها اللاحقة لن تتحقق إلا بالاستيلاء على الثروات المنهوبة والمتمركزة في أيدي قلة قليلة من الأفراد والبلدان، وإعادة توزيعها بشكل يضمن سير عجلة الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية. إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الكبرى تحولت إلى عائق جدي ووحيد لتطوير البشرية...

إن المعادلة التي سمحت لسورية بتحقيق معدلات نمو عالية دون تحقيق مستويات مقبولة للعدالة الاجتماعية، وخاصة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت غير قابلة للتكرار بسبب تغير الظروف، فإذا كان دور الدولة السابق قد أمّن تلك النتائج المعروفة، فعلى الدولة اليوم التفكير جديا بصياغة دورها الجديد الذكي والقوي.. وإن فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي تحديداً، تتطلب تحقيق هذين الشقين في آن معا..

لذلك نعتقد أن أي نقاش جدي يجري في بلادنا حول العلاقة بين النمو والعدالة، يجب أن يأخذ هذه الحقيقة التي تثبت نفسها، بعين الاعتبار، وهذا سيعني بدوره، البحث عن دور جديد للدولة يحقق العدالة الاجتماعية، التي أصبحت ضمانة النمو اللاحق...

إن أي نظام لا يأخذ بالحسبان ضرورة تحقيق نمو حقيقي طريقُه الوحيد هو العدالة الاجتماعية، يفقد مبرر وجوده مع مضي الوقت، لأنه بحال أخرى سيبتعد عن العدالة الاجتماعية، ولن يحقق النمو المطلوب... وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب أول ما يتطلبه إعادة النظر جذريا بالعلاقة المختلة بين الأجور والأرباح، وخاصة عبر القضاء على الفساد الكبير الذي يتسبب بنهب واسع لثرواتنا، مما سيؤمن الموارد الضرورية للنمو اللاحق...

هذا هو السبيل الوحيد للخروج من الحلقة المفرغة التي يسببها النقاش المضلل حول العلاقة بين النمو والعدالة الاجتماعية، وفي ذلك ضمانة لتحقيق كرامة الوطن والمواطن...

■■

متى يحل عيد النصر على «الفاشية الجديدة»؟

◄ عبادة بوظو

في خضم أزمتها العارمة، تنزع الرأسمالية في أعلى مراحلها الإمبريالية نحو اكتساب الطابع النازي الفاشي مجددا، بوصفه السبيل الوحيد المحتمل للخروج من هذه الأزمة، إن أمكنها ذلك، في ظل انعدام إمكانيات التمدد للخارج والاستيلاء على مصادر جديدة للهيمنة وإطالة العمر وتصدير الأزمة، بحكم الطابع الكوني لها مسبقا.

هذا الجوهر، لا يغيره تبدل الأشكال الظاهرية من تخفيف اللهجة سياسياً مع بعض الأطراف في العالم، لأن ذلك يقابله تصعيدها مع أطراف أخرى، بحيث تبقى هناك درجة معينة من التوترات العالمية تشكل مبررا ومادة لاستمرار النظام الرأسمالي الإمبريالي بالطغيان والنهب واستعباد الشعوب، عبر أشكاله السياسية وأدواته العسكرية، مع تبديل للأدوار، ومنح وظائف معينة لأطراف محددة وتبادل ذلك معها، بحيث يكون باراك أوباما، بمن يقف خلفه من احتكارات، امتداداً لبوش وتشيني وعصابتهما، بشكل آخر، وهو لا يستطيع إلا أن يكون كذلك، من أجل تأدية المهمة المطلوبة ضمن الزمن الممنوح، وإلا «سيتم تطييره».

على سبيل المثال، فإن الحديث الأمريكي الجديد عن مصالحات مع، وانفتاح على، دمشق وطهران، يقابله استمرار التصعيد والتهديد أو التضليل الإسرائيلي بخصوصهما، مع تقديم واشنطن لتطمينات لحلفائها بأن ذلك لن يكون على حسابها، في مقابل إدراك دمشق وطهران لأهمية تحالفهما ودوره في المواجهة.

وكذلك فإن التهدئة السياسية مع «طالبان» في أفغانستان (وهي الصنيعة الأمريكية أصلاً) وزيادة حجم القوات هناك، يقابلها تصعيد مع الحركة ذاتها في باكستان ضمن المناطق الحدودية، مع بدء التلويح بالمخاطر المحيطة بالترسانة النووية الباكستانية، وتصدير «التطمينات» بخصوصها، بما يحضر المسرح لتفجير الوضع مع كل انعكاساته على المنطقة العربية وبؤر المقاومة والممانعة فيها، وذلك في محيط إيران، وباكستان وشبه القارة الهندية، وصولاً إلى تخوم روسيا عبر البوابة الجورجية مجددا (المناورات مع الأطلسي وماسبقها من حديث عن انقلاب عسكري ترعاه موسكو وطرد اثنين من دبلوماسييها من حلف الأطلسي).

ويرافق كل ذلك «تمرير» قادة البحرية الأمريكية لمسوغات وجود قوات برية في القرن الأفريقي لمواجهة «عمليات القرصنة» المتسارعة في تلك المنطقة، ناهيك عما يقترفه الإعلام العالمي، من جرائم فكرية، نفسية، نازية- فاشية جديدة، بخصوص «جائحة الخنازير»، وتحضير البشرية، عبر منظمة الصحة العالمية ضمنا، لتلقي أنباء «فناء نصف تعدادها»!

في التاسع من أيار يحتفل العالم بعيد النصر على الفاشية، وربما في سياق عملية ليست ببعيدة بالمعنى التاريخي، سيحتفل بعيد الانتصار على النسخة الجديدة منها، وخلاص البشرية.

o.bozo@kassioun.org ■

جامعة المأمون.. مخالفات جديدة.. واستغلال مستمر للطلاب!!

يبدو أن جامعة المأمون الخاصة على الرغم من كل ما قيل وكتب عنها في الصحافة، وعبر التحقيقات المتلاحقة التي نشرت في جريدة «قاسيون»، ماضية في ارتكاب المخالفات المتكررة بحق الطلاب، فمنذ بداية الفصل الدراسي الأول، قررت الجامعة إضافة رسم جديد قيمته ٩٠٠ ل.س عن كل مادة يقدمها الطالب، دون صدور أية وثيقة تعطي مشروعية لأخذ هذا الرسم من وزارة التعليم العالي، أو إعطاء إدارة الجامعة أي وصل استلام عن أخذها للمبلغ المذكور، مع العلم أن الجامعة كانت في السابق توضح عبر نشراتها الإعلانية كل المبالغ التي يتوجب على الطالب دفعها، بدءا من رسم التسجيل وانتهاء بالرسم المفروض على تقديم كل مادة.

وهذا يثبت المخالفة الواضحة التي يحويها دليل الجامعة، والعقود الموقعة بين الطالب وإدارة الجامعة منذ بداية السنة الأولى للتسجيل. وهذه الممارسات لا تقتصر على فرع الجامعة الموجود في مدينة القامشلي، بل هي حاضرة بشكل أكبر في فرع الجامعة الآخر، الموجود في مدينة حلب.

نتيجة ما سبق يحقُّ لنا أن نتساءل: إلى متى ستستمر الجهات المعنية بغض النظر عن ممارسات هذه الجامعة، ومخالفتها للقوانين والأنظمة التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي لتصنيف هذه الجامعة ضمن الجامعات الخاصة المعترف بها دوليا.

■■

حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية:
السياسات الحكومية تعرض استقرار البلاد للخطر!!

النقابي سمير حسن

إن الاقتراحات التي قدمتها بعثة صندوق النقد الدولي لإصلاح نظام التقاعد، والتي وافقت عليها اللجنة الوزارية المؤلفة من النائب الاقتصادي عبد الله الدردري، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ديالا الحاج عارف، ووزير الاقتصاد عامر لطفي، هذه الاقتراحات تجاهلت ديون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على مختلف الجهات العامة الحكومية، والبالغة /٦١/ مليار ل.س، وضرورة احتساب الفوائد القانونية عليها وفق القانون /٧٨/ لعام ٢٠٠١، وحسب عدد سنوات الدين على كل جهة.



ويمكننا تلخيص مقترحات البعثة بما يلي:

خفض نسبة الاشتراك التأميني من ٧٪ إلى ٤٪ للعمال.

خفض نسبة الاشتراك التأميني من ١٤٪ إلى ١٠٪ لأصحاب العمل.

خفض نسبة المعاش التقاعدي من ٢,٥٪ عن كل سنة خدمة إلى ١,٧٪.

خصخصة التأمين الصحي (سحب معالجة إصابات العمل والأمراض المهنية من مؤسسة التأمينات الاجتماعية).

اعتماد مدة /٤٠ سنة/ لتطبيق التوصيات.

إلغاء تعويض الدفعة الواحدة.

والحجة في وضع هذه المقترحات هي أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية ستواجه وضعاً خطيراً بسبب تزايد عدد المتقاعدين وتناقص الواردات.

وفي وقت سابق جرى اجتماع هام بين ممثلي أرباب العمل من القطاع الخاص، وقيادة الاتحاد العام لنقابات العمال، وتمَّ الاتفاق في هذا الاجتماع على جميع القضايا التي تهم العمل والعمال ومصالح أرباب العمل، وعلى تعديل بعض نصوص قانون العمل وقانون التأمينات، فلماذا تعترض السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل على هذا الاتفاق؟!!

يبدو واضحاً في ظل سياسة اقتصاد السوق أن وزارة العمل تتجه مباشرة إلى المساس بحقوق الطبقة العاملة السورية المنصوص عنها في القوانين النافذة، و تخلق نتيجة ذلك توتراً اجتماعياً خطيراً، الغرض منه زعزعة استقرار البلاد.

إن تخصيص التأمين الصحي وتقليص الراتب التقاعدي، إنما يعني الاتجاه نحو الخصخصة في البلاد، والانقضاض على حقوق العمال ومكاسبهم.

إن توجهات وزارة العمل لا تعبر عن مصالح عمالنا ومكاسبهم التي حققوها عبر نضالاتهم التاريخية الطويلة، بل هي توجهات عمياء عن مصالح وكرامة عمال هذا الوطن، وهي تعبير فاضح عن إملاءات صندوق النقد الدولي وهو إحدى مؤسسات العولمة المتوحشة، وكان حرياً بالصندوق أن يقدم مقترحاته إلى نظامه الرأسمالي الذي يئن من أزماته الخانقة. وإذا كانت السيدة الوزيرة حريصة حقاً على مؤسسة التأمينات الاجتماعية، ودورها في تقديم الخدمات الأساسية لعمال الوطن، فعليها أن تبحث عن حلول أخرى بعيداً عن هذه التوصيات والاقتراحات المرفوضة وطنياً.

ونقدم بعض المقترحات التي نراها ممكنة التحقيق إذا توفرت الإرادة لذلك وهي:

رد جميع أموال المؤسسة، وتحصيل الديون المتراكمة لمصلحة المؤسسة دون تأخير.

ضرورة تنفيذ القانون، وتسجيل جميع العاملين في القطاع الخاص والمشترك والتعاوني في مؤسسة التأمينات، ووضع ضوابط رادعة في حال تهرب أرباب العمل.

عدم وقف صرف الدفعة الواحدة للعمال.

التأكيد على حق المؤسسة في التأمين الصحي، وعدم تخفيض هذا الحق تحت أية ذريعة.

تطوير أداء المؤسسة من خلال الرقابة والمحاسبة الدقيقة ومحاربة الفساد.

وضع أموال المؤسسة في مشاريع استثمارية تعود بالنفع على العمال المتقاعدين.

وأخيراً ندعو الاتحاد العام لنقابات العمال للوقوف بحزم ضد المقترحات التي تنال من كرامة الوطن والمواطن.

■■

بصراحة

مهام نقابية عاجلة أمام مجلس الاتحاد العام!

◄ علي نمر

سيعقد المجلس العام للاتحاد العام لنقابات العمال دورته الخامسة بعد صدور هذا العدد من الجريدة بيوم واحد، وهو الاجتماع الذي أدرجت على جدول أعماله العديد من القضايا العمالية الساخنة، لنقاشها واتخاذ القرار بشأنها، وبالأخص القضايا التي تناولتها المؤتمرات النقابية السنوية التي عقدت في الفترة الماضية.

تتطلب الظروف الراهنة أن يقف المجلس بحزم ضد ما يتعرض له القطاع العام ومؤسساته وشركاته من هجمات عنيفة، هذا القطاع الذي أكدت الحياة أن لا بديل عنه، وضرورة تخليصه من جميع المعيقات والصعوبات التي تواجهه، والعمل بشكل جدي ودون أي تباطؤ من أجل تطويره وتعزيز دوره الريادي في الاقتصاد الوطني، والقضاء على الفساد المستشري فيه.

إن اعتبار العمال شركاء في العملية الإنتاجية، وليسوا مجرد موظفين، هو من النقاط الضرورية لانتشال القطاع العام من حالة الخسارة التي يرزح تحتها، ولتطوير قطاعاته الأساسية التي تعتبر الضمانة الأساسية للطبقة العاملة لكي تبقى الحامل الرئيسي والأساسي لاقتصادنا الوطني.

إن تثبيت العمال المؤقتين ضرورة لابد منها، بعد أن تأكد أن تعميم رئيس مجلس الوزراء المتعلق بهذا الموضوع قد كان دون المستوى المأمول، ولا يلبي تطلعات الحركة النقابية، حيث أصبح إصدار قانون جديد على غرار القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٠١ أمراً لا يقبل التأجيل أو التسويف.

إن تخوف العمال من تعديل قانون التأمينات الاجتماعية فله مبرراته الواقعية، ولاشك أن المجلس سيدرس ذلك، ويتخذ القرار السليم لإزالة هذا الخوف، برفض كل وصفات صندوق النقد الدولي الذي كانت المهمة الرئيسية للبعثات التي أرسلتها تتلخص في تمرير تعديل القانون، وانتهاك حقوق الطبقة العاملة السورية، وسلب أموال العمال وضماناتهم بعد سن التقاعد، والنيل من لقمة عيشهم. بالإضافة إلى الدور الذي لعبته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل تعديل قانون العمل /٩١/ من خلال المناورة التي قامت بها، لكنها لم تنطل على القيادات النقابية لحسن الحظ.

وقد جاءت اللوائح التي رفعتها وزارة الصناعة بأسماء «العمالة الفائضة» لتثبت عدم قدرة الحكومة على إيجاد الحلول لقضية البطالة، وفشلها في طرح خطة جدية لإصلاح القطاع العام الصناعي. إن هذه اللوائح تطرح على اجتماع المجلس استحقاقاً كبيراً عليه أن يجد الأسلوب المناسب لمواجهته، خاصةً بعد ورود أسماء قادة نقابيين معروفين في تلك اللوائح!!

ومن المأمول أن يعمل المجلس على تطبيق ما أكدته المؤتمرات النقابية حول تنفيذ بعض الأحكام والقوانين التي تحقق المصلحة الحقيقية للحركة النقابية، خاصة القوانين ذات الصلة بالعمل والعمال، مثل القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤، بعد إلغاء المادة /١٣٧/ منه، والقانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥، والقانون رقم /٧٨/ لعام ٢٠٠١، وتعديل القانون رقم /٣٢٢/، والقانون رقم /٩١/ لعام ١٩٥٩ الذي يضمن حقوق عمال القطاع الخاص، وتعديل القانون رقم /٣٢٢/، والتمسك بالمرسوم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ لمنع التسريح التعسفي جملة وتفصيلاً.

وبالتأكيد، فإن المجلس سيجد الأسلوب المناسب للتعامل مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية، في ظل الظروف السيئة التي يعيشها عمال القطاع الخاص، بسبب العقلية التي يتصرف وفقها بعض أصحاب العمل مع عمالهم: من إجبارهم على التوقيع على استقالات مسبقة، وعقود إذعان، مروراً بتهربهم المستمر من تسجيلهم بالتأمينات الاجتماعية، والذي إن تم يكون بمبالغ أقل بكثير مما يقبض العمال من أجور، أو على أساس نصف رواتبهم، وصولاً إلى تهربهم من منح عمالهم الزيادات الدورية والتعويضات التي يستحقونها.

إن وحدة الطبقة العاملة ووحدة الحركة النقابية بقيادة الاتحاد العام، يجب أن تبقى مصانة ضد كل من يريد المساس بها أو التقليل من دورها، أو من يريد أو يطالب باتحادات نقابات خاصة، أو ما شابه ذلك. فالنضال المطلبي الحقيقي يكون بتحقيق المطالب والقضايا التي طرحتها الكوادر النقابية في المؤتمرات النقابية، والتي أكدت على الحفاظ على القطاع العام الصناعي، والتصدي لكل محاولات خصخصته أو تقديمه للاستثمار، وفي هذا ضمانة لكرامة الوطن والمواطن

■■

المرأة والقانون في ندوة نقابية



دعا مكتب المرأة العاملة في نقابة عمال التنمية الزراعية النساء العاملات في مختلف المواقع الإنتاجية لحضور ندوة بعنوان «المرأة والقانون» ألقتها المحامية ميساء حليوة في قاعة المؤتمرات بمقر اتحاد عمال دمشق، وبحضور عدد لا بأس به من أفراد الجنس الآخر (الرجال)، من ممثلي المكاتب النقابية ورؤسائها.

أكدت المحاضرة في بداية الندوة أن المرأة العاملة تأثرت على الدوام بالوضع الاقتصادي، وأسلوب وعلاقات الإنتاج التي أعادت صهرها في بوتقة المجتمع، لتصبح رمزاً للثروة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن المرأة تضطر لإنفاق جزء من دخلها الشهري على الأشياء غير الأساسية وغير الضرورية، مما يبقيها تحت الفقر رغم نزولها إلى سوق العمل.

وأكدت الباحثة على أن عمل المرأة لم يدخل بعد في الميزان الاقتصادي أو حسابات الناتج القومي، فلو حسبنا ما تقوم به المرأة من أعمال غير مأجورة، داخل المنزل وخارجه؛ في المدينة وفي الريف، لأدركنا أنها تحقق نتاجاً يبلغ مليارات الليرات!

وأبدت المحامية حليوة استنكارها للقانون الذي يهب عمل المرأة للزوج، دون إرادة الواهب وعلمه ورضاه. وتساءلت: هل القطاعات التي تدعم الاقتصاد بمؤسساتها وهيئاتها وأشخاصها تعمل مجاناً؟ لماذا إذاً لا تنال المرأة شيئاً مقابل ما تقدمه من دعم جبار للاقتصاد الوطني؟!!

إن هذا الأمر يستدعي بالضرورة احتساب عمل المرأة الزراعي والمنزلي من الناتج القومي.

واستحقاق المرأة العاملة في المنزل الضمان الاجتماعي والراتب التقاعدي والتعويض، مثلها مثل أي عامل آخر، فلماذا يعتبر القانون أن هناك ظلماً عادلاً وظلماً غير عادل؟!!

والمؤسف أنه كلما كانت المرأة فقيرة كانت تعويضاتها قليلة، وكلما كانت ثرية كان تعويضها كبيراً، وهذه مفارقة غريبة وخطيرة، فالتعويض يجب أن يكون حسب الضرر وليس حسب المستوى الاجتماعي والطبقي.

وإذا افترضنا أن دخل المرأة الشهري عشرة آلاف ليرة سورية، فماذا سيسد هذا الأجر من تكاليف الحياة الأساسية: أجرة المسكن، وحضانة وتربية وتعليم الأطفال، والطبابة، والملبس، والمأكل، والمشرب، والمواصلات والتدفئة. أي بالمحصلة ما معنى حق الطلاق مثلاً، أو الحضانة، أو المسكن عندما لا تستطيع المرأة ممارسته، وأكدت حليوة أن قانون الأحوال الشخصية ما زال يسلخ المرأة السورية المعاصرة عن واقعها الثقافي والفكري والتنموي والحضاري، ويغمض عينيه عن ذلك الواقع، فما علة هذا الانفصام بين قانون الأحوال الشخصية والدستور السوري الذي يؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة؟

الوضع العام في البلاد يهمش قضايا المرأة ويضعها في آخر سلم الأوليات، فما يعطي للمرأة بيد يسلب منها باليد الأخرى، وما تأخذه المرأة بالدستور يسلب منها بالقانون، وما يعطيه لها القانون يسلب بالتطبيق العملي. ولكن السؤال: ألا تستحق سورية الآن وهي تمر بنهضة تشريعية وحضارية وثقافية قانوناً أفضل من قانون الأحوال الشخصية الحالي، فهذا القانون هو من صنع بشر جاؤوا قبلنا وقرؤوا وفكروا واجتهدوا وفق معطيات زمانهم ومكانهم، وما كان متيسراً لهم من حقائق ومعطيات وأدوات معرفية، وفق حالة عصرهم الفكرية والسياسية والاقتصادية، ونحن الآن نعيش ضمن معطيات أخرى، ويحقُ لنا أن نفكر وفق هذه المعطيات، وأن نعدل ما وضعه من جاء قبلنا، أو أن نلغيه.

وأكدت حليوة في نهاية محاضرتها أن القانون عندما يصبح في حالة تعارض مع الدستور، فيجب تعديله بسرعة ليكون أكثر تلاؤماً وعدالة وشمولية وتوافقاً مع الدستور، وخاصة في القوانين الجزائية التي لا تزال تهدر حقوق المرأة.

وبعد نهاية المحاضرة قُدم الكثير من المداخلات وطرح العديد من الأسئلة التي أغنت المحاضرة، واتفق الحضور جميعاً، والذين قارب عددهم المئة، أن المطلوب هو تعزيز السلم والأمان الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وحماية الحقوق الأساسية للمرأة والرجل على حد سواء.

■■

آخر ضحايا الخصخصة:
معمل الأحذية في السويداء برسم «الاستثمار»!!

بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة معمل الأحذية في السويداء، بالتعاون مع مكتب نقابة عمال الصناعات الخفيفة، لإعادة المعمل إلى وضعه الطبيعي كشركة هامة ورابحة من شركات القطاع العام، جاء قرار طرح المعمل للاستثمار كصاعقة على العمال والإدارة معا، وهو القرار الذي شمل أيضاً ١٤ مؤسسة من مؤسسات وزارة الصناعة.

لا يخفى على أحد أن من أهم أسباب تعثر معظم هذه المنشآت، ومن بينها معمل أحذية السويداء، هي الجهات نفسها التي أصدرت القرار، والتي تقاعست طيلة السنوات الماضية عن تقديم أية خدمة لتطوير المعمل وتحديثه، بعد أن تهالكت آلاته وخطوط إنتاجه، ولم تعد قادرة على منافسة آلات وخطوط إنتاج القطاع الخاص، مما جعل المعمل يصل إلى حالة يرثى لها، وبات عاجزاً عن تحقيق أيه خطة إنتاجية سنوية، وأمام هذا الواقع المذري، وبالاستعانة بمقترحات الاتحاد العام لنقابات العمال، بدأ المعمل منذ منتصف عام ٢٠٠٨ بالانطلاق من جديد، واسترداد قوته، وتحقيق مستوى جيد من الربحية مقارنةً بخسائر الأعوام السابقة، حيث بلغت خطته الإنتاجية لعام ٢٠٠٨ ما يزيد عن /١١٧/ ألف زوج من الأحذية، أنتج منها حوالي /٦٣/ ألف زوج، بقيمة تقديرية وصلت إلى /٦٠/ مليوناً و/٢٤٠/ ألف ل.س، ووصلت مبيعاته في أواخر عام ٢٠٠٨ إلى حوالي /٦٣/ ألف زوج من الأحذية بقيمة /٧١/ مليوناً و/٢٨١/ ألف ل.س، فكانت نسبة الإنتاج /٧٥٪/ أي بزيادة /١٥٪/ عن الفترة السابقة. وحسب تصريحات الإدارة فإن خطة هذا العام من الإنتاج تبلغ /١١٧/ ألف زوج، وقد تم خلال الأشهر الأربعة الفائتة إنتاج ما يقارب /٣٥/ ألف زوج، وهذا يؤكد أن الشركة لو استمرت على هذا المنوال فإنها ستحقق نسب إنتاج قد تصل إلى ١٠٠٪ من الخطة الإنتاجية لعام ٢٠٠٩، خاصةً وأن المعمل قد حقق نسبة ربح مالي صاف بلغ /٢٠٠/ ألف ل.س. وكل المعطيات تؤكد أنه لو استمر تدفق السيولة النقدية بهذا الشكل، بالتوازي مع توافر المواد الأولية للإنتاج، فإن المعمل ستزيد أرباحه إضعافاً مضاعفة، عكس ما يتداوله البعض من الذين أصبح همهم القضاء على شركات القطاع العام وتخسيرها.

وفي تصريحه لـ«قاسيون»، أبدى نبيل بركات، رئيس نقابة الصناعات الخفيفة بدمشق، استغرابه من قرار الوزارة بطرح المعمل للاستثمار، بعد أن استعاد عافيته وحقق أرباحاً جيدة، مؤكداً أن دور الوزارة يجب أن يصبَّ في إطار عملية تحديث الآلات، ورفد المعمل بالتوجيهات المناسبة الكفيلة بتطوير إنتاجه، وتوجيه شركات القطاع العام لشراء منتجاته. لا أن يتلخص دورها في انتهاز الفرص لعرض المعمل للاستثمار!!

وأضاف بركات أن إنتاج الشركة اليوم يصل إلى نحو /٨٠٠/ حذاء في اليوم، وهناك دراسة لإمكانية العمل على أكثر من وردية، مما سيزيد نسبة الإنتاج أوتوماتيكياً، خاصة بعد أن تم حصر بيع وشراء الجلود في القطاع العام. وأكد بركات في نهاية تصريحه أن المستثمر مهما قدم من عروض، وأياً كانت جنسيته فإن لن يكون حريصاً على القطاع العام مثل العاملين فيه، وتساءل عن مدى قدرة القطاع الخاص، بعد استثماره للمعمل، على بيع منتجاته بأسعار مخفضة سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي، وهل سيبقي المستثمر على كامل الطاقات الإنتاجية للمعمل، وعماله الذين يعدون بالمئات، أم أن هؤلاء «العمال الفائضين» قد باتوا مرشحين للانتساب إلى جيش العاطلين عن العمل؟!!

وفي الختام نقول أن كل الدلائل تؤكد أن المقترحات التي قدمها الاتحاد العام استطاعت أن تعالج الكثير من مشاكل المعمل المزمنة، وأن هناك الكثير من الحلول الأكثر نجاعةً من قرار الاستثمار، اللهم إلا إذا كان وراء الأكمة ما وراءها. فقد علمنا من مصادر موثوقة أن الأراضي المحيطة بالمعمل تبلغ قيمتها الملايين من الليرات، ومساحتها تقدر بحوالي /٢٢/ دونماً، والسؤال: هل هناك صفقات أخرى لا نعلمها خلف الكواليس؟

كل شيء ممكن في ظل هكذا فريق اقتصادي!!

■■

الحكومة والقطاع العام الصناعي: عمالة «فائضة»... في معامل تفتقر إلى اليد العاملة!!

◄ نزار عادلة

تطلع علينا التصريحات الحكومية دائماً بالتأكيدات التالية: لا خصخصة... يجب دعم القطاع العام، وعدم تسريح للعمال.

ولكن الواقع يخالف هذه التصريحات، حيث أن آلية السوق «الاجتماعي» تناقض كل ما يقال، مما يعكس في أحسن الأحوال اضطراباً في رؤية الأمور لدى الحكومة، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل: هل هناك سياسة معلنة، وسياسة أخرى تمارس في الظل؟



نقول ذلك لأن هناك وقائع تقول: القطاع العام في مجمله يعاني من نقص في العمالة الفنية، وخصوصاً في الشركات الصناعية، وليس من عمالة زائدة كما تقول الجهات الحكومية.

كان عدد عمال القطاع العام في العام ٢٠٠٠ يبلغ /١.٥/ مليون عامل، وأصبح العدد الآن /٧١٠/ ألف عامل. والسبب: وقف التعيين في هذا القطاع منذ أكثر من خمس سنوات، مع تخلي الحكومة عن الالتزام بسياسة تشغيل الخريجين في الجامعات والمعاهد، وتعاني شركات عديدة من نقص شديد في العمالة الفنية الإنتاجية أدى إلى خفض خططها الإنتاجية.

وفي حين انعدمت أو تدنت نسبة التشغيل في القطاعات الإنتاجية، نجد تزايداً في القوة العاملة المشتغلة في القطاعات الخدمية، كالأنشطة التوزيعية والنقل والمواصلات والتأمين والسياحة والعقارات والسمسرة، مع تزايد في أعداد الداخلين لسوق العمل غير الرسمي.

وتعكس هذه الصورة في مجملها الخلل الذي أصاب سوق العمل السوري: فعدم قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، ووقف التعيين في القطاع العام، أدى إلى تزايد البطالة مع تزايد أعداد السوريين العاملين في الخارج.

وهذه القضية الخطيرة، كان يجب أن تمثل التحدي الرئيسي للسياسة الاقتصادية في سورية، ولكن يبدو أن هناك برنامجاً غير معلن، يهدف في المحصلة إلى إنهاء القطاع العام خطوةً خطوة دون اعتراض أو احتجاج. وأبرز ما يتضمنه هذا البرنامج: ترشيد حجم القطاع العام، وعدم إيلاء مشاكله الفنية والإدارية أية أهمية. والأبرز في هذا المجال: موضوع العمالة.

يتحدث الفريق الاقتصادي بشكل دائم عن العمالة الفائضة، التي تمثل حسب رأيه عائقاً كبيراً أمام الإنتاج، وتمثل الأجور عبئاً مالياً على ميزانية الشركات وتكلفة الإنتاج.

هذه المعزوفة تتردد بشكل دائم، لكن دون أن تتخذ الحكومة أية إجراءات في هذا الصدد، وذلك بسبب الرفض المطلق للنقابات، ولقوى وتيارات سياسية أخرى، المس بحقوق العمال، إلا أن الحكومة استطاعت أن تحقق هذا الهدف وما هو أكبر من هذا الهدف، عن طريق تخفيض العمالة بسبب عدم وجود تعيينات، وضرب القطاع العام، حيث أصبحت أكثر شركات القطاع العام تضم عمالة هرمة تتجاوز أعمارها الخامسة والخمسين، وقد أصبح هذا الواقع هو الأساس، طبعاً مع جملة عوامل أخرى، في عدم تحقيق الخطط الإنتاجية، خصوصاً وأن الشركات الصناعية الكبرى، كالأسمدة والإطارات والفوسفات والحديد وشركات الغزل وغيرها، فوق أنها تضم عمالاً أعمارهم فوق الـ ٥٠ عاماً، فإن أكثرهم يعانون من أمراض مهنية أو إصابات، ولديهم تقارير طبية تؤكد على إبعادهم عن الأعمال المجهدة، وأصبحت تكلفة علاجهم عبئاً كبيراً على ميزانية الشركات وتكلفة الإنتاج، ونحن هنا لا نقول بتسريح هؤلاء، ولكن الواجب يقتضي تدخلاً تشريعياً من مؤسسة التأمينات الاجتماعية لمنحهم كل ما يحصلون عليه في شركاتهم، ولكن هذا لم يحدث ولن يحدث، لأنه وعلى المدى المنظور (٥ - ١٠ سنوات) لن يبقى أي عامل في شركات ومعامل القطاع العام الصناعي والإنشائي، بعد ذلك تستطيع الحكومة -أية حكومة كانت- أن تتصرف بأكوام الحديد والأحجار التي هي القطاع العام!!

تقول الوقائع:

شركة الإطارات قبل ثلاثة أعوام كانت تضم /١٤٥٧/ عاملاً، وفي العام الحالي تضم /١٠٠٠/ عامل فقط، وبين هؤلاء /٤٠٠/ عامل مريض مهنياً، ولديهم تقارير طبية تطلب أبعادهم عن العمل الإنتاجي، و متوسط الأعمار في الشركة /٥٣/ عاماً، والشركة تطالب منذ عامين بتعيين عشرة عمال في قسم الإنتاج، وتأتي الردود مع عدم الموافقة!!

وفي شركة البورسلان في حماة والتي كانت قبل سنوات تضم /١٥٠٠/ عامل، لا يوجد إلا /٨٠٠/ عامل، وأكثرهم مرضى، وقد راسلت الشركة الجهات الوصائية لتعيين سبعة عمال في قسم الإنتاج، وكانت الردود مع عدم الموافقة.

وشركة حمص للغزل والنسيج والصباغة والتي كانت تضم /١٥٠٠/ عامل، يبلغ عدد عمالها الآن /٤٠٠/ عامل فقط، ومتوسط أعمارهم /٥٥/ عاماً. وخسائر هذه الشركة سنوياً أكثر من مائة مليون ل.س منذ أكثر من /١٥/ عاماً، ومازالت الخسائر تتفاقم، والجهات الوصائية رفضت جميع المشاريع التي تقدمت بها الإدارات لتطوير الشركة، كمشروع الجينز والعوادم والصباغة، وتم إعطاء هذه المشاريع للقطاع الخاص لقاء صفقات ومحاصصة، وهذا الواقع ينطبق على شركات القطاع العام كافة!!

فهل تفترض الحكومة أن الشعب السوري لن يستطيع إدراك الفارق الشاسع بين تصريحاتها وبين ما يتم تنفيذه على أرض الواقع؟!!

■■

أنفلونزا أزمة الرأسمالية.. والخنازير البائسة!

«يا جيوش العاطلين عن العمل.. وأنتم يا من سرحتم من وظائفكم وليس لديكم أموال، وغير مشمولين بالضمان الصحي.. جميعكم الزموا منازلكم.. ممنوع الاعتصام أو التظاهر أو أي شكل من أشكال التجمع خوفاً عليكم.. أغلقوا أفواهكم وأنوفكم بالكمامات الطبية، ولا تتكلموا، ولا تشتموا ما يحصل حولكم من مؤامرة عليكم، فهذه سبل العدوى.. الزموا منازلكم، وأغلقوا نوافذكم، وأوصدوا أبوابكم، واجلسوا أمام التلفاز، فأنفلونزانا موجودة في كل شارع وحي، وتترصدكم في كل مكان»..

لقد وجدت الإمبريالية العالمية وأزمتها الاقتصادية ضالتها أخيراً، فلا ضخ الأموال في البنوك والشركات الكبرى، ولا سياسات الإنقاذ، ولا العمليات الإسعافية، ولا الترسانات العسكرية استطاعت أن تحد من الأزمة. فقط الخنزير.. هذا الحيوان المسكين والفقير الذي يعيش على مخلفات مزابل المترفين هو من سيدفع الثمن، فهو الإرهابي الأول في العالم، وهو مصدر تهديد للبشرية جمعاء. فلقد صنع هذا الخنزير سلاحه الفتاك في مخابره الخاصة، وأنتج أنفلونزاه الخبيثة، وراح ينشرها في كل مكان في العالم ليهدد أمن البشرية، حتى أنه وصل إلى البيت الأبيض، وهذه سابقة خطيرة!! لذلك صدر القرار بمحاربة الخنزير والقضاء عليه..

والحقيقة أنه يجب تكريم هذا الخنزير الذي أبعد الاهتمام عن أزمة الإمبرياليين وشغل الناس عنهم، فقد تحولت أنظار وسائل الإعلام بكل أشكالها البصرية والمسموعة والمكتوبة باتجاه آخر، لتتصدر عناوينها أنفلونزا الخنازير، في حين أصبح آلاف العمال الذين يسرحون يومياً ويحاربون في مصدر عيشهم منسيين، لا أحد يذكرهم، وإذا ذُكروا، فإنهم يذكرون على هامش الأخبار.

- هنيئاً للإمبريالية بخنزيرها.
- وهنيئاً للخنزير بتصدره الأخبار.
- وليرحم الله العمال الذين يفقدون مصدر رزقهم، وربما سيفقدون حياتهم بالأنفلونزا الإمبريالية الخنزيرية.

■ خلدون نعيم العزام

مؤتمر شعبة نقابة المعلمين في مدينة المالكية

مداخلة النقابي أحمد جويل

مازلنا في جميع المجالات نعاني من الآثار السيئة لقرارات الفريق الاقتصادي، الذي يسمسر بحياة الشعب وبالتالي يعرض الوطن إلى مخاطر جدية، وخاصةً بعد الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، إن جملة القرارات والتدابير التي اتخذها ذلك الفريق الاقتصادي، من الخصخصة وبيع قطاع الدولة، مروراً برفع الدعم عن المحروقات الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، وتدني مستوى معيشة المنتجين الحقيقيين، وصولاً إلى افتتاح سوق الأوراق المالية، وغيرها من القرارات التي لا تخدم إلا فئة محدودة جداً، وهي لا تخدم بالتالي سياسة الممانعة ومشروع المقاومة.

فسياسة المقاومة ومشروعنا الوطني يتطلب اقتصاداً مقاوماً يخدم المقاومين والمنتجين الحقيقيين من العمال والفلاحين وسائر الكادحين، لذلك لابد من جملة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مجال دعم الزراعة والصناعة، وتحسين مستوى معيشة الكادحين، وتمتين الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن، وفي هذا المجال لابد أن نتذكر الآثار السيئة للإحصاء الاستثنائي الجائر الذي جرى في عهد حكومة الانفصال بحق عشرات الآلاف من إخوتنا من المواطنين الأكراد في محافظة الحسكة، وجردوا بموجبه من جنسيتهم السورية.

بعد الإطلاع على التقرير الموحد لشعبة نقابة المعلمين بالمالكية المقدم لمجلسنا السنوي، وموافقتنا على أهم ما جاء فيه، ولاسيما ما يخص تطوير العمل النقابي، نضيف إليه ما يلي من مطالب، علها تغني التقرير وعملنا النقابي معاً:

الدفاع عن حقوق المعلم المعاشية والفكرية والمهنية بما يليق بمكانته في المجتمع.

العمل على تعديل قرار التعويض العائلي دورياً، بحيث يستفيد الثاني من حصة الأول في التعويض عند اقتطاع التعويض العائلي عن الأول... وهكذا.

رفع قيمة النظارات الطبية إلى ١٥٠٠ ل.س، وجعلها دورية حينما يستوجب تغييرها وفق درجة النظر.

صرف قيمة حصة الطلائع على أساس قيمة الحصة الدرسية، مثلها مثل تعويض حصص المناهج.

تعديل شروط منح قروض السكن حسب الشرائح، بما يخدم الزميل المشترك في الصندوق، وذلك باختصار فترة المنح.

نصرُ على تشكيل اللجنة الطبية في مدينة المالكية، باعتبارها مطلباً ملحاً من الزملاء والزميلات، والتخلص من سياسة التسويف والمماطلة في هذا المجال.

تشكيل لجنة على مستوى شعبة النقابة والمجمعات التربوية، للبت في حالات الإعفاء من المراقبة والتصحيح.

منح فرصة ثانية للزملاء المتخلفين عن التسجيل في صناديق النقابة الاختيارية، دون مضاعفة رسم الاشتراك الشهري عن فترة التخلف عن التسجيل.

إحداث مركز امتحاني للدراسة الحرة للشهادتين الثانوية العامة والتعليم الأساسي في مركز مدينة المالكية.

العمل على تأمين الحراس الليليين للمدارس الكبيرة، حرصاً على البناء ومحتويات المدارس.

الإسراع في صرف التعويضات لفترتي المراقبة والتصحيح، وتعويض الساعات الإضافية والتخلص من جملة (لا يوجد اعتماد) حينما يتم السؤال عن تلك التعويضات.

المطلوب من المعنيين وضع الزملاء الحضور بالصورة الصحيحة عن كيفية التعامل بين النقابة وصالة المعلمين الاستهلاكية، لأن المتعامل معها يحس بالعبء المضاعف لا العكس.

تشكيل لجان سنوية لوضع مقترحات حول المناهج الدراسية لكافة المراحل، وإشراك الطلاب، وأخذ ملاحظاتهم المتعلقة بهذا الخصوص بعين الاعتبار.

إعادة تأهيل المدرسين المساعدين اختصاص (لغة عربية، لغة إنكليزية) أسوةً بباقي الاختصاصات ومعاهد الصف الخاص.

العمل من أجل منح المعلم حصانة في عمله لكي لا يتعرض للمساءلة والاستجواب من الجهات الأمنية، وإن لزم ذلك في حالات اضطرارية، يجب أن يتم خارج الدوام وبحضور ممثل التنظيم النقابي في جميع الأحوال.

التفكير جدياً في إيجاد طرق ونظم بديلة عن النظام الامتحاني المتبع، تجنبنا الكثير من تبعات النظام الحالي، من هدر الأموال وطول الفترة الامتحانية، وبقاء الطلاب والأهل معاً في حالة توتر مستمر تدوم أسابيع، بل أشهر. وكذلك لتجنب أساليب الغش والفساد التي طالت بعض مؤسساتنا التربوية.

الوقوف بحزم ضد توصيات صندوق النقد الدولي المتعلقة بتعديل قانون العمل ونظام مؤسسة التأمينات الاجتماعية، تلك المقترحات والتوصيات التي تعرض نضال ومكتسبات العاملين في الدولة منذ عشرات السنين إلى الضياع.

تثبيت العمال المياومين ممن قضوا فترة زمنية في مؤسسات الدولة، وتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية، وفي هذا المجال لابد من تثبيت المعلمين الوكلاء، ممن تتوفر لديهم سنتان دراسيتان من الخدمة، كون المحافظة توجد فيها آلاف الوظائف الشاغرة في المدارس.

■■

الحركة النقابية أمام جملة من التحديات!

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وأمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجذرية التي جرت في العالم. بدت الحركة النقابية العربية وكأنها تقف على أعتاب مرحلة يخطو فيها الزمن خطوات بطيئة متثاقلة، وكأنه لا يخطو خطوة واحدة إلى الأمام. ومن يتأمل الواقع العام، يلاحظ أن الموقف الاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة كان غائباً عن مسرح الأحداث، ومن الممكن أن نعتبر كل فراغ اجتماعي وسياسي يشكو منه الواقع، فراغاً لا تسده إلا قوة كبرى كقوة الطبقة العاملة. وهذا يظل مطلباً ملحاً في الحياة العربية.

لاشك أن التناقضات الطبقية قائمة وتحدث كثيراً من الهزات والاضطرابات. ولكنها هزات عفوية، والاضطرابات تُقمع، وكثيراً ما تؤدي الصراعات العفوية، أو الصراع الطبقي غير المنظم إلى انفجارات هائلة، ولكنها فاشلة، لأن هناك عوامل داخلية وخارجية تتحكم في ظروف البلدان العربية. تؤدي إلى توجيه الاحتجاج الطبقي إلى مسارات أخرى مختلفة عن مسارات النضال الطبقي الواعي والمنظم، مما يؤدي إلى تصريف ذلك الاحتجاج في نزاعات هامشية لا تحقق مصلحة الطبقة العاملة.

ومن أخطر تلك العوامل أجواء المجتمع الاستهلاكي الذي يعتمد على ترسيخ سلبياته الاقتصادية في فعالية الفرد، فهو يحيي مفهوم «الفردانية» الشخصية، ويوقظ نزعات الانفصام عن المجتمع والطبقة، للانطلاق في مشاريع فردية للخلاص، والنظام الاستهلاكي يسيطر بقوة تحصر الفرد بقوة الربح السريع مهما كان الثمن، فالسلعة تحلُّ محل كل القيم والعلاقات الإنسانية، وفي وضع كهذا تصبح التجارة والخدمات محور الفعالية الاقتصادية، إذ أنها تستقطب كل النشاطات وكل الاهتمامات، وتعطل كل ما لدى المجتمع من طاقات إنتاجية، فيصيب الخلل والتفسخ المجتمع بأكمله، ويصل هذا التأثير السلبي أولاً إلى البيئة العمالية التي لم يكتمل نموها، ولم يتبلور وعيها بعد، والتي لم يحلَّ عندها الولاء النقابي محل الولاء العائلي والعشائري والطائفي. هكذا يأتي الجو الاستهلاكي ليشكل أخطر المناخات الاقتصادية والاجتماعية على الطبقة العاملة، وليقضم بأسنانه الحادة الأواصر الطبقية، ويحول الطبقة العاملة ونقاباتها إلى حجر يتسرب منه المضمون!!

وبلداننا العربية في معظمها بلدان استهلاكية يتم إخضاعها بالسلعة والسوط، وقد بدأ التوجيه الاستهلاكي يعطي نتائجه المباشرة، ومع ذلك فإن السؤال الأساسي الذي يبدو سؤالاً ملحاً:

كيف يمكن للطبقة العاملة ونقاباتها أن تواجه المخاطر؟

لاشك أن الجواب يبدو صعباً، أمام تساؤلات عديدة: هل النقابات مستوفية لشروطها الأساسية في العمل النقابي؟ كيف تمارس النقابات دورها الاجتماعي والسياسي؟ ما البرنامج المرحلي للنقابات؟

إجابات الحركة النقابية عن هذه الأسئلة والتساؤلات تؤكد بأن المتغيرات وضعت الحركات النقابية أمام مهمات جديدة تفرض عليها تغييراً في البعض من أساليب عملها وأدوات نضالها، لذا من الضروري أن يتواكب عمل النقابات مع التحولات الجارية، وأن تغير من طروحاتها وأساليب عملها، وتحدد استراتيجيات جديدة للعمل النقابي تتناسب والمتطلبات الجديدة، وذلك بغية التخفيف من الآثار السلبية لهذه المتغيرات.

وعلى النقابات وفق ذلك الطرح أن تضع بعناية وموضوعية برنامجاً مطلبياً مع تقديم المبررات، وتفعيل وتطوير الحوار الثلاثي «عمال، أرباب عمل، حكومة» في ظل تنامي القطاع الخاص مع تقدم اقتصاد السوق، وذلك من أجل طرح مطالب ورؤى الحركة النقابية تجاه عدم التزام القطاع الخاص بشكل كامل بإشراك العمال في المظلة التأمينية، وعدم تقيده بشروط الصحة والسلامة المهنية، ولجوئه لفرض استقالات مسبقة من العمل تودع لدى صاحب العمل.

وإذا كان أرباب العمل يمارسون تلك الأساليب ضد العمال، وهذه حقيقة لا شك فيها، فماذا عن دور الحكومة والجهات الوصائية؟!! خاصةً بعد تبنيها اقتصاد السوق، واتخاذها حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية تمحورت حول: وقف الاستثمار في القطاع العام وتركه للموت النهائي، وتحرير التجارة والخدمات، وإلغاء الضوابط المنظمة للحياة الاقتصادية، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع إلى أدنى الحدود.

وقد أدت هذه الإجراءات وغيرها إلى المزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى الانتقاص من حقوق العمال وتحجيم دور الحركة النقابية.

هذه التغيرات يجب أن تضع الحركة النقابية أمام مهمات جديدة، تفرض عليها تغييراً في أساليب عملها وأدوات نضالها، بحيث لا تكتفي باستجداء المطالب، ورفع العرائض إلى الجهات المعنية. بل يجب أن تسعى إلى فرض المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار، وتفعيل دور المؤسسات المنتجة والنقابات العمالية والمهنية، واتخاذ إجراءات عاجلة لتأهيل القطاع العام الصناعي وتعزيز دوره قبل سقوطه بالضربة القاضية!!

■ ن.ع

الكفرون..
كارثة بيئية تحتاج لحل جذري وسريع



◄ الياس قطيرة*

أينما حللت، وكيفما اتجهت، تسمع أحاديث وتساؤلات تطرح حول مشروع الصرف الصحي المسمى مشروع الجويخات – الكفرون، الذي قامت بتنفيذه شركة الموارد المائية (ريما).. وأبرز هذه التساؤلات:

- **لماذا لم يتم إنجاز المشروع حتى الآن رغم مرور أكثر من /٤/ سنوات على تاريخ المباشرة فيه؟**
- **لماذا لم تغط الريغارات التي لا تزال مفتوحة وقد تؤدي إلى حوادث مؤسفة؟**
- **لماذا لا يزال مكشوفاً في نهايته على طريق عام صافيتا- مشتى الحلو حيث المقاصف والمحال التجارية والشقق السكنية؟**
- **لماذا لم يتم وصله بخط الصرف الصحي لكفرون سعادة حسب المخطط؟**
- **لماذا لم يتم التعويض على المزارعين الذين اقتلعت أشجارهم وخربت عقاراتهم رغم وجود محضر التوصيف لدى الخدمات الفنية في طرطوس؟**
- **ولماذا جرى تعديل مساره في أكثر من موقع بحيث تم تمريره بالعقار /٥٦٠/ التابع لعقارية كفرون زريق، والذي لم يشمله قرار الإستملاك رقم /٢٧٠/ الصادر عن السيد رئيس الجمهورية والمصدق من وزير الإدارة المحلية بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٧، وهو يعود بملكيته للسيد نسيب بديع زريق؟؟**

كل هذه الأسئلة الواقعية والمشروعة يطرحها أهالي المنطقة الذين يعانون من تبعات هذا المشروع الذي يلحق الأذى والضرر بهم، وقد أثير هذا الموضوع مع السيد محافظ طرطوس أثناء الجولة الميدانية التي قام بها إلى بلدية كفرون رفقة، وهي من القرى التي يقع المشروع ضمن قطاعها، والتقى بالمواطنين التابعين لقطاعها، واستمع إلى قضاياهم وما يعانونه، واطلع على مطالبهم واقتراحاتهم لتحسين العمل وتقديم الخدمات الضرورية والملحة ضمن الإمكانات المتاحة. وعندما أثير هذا الموضوع تنطّح ممثل الشركة الذي كان ضمن الوفد المرافق للسيد المحافظ، ليدعي بأن الأسباب التي تعيق التنفيذ هي وجود بناء من عدة طوابق غير مرخص ومخالف لشروط ضابطة البناء لدى البلدية، ولما لم يكن ضيق الوقت يسمح لتوضيح الأمر للسيد المحافظ، أحاله مشكوراً للرقابة الداخلية لتحري الأمر وتبيان الحقيقة، وعند الرجوع إلى البلدية للتأكد من ادعاء ممثل الشركة، تبين بأن البناء الذي ذكره ممثل الشركة مشيد على العقار /٥٦٠/ عقارية كفرون زريق، وغير مشمول بقرار الاستملاك الآنف الذكر، وأنه مرخص بشكل نظامي وحسب الأصول ووفق شروط ضابطة البناء. وللتأكد من حقيقة الترخيص خاطبت البلدية الخدمات الفنية بالكتاب رقم /٣٩٢/ص/ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠، وأتى جواب الخدمات الفنية مع الموافقة على الترخيص بالكتاب رقم /١٢١٧٨/ص/ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢١ كون العقار غير مشمول بقرار الاستملاك وكونه يقع ضمن المخطط التنظيمي كشريحة سكن حديث.

وهذا يؤكد بأن ادعاء ممثل الشركة مخالف للحقيقة ومملوء بالافتراء والكذب بقصد إخفاء أمور لم تعد خافية على أحد، لذا فإننا نؤكد بأن المشروع غير مؤهل للاستثمار، وأنه سيء من حيث الدراسة والتنفيذ، وقلصت أطواله لأنه لم ينفذ إلا ضمن العقارات التابعة لعقارية كفرون زريق المشمولة بقرار الاستملاك، أما العقارات التابعة لعقارية المهيري لم يجر تنفيذ أي متر طولي ضمناً، علماً أنها مشمولة بقرار الاستملاك نفسه، كذلك فإن مسار الذي ينتهي بالعقار رقم /١٢٨٢/ عقاريه كفرون زريق تم تجاوزه وتمريره بالعقار رقم /٥٦٠/ غير المشمول بقرار الاستملاك كما ذكرنا، وهذا يعني أن الشركة قد اعتدت على ملكية العقار المصانة بالدستور لأنها لم تستملكه، و لم تحصل على موافقة مالكه بالتنازل أمام الكاتب بالعدل لمصلحة المشروع، وبهذا وجب على الشركة تحمل المسؤولية الجزائية والتعويض لمالك العقار، لا أن تدعي بأن الإعاقة سببها البناء المقام أصولاً كما أوضحنا. كما أن المشروع لم يتم وصله بخط الصرف الصحي لكفرون سعادة، ولا يزال مكشوفاً في نهايته، ويشكل بؤرة تلوث خطيرة في منطقة حساسة جداً كما أشرنا، وقد أشار إلى خطورة ذلك الدكتور غياث علي عضو مجلس محافظة طرطوس بالمقال الذي نشرته صحيفة قاسيون عدد /٣٩٨/ - تاريخ ٢٠٠٩/٤/٤، والأخطر من هذا كله أن هناك أخباراً من مصادر مطلعة بأن المشروع قد سلمته الشركة للجهات المعنية على أنه جاهز للاستثمار، وتم إنجازه أصولاً، لذا فإننا نطالب المسؤولين، ونلح بالطلب بأن تقوم الرقابة الداخلية بإجراء كشف ميداني وحسّي على موقع المشروع حسب توجيهات السيد المحافظ، وأن ترى بأم العين هذا الواقع المزري، وأن تراجع البلدية للتأكد من صحة الوثائق التي بحوزتها، والتنسيق معها لأن لديها سلة من الحلول والمقترحات التي تؤدي إلى إيجاد حل جذري وسريع لهذه المعضلة. كما نطالب بالتعويض على المزارعين وفق جدول التوصيف الخاص بذلك، والأهم من كل ذلك أننا نؤكد على ملاحقة الذين يزيفون الحقائق ويلجؤون إلى أساليب التضليل والتكذيب، وضرورة إنزال أشد العقوبات بالمتلاعبين بالمال العام وبصحة ومصالح المواطنين، وبهذا وحده يمكننا حماية كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار..

***عضو سابق في مجلس محافظة طرطوس**

■■

في ظل التقنين والشرب من الآبار..
هل فاضت مياه الشرب عن حاجتنا حتى نصدرها؟

◄ حسان منجه

ذكر المهندس نصر إسماعيل مدير عام الشركة العامة لتعبئة مياه عين الفيجة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠ في صحيفة تشرين، أن الشركة وقعت خلال عامها الأول عقداً مع شركة عراقية يتضمن تصدير ١٢ مليون جعبة مياه، كما تم إرسال أول شحنة كتجربة إلى مصر، وأن سمعة منتجات الفيجة وصلت إلى لبنان والأردن والسعودية والخليج العربي.



ربما وجب التذكير ونحن أمام هذا الواقع أن قطرة المياه إذا ما جفت غابت الحياة معها، فهي التي تحيي الوجود بشراً وشجراً، ولكن رغم ندرة مياهنا وأهمية ما بقي منها، فمازالت في الممارسة والمفهوم الحكومي مجرد مادة لا قيمة إضافية لها، اللهم إلا حين تتعامل بها الحكومة مع مواطنيها، فحينها فقط تدعو إلى الترشيد وتفرض التقنين، على الرغم من كونها المادة الإستراتيجية الأولى في الحاضر، ومحرك النزاعات العالمية في المستقبل.

التقنين المائي في سورية، هو الصفة الغالبة بسبب نقص المياه، حيث تعاني دمشق وحدها ومنذ سنوات من التقنين لأكثر من ثماني ساعات، والسبب هو العجز المائي المقدر بـ٢،٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٨، حيث يوجد نقص حاد في كميات مياه الشرب ولاسيما بعد الضغط السكاني الهائل على العاصمة وريفها..

وأما باقي المحافظات فليست أفضل حالاً، فدرعا وحمص على سبيل المثال ماضيتان نحو عجز مائي قريب، حسب تصريح نادر البني وزير الري السوري في شهر شباط ٢٠٠٩.

وبالعودة للعاصمة، فمن الضروري التنبه إلى أن نبع الفيجة الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتغذية مدينة دمشق بمياه الشرب مهدد بالعجز بشكل دائم مع تذبذب كميات الثلوج التي تغذيه.. ومن الخطر الشديد استغلاله لمشاريع مائية تروي عطش الآخرين بالمياه النظيفة الصالحة للشرب، بينما سكان دمشق وأطرافها راحوا يشربون من مياه آبار، بعضها ثبت بالدليل القاطع عدم صلاحية استخدامه كمياه شفة..

ربما كان الأجدر القيام بمشاريع مائية أكثر إلحاحاً، خصوصاً وأن عدد السوريين العطاش آخذ بالازدياد، وهناك مثلاً، لا حصراً، مليونا إنسان في محافظتي حماة وحمص وحدهما ينتظرون خط الجر الثاني لإنقاذهم من العطش.

ومن جانب آخر، أوضح المهندس لؤي سلهب مدير المركز الوطني للتدريب على إدارة المصادر المائية بالرقة، في أحد لقاءاته، أن سورية من البلدان الفقيرة مائياً، حيث لا تتجاوز حصة الفرد سنوياً ١٠٠٠م٣ من المياه، في حين أن المعدل العالمي لحصة الفرد ١٨٠٠ م٣ سنوياً، فيما أشارت تقارير هيئة تخطيط الدولة إلى أن وسطي استخدامات المياه في سورية يقارب ١٨ مليار متر مكعب سنوياً فيما الموارد الفعلية لا تتجاوز الـ١٥ ملياراً..

كما ذكر د. يوسف مسلماني، المدير الوطني لمشروع إعداد البلاغ الوطني الأول للتغيرات المناخية في سورية، أن العجز المائي سيتضاعف ٣ مرات خلال العشرين سنة القادمة، حيث ستواجه معظم المناطق السورية عجزاً مائياً.

والسؤال المطروح، لماذا تفرط سورية، على الرغم من العجز المائي الذي تعاني منه، بعقد واحد مع شركة واحدة بأكثر من ١٢ مليون ليتر من المياه النظيفة؟ أليس المواطن السوري الأولى والأحق بها، لأنه بحاجتها؟ وهل بات من المنطق المفاخرة بتصدير ثروة المياه الإستراتيجية؟ وإذا جاء البعض ليقول، المياه متوفرة والتقنين توقف «مبدئياً» بعد موسم ماطر العام الماضي، فإننا نقول، من يضمن المستقبل؟ خصوصاً مع التغيرات المناخية الحاصلة، والجفاف شبه الدوري الذي يضرب سورية بين سنة وأخرى.

■■

تعقيب وتوضيح حول ما جرى في جمعيه «منية يحمور»..

◄ صلاح معنا

نشرت قاسيون في عددها رقم /٤٠١/ رد رئيس اتحاد الفلاحين بمحافظة طرطوس السيد لؤي سعيد محمد على المقال المنشور في صحيفتنا بالعدد/ ٣٩٦/، والذي حمل عنوان: «فضيحة في جمعية منية يحمور الفلاحية»، وقد وعدنا القراء في تعقيبنا الصغير على الرد، أننا سندقق معلوماتنا مع مراسلنا، ومع بعض الفلاحين المعنيين في جمعية «منية يحمور».. وبالفعل قمنا بتدقيق الوثائق المتوفرة بين أيدينا، والتقينا مجدداً بالفلاحين المتضررين.. وخلصنا إلى التالي، مع احترامنا وتقديرنا لاهتمام الرفيق رئيس اتحاد الفلاحين بطرطوس بهذا الموضوع..

لا ضير أن نبدأ ردنا بالمثل الصيني القائل: «الحقيقة تبقى دائماً ساطعة كالشمس».. ولا ننكر هنا أننا فوجئنا برد رئيس اتحاد الفلاحين بطرطوس لأنه لم يكن دقيقاً، بل وتضمن كثيراً من المغالطات والمعلومات المتناقضة.. وهنا لن نتكلم بشكل ارتجالي لنظلم الآخرين، لكن المشتكين مستعدون بأية لحظة لتأكيد أقوالهم وإثبات وقوع الظلم عليهم، ولا يعني كونهم دفعوا القروض الوهمية المترتبة عليهم ظلماً بأنهم أخذوها فعلاً، وإنما اضطروا للقيام بذلك لأن المحاسب هددهم وخوّفهم في حال لم يتم الدفع فهناك مبالغ كبيرة أخرى ستنالهم، والحقيقة أن هذا هو السبب الذي دفعهم للشكوى لصحيفة قاسيون.

ومن المصداقية والصدق مع الضمير نوضح الأمور التالية:

١ - بخصوص تبليغ الأعضاء المديونين والمشتكين للجريدة منهم طبعاً، فإن المشتكين الأربعة يؤكدون بأنهم لم يتبلغوا أي إنذار عن قروضهم الوهمية طيلة السنوات الماضية، وهم يتحدون الرابطة والمصرف أن يبرزوا أي إنذار لتبليغهم دفع الأقساط، إلا الإنذار الأخير فقط في شهر ٢٠٠٩/٣، والذي طالبهم بدفع كامل المبلغ مع الفوائد. ويؤكدون بأنهم يملكون آليات زراعية، ولم يقترب أحد منهم، ولم تحجز أية آلية لديهم، وهنا نقصد المشتكين الأربعة، وهذا إذا حصل يكون الأعضاء الآخرون المدينين الحقيقيين فعلاً، وهذا ليس موضوعنا، بل لعل هذا ما يدعو إلى التساؤل والاستفهام..

٢ - أما قول الرفيق رئيس الرابطة إن أحداً لم يراجعه حول الديون من هؤلاء الأعضاء بهذا الخصوص، فإن المشتكين يتهمون رئيس الرابطة بالكذب العلني، لأنهم راجعوا الرابطة أكثر من ثلاث مرات ولم يتجاوب معهم أحد، بل يتهمون رئيس الرابطة بالوقوف ضدهم..!

٣ - أما بخصوص الفلاح مصطفى سليمان، فلقد أكد غاضباً: «لا أعلم من أين أتاني هذا القرض العجيب، ولقد اضطررت لدفعه بسبب قيام المحاسب بتخويفي من أنه في حال لم أدفع، فإن مبالغ أخرى كبيرة قادمة ستكون من نصيبي، فدفعت وأمري لله»..!

٤ - وأما العضو نصير عيسى، فقد صرخ غاضباً: «إنهم يعاملون الأعضاء باستغباء، وإنني دفعت القرض الوهمي المزور، لأن المحاسب هددني، وخوفني أنني في حال لم أدفع فهناك مبالغ كبيرة قادمة تقدر بتسعة ملايين، ستوزع على الأعضاء، ولكي أستريح من وجع الرأس، ولأنني اقتنعت بأنني قد أتعرض لظلم وتزوير قادم، قررت دفع المبلغ!! وإن المحاسب هو الذي طلب مني أن أقدم طلب انسحاب من الجمعية، ولم أعرف أنا وأخي غير العضو أصولاً بالجمعية أن هذه لعبة من أجل أن يثبتوا أن أخي عضو بالجمعية لتثبيت الطلب المزور. ولهذا قررت أنا وأخي الانسحاب.. وكما قال المثل: فالج لا تعالج»..

٥ - وأما مهزلة الطلب المزور للفلاح فارس عيسى، فنحن نذكّر بقول الرابطة بأن رقمه /٩٧/، ونحن نقول صحيح، ولكنه مزور، وهو طلب شكلي، فليس للفلاح فارس عيسى أي دفتر جمعية، ولم يوقع يوماً على طلب انتساب، وإن كشف حساب السماد الوارد ليس توقيعي، وهو مزور، وأنا سأقيم دعوى قضائية للدفاع عن حقي وكرامتي، وإن توقيعي المعروف بالمصرف الزراعي على إيصالات الدفع يوضح التزوير، ويؤكد أن تعاملي مع المصرف الخاص يثبت عدم عضويتي بالجمعية لأن المصرف لا يعطي قرضاً خاصاً بالأفراد إذا لم تكن غير تعاوني، أي غير عضو بالجمعية، وإن لدينا كل الإثباتات لذلك، ولا نتجنى على أحد، بل إننا نحن المظلومون وإن قرار انسحابنا هو لتأكيد ظلمنا.

■■

الإكراه اقتصادياً..
لماذا؟ ولمصلحة من؟

ارتبط مفهوم السلطة تاريخياً بالإكراه، ويمكن ملاحظة هذا الارتباط في كل مظاهر السلطة وصورها ابتداءً من السلطة داخل الأسرة، وانتهاء بما يجري اليوم من هيمنة الدول الكبرى على العالم، إلا أن طبيعة هذا الإكراه ووسائله تختلف من مستوىً إلى آخر ومن عصر إلى عصر، باختلاف أهداف كل سلطة ومنشئها وطبيعتها.

وتؤكد الدراسات التاريخية أن الإكراه عندما مورس في بداياته من رب أسرة على أسرته، ثم على رب أسرة آخر، ومن ثم من قبيلة على قبيلة أخرى، كان إكراهاً مادياً مباشراً مبنياً على القوة، وهو أحد العوامل التي أدت لاحقاً إلى الاختلال في توزيع الثروة، ومن ثم سيطرة طرف على آخر اعتماداً على ما صار يعرف بالإكراه الاقتصادي المدعوم بالإكراه المادي المباشر عند الضرورة، وهذه الصورة من صور الإكراه هي التي قامت عليها السلطة في عصور الإقطاع، وتقوم عليها سلطة الرأسماليين في مجتمعاتهم، وسلطة الدول الكبرى في عصر ما يعرف بالإمبريالية العالمية أعلى أشكال الرأسمالية المنفلتة من كل الضوابط.

وهكذا يمكن القول إن الطرف المسيطر اقتصادياً هو الطرف المسيطر عموماً، بمعنى أنه هو من يفرض الخيارات على الآخرين بما في ذلك الخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية. والغالب أن يلجأ صاحب السلطة إلى ممارسة الإكراه الجسدي المباشر المستند إلى القوة ضد كل من يحاول مقاومة الهيمنة المطلقة له، أو كل من يحاول الخروج على الخيارات التي يحاول فرضها على الآخرين.

ونلحظ في هذا المجال أن الرأسمالية العالمية بقطبها الأكبر الولايات المتحدة تسعى إلى ربط العالم أكثر فأكثر باقتصادها من خلال العولمة لكي يسهل عليها ممارسة الإكراه الاقتصادي على الدول والمجتمعات، وأما التدخل العسكري المباشر في الشرق فهو في أحد أهدافه صورة من صور الإكراه المادي المباشر المبني على القوة، والذي يهدف إلى تثبيت سلطة الرأسمالية العالمية وتأمين سيطرتها على العالم أجمع. وفي هذه المواجهة نجحت قوى الممانعة في الشرق في الثبات في وجه محاولات الإكراه المادي التي تتم بواسطة أكبر قوة عسكرية في التاريخ، وبالتالي فإن المقاومة العربية الشرسة في فلسطين ولبنان والعراق تمكنت من إرباك صاحب السلطة المطلق في العالم وإيقافه عند حده، أو على الأقل منعه حتى اللحظة من تحقيق الأهداف التي توخاها من خلال تدخله المباشر.

وبعد هذا السرد، يبرز السؤال المحير: ترى ما هي المبررات التي يستند إليها الفريق الاقتصادي السوري عندما يسعى إلى ربط الاقتصاد السوري بمكنة العولمة، وبالتالي فتح القنوات أمام منظومة الرأسمالية العالمية لممارسة الإكراه الاقتصادي لاحقاً على المجتمع السوري وفرض خياراتها السياسية والاقتصادية عليه؟

لماذا يحاول البعض إهداء نصر مجاني لمكنة العولمة الامبريالية، فيما يبذل الآخرون دماءهم لمواجهة الآلة العسكرية الصماء التي تحاول فرض إرادتها علينا؟.

▪ **نجوان عيسى**

حرستا.. تحت رحمة مزاج السائقين



تعد مدينة حرستا في ريف دمشق من المناطق القليلة التي تتصل بالعاصمة بيسر وسهولة، إذ هناك خطان يعملان منها وإليها على مدار الأربع والعشرين ساعة، يصل أحدهما إلى نقطة كراجات العباسيين، والآخر إلى كراجات شارع الثورة.. لكن المشكلة التي يعاني منها السكان هي عدم فرز وإلزام الميكروباصات العاملة على الخط، بخط سير محدد وثابت، بحيث تؤمن الوصول السريع لكلٍّ حسب وجهته.

فعلى سبيل المثال، يمتنع الكثير من السائقين عن ارتياد طريق الأوتستراد للوصول إلى شارع الثورة، علماً أنه الأسرع ويصل الراكب خلاله إلى نهاية الخط خلال عشر دقائق، ويعمدون إلى الذهاب إلى كراجات العباسيين أولاً طمعاً بربح أكثر، مما يتسبب بهدر الكثير من الوقت، إذ لا يصل الراكب حينها إلى شارع الثورة إلا بعد مضي أربعين دقيقة وربما أكثر!!

أما في العودة إلى حرستا، فلا يمر أي من السرافيس في الشارع القديم، حيث ورش صيانة السيارات، والتي يعد معظم العاملين فيها من سكان حرستا، وبالتالي لا يستطيع هؤلاء العاملون الوصول إلى بيوتهم إلا بعد أن يسيروا على الأقدام نحو كيلومترين..

المشكلة بسيطة..وحلها بسيط، ولا شيء يمنع من فرز الخطوط وتحديدها وإلزام السائقين بها.. وهذا نضعه برسم إدارة المرور، ونرجو أن تقوم بما يلزم بأسرع وقت ممكن..

الضوء الأحمر.. خيار وفقّوس!؟



إذا كان قانون السير الجديد في سورية قد جاء لتنظيم الوضع المروري الجديد في شوارع المدن والبلدات، بما تضمنه من صرامة بالغة ومخالفات عملاقة، فإن الأمانة المهنية تفترض على رجال الشرطة المرورية أن يكونوا قدوة حسنة، لكي يسهّلوا على الأقل، تطبيق مواد القانون الجديد الذي لم يحظَ بشعبية تذكر، بل الأصح أنه ووجه باستياء عام.. لكن الذي يحدث أن ترى في الشارع شرطي الدراجة غير ملتزم بالضوء الأحمر، ويتجاوزه متى يشاء، دون أن يعبأ بسلامته الشخصية أو بسلامة الآخرين.

فإذا كانت الحجة الدائمة هي أنه في حالة مطاردة، فالحجة واهية.. لأن المخالف المطارَد يركب سيارة، وهذه السيارة لها رقم، وبإمكان الشرطي متجاوز الإشارة الاتصال بزملائه في الدوريات المرورية المنتشرة في نقاط مختلفة للقيام بما يلزم، بدل أن يخالف القانون..

فلتتوقف هذه الظاهرة..

عطلة المؤسسات الحكومية يوم عالمي لافتعال الحرائق!!



◄ **ح. منجه**

اندلع حريق كبير في أحد الأبنية التابعة للمؤسسة العامة للتبغ (الريجي) باللاذقية في ساعة متأخرة من مساء الجمعة ٢٠٠٩/٤/٣٠ أدى إلى إحراق كامل مستودع التخزين في المؤسسة.

إن نشوب الحريق في الطابق الأخير عند الساعة التاسعة والنصف مساءً، بعد قيام الإدارة بقطع التيار الكهربائي عن المعمل يوم الخميس، يضع العديد من إشارات الاستفهام والأسئلة عن أسباب اندلاعه!؟ ويعطي مشروعية للسؤال عن الجهة المستفيدة من وراء إحراق المستودع؟ وإذا لم يكن هدف هذه الجهة السرقة حسب تأكيد مدير مؤسسة التبغ باللاذقية بهجت بشور، فماذا يمكن أن يكون؟

هل يمكن أن يكون الهدف هو التغطية على السرقات المختلفة داخل المعمل؟ وماحجم هذه السرقات؟ وهل الإدارة متورطة بها، خصوصاً وأن خسائر الحريق تزيد عن ٢٠ مليون ليرة سورية بحسب تقديرات وأرقام مدير المؤسسة؟؟.

الحرائق المتكررة في مخازن مؤسسات القطاع العام الإنتاجي، ما هي إلا مسلسل متشابه الحلقات بأسبابه ونتائجه، لكن المفارقة هنا أن القضية لم توضع كعادتها ضد مجهول فعلي ومتهم شكلي هو الماس الكهربائي، الذي تم إعطاؤه صك البراءة فوراً ومنذ اللحظة الأولى ولأول مرة، لذلك يبقى السؤال، إذا لم يكن التيار الكهربائي ولا السرقة وراء هذا الحريق، فمن هي الجهة المنفذة والمستفيدة من وراء افتعاله؟ وهل سيتم فتح تحقيق جدي بالحريق المذكور؟ أم أن القضية مجرد «لعب أولاد»، وهل ستسجل هذه الجريمة بحق مؤسسة من مؤسسات القطاع العام بل والوطن، ضد مجهول كسابقاتها؟

ونذكر من قرروا النسيان، والتعتيم على الحقيقة بمعمل غزل اللاذقية (جبلة) الذي التهمت نيرانه التي استمرت حينها يوماً كاملاً، القسم الأكبر من المعمل بتاريخ يوم الجمعة ٢٠٠٨/١٢/١٩، مروراً بمستودع لمؤسسة الحبوب بدرعا في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، فهل من المصادفة أن تكون الجمعة أو السبت (عطلة المؤسسات الحكومية) يوماً مشتركاً في معظم حالات الحريق؟ أم أن المنظمات الدولية اختارتهما يومين عالميين لافتعال الحرائق!!

الاعتداء على أملاك الدولة ما يزال على أشدّه

«حويجة البغيلية».. يستبيحها الإقطاع الجديد!؟

أصبحت أملاك الدولة، أي أملاك الشعب، مساحات مستباحة لمن هبّ ودبّ من الطامعين نتيجة الإجراءات والتوجهات التي يتبعها الفريق الحكومي، وقد لا يبدو الأمر غريباً خصوصاً بعد قيام المعنيين بحل مزارع الدولة، وإعادة قسم كبير من أراضيها للإقطاعيين، وقسم من أملاك الدولة يؤجر بعقود تصل إلى ٩٩ عاماً كما تم في البادية السورية، وقسم يباع بسعر زهيد حيث ينخفض سعر الهكتار (١٠ دونمات) إلى أقل من ألف ليرة، كما تمّ مع شركة نماء للهندسة الزراعية التي مُنحت خيرة الأراضي الزراعية في قرية المريعية التابعة لناحية موحسن التي ناضل أهلها كثيراً في محاربة الإقطاع!

وطالما الحديث عن دير الزور، فتجب الإشارة إلى أن أملاك الدولة على أطراف هذه المحافظة القابعة في أقصى شرق البلاد، باعها بعض المتنفذين كمقاسم لمصلحة بعض المتنفذين، حتى أن الأراضي المخصصة لمضمار الخيول جرى الاستيلاء عليها رغم المطالبة التي أدت إلى خروج مفرزة ومسّاحين لتحديدها، إلاّ أنهم عادوا بخُفي حُنين!؟ والأمثلة كثيرة على الاستباحة.. لكن أن تستباح (الحوايج)، وهي الجزر النهرية، والتي تعتبر متنفساً بيئياً يجب المحافظة عليها والمحافظة على الحياة الفطرية الطبيعية فيها، وتتحول إلى محميات خاصة، وفلل سياحية فارهة بدل أن تكون محميات طبيعية، فهذا ما لم يكن يتصوره أحد!!

والأدهى أن قسماً كبيراً من هذه الحوايج، معروض للاستثمار الوهمي حالياً، وهذا لا يثير الأسى والحزن فقط، بل الغضب والاستياء أيضاً من هذا الاستهتار العلني!! وآخر ما شاهدناه بالعين المجردة ما يحصل في حويجة البغيلية التي تبعد نحو ١٢ كم عن المدينة، وهي تنظيمياً تابعة لها، فسيارات الردميات من بقايا الهدم والنفايات تملأ الحويجة، كما أقيمت الأعمدة البيتونية فيها للتسوير كمزارع خاصة!؟

ولعل ما حدث في السجل العقاري من اختفاء محضر العقار رقم /١/ من المنطقة العقارية موحسن – موقع البطين، أشد هولاً، فالعقار من أملاك الدولة، وقد وجه مجلس مدينة موحسن كتابه رقم /٧٣/ص تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٨ إلى مديرية الزراعة لنقل ٢٦٠٠ دونم إلى مجلس المدينة لتوسيع المخطط التنظيمي وإنشاء قرية نموذجية، لكن تبين أن محضر العقار المذكور مفقود لدى السجل العقاري، وأنه مسجل كأملاك خاصة لبعض المواطنين بجرة قلم من أحد القضاة العقاريين، وأن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تقوم بالتحقيق في القضية، وقد تم تكليف قاض آخر بتنظيم محضر جديد.. وهكذا...

لن نخوض في التفاصيل الموثقة لدينا، لكن نتساءل ترى ما حجم الفساد الذي تمت محاولة شرعنته بالطريقة نفسها ولم يتم كشف النقاب عنه بعد، خصوصاً مع استمرار محاولات طمس أغلب الملفات المتعلقة بالأمر؟ والمشكلة أن الكثيرين يتهيبون كشف حجم الفساد والنهب الذي تتعرض له أملاك الدولة التي أصبحت مرتعاً للفساد الكبير والمتوسط والصغير، ليس على مستوى دير الزور فحسب، وإنما على مستوى الوطن!! ولماذا يتستر بعض المسؤولين على ذلك كما حدث مع شركة نماء للهندسة الزراعية، بل وصل الأمر بالبعض إلى اتهام الفلاحين الذين اعترضوا على ذلك بحرق سيارة مدير ناحية موحسن وتعرضوا للتعذيب، ولولا أن تم كشف الجناة بالمصادفة لذهبوا ضحيةً ظلماً ولم يحاسب أحد ممن كانوا السبب في ذلك!؟

■ **زهير مشعان**

الآلاف يشاركون الشيوعيين في احتفال الأول من أيار بالقامشلي

أقام الشيوعيون السوريون وأصدقاؤهم في الأول من أيار ٢٠٠٩ احتفالاً شعبياً حاشداً في ضواحي مدينة القامشلي بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي..

ومنذ الصباح الباكر تقاطر الآلاف من الشيوعيين إلى مكان الاحتفال، وتجمعوا أمام منصة الاحتفال ليشاركوا في إحياء المناسبة.

افتتح الاحتفال الرفيق عصام حوج مرحّباً بالضيوف والرفاق والأصدقاء، وتلاه الرفيق محمود..

بدأ الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لشهداء الحركة العمالية وشهداء التحرر والتقدم، وبعد أن ردد الحضور النشيد الوطني، قدمت فرقة الشباب باقة من الأغاني الوطنية التي ألهبت حماس الجمهور..

كلمة الشيوعيين في الجزيرة ألقاها الرفيق سليمان شويش، الذي تحدث من خلالها عن تاريخ الاحتفال بالعيد، ونضالات الشيوعيين من أجل حقوق الطبقة العاملة، وعرّج على واقع العمال في سورية، مذكراً بمخاطر السياسة الليبرالية على مصالح العمال وعموم الشعب السوري، ودعا إلى تعزيز الوحدة الوطنية ودعم نهج المقاومة والممانعة عبر الاهتمام بالشأن الداخلي في المجال المعاشي والديمقراطي.

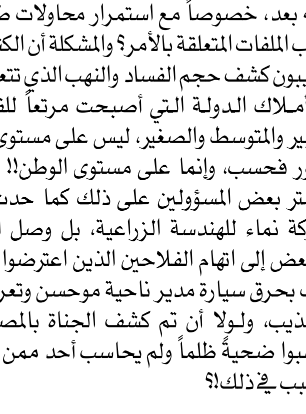
أما كلمة اتحاد الشباب الديمقراطي فألقتها الرفيقة نرجس قجو، حيث تحدثت عن الذكرى الستين لتأسيس الاتحاد، وتوقفت عند واقع الشبيبة السورية في ظل انتهاج السياسة الليبرالية التي فاقمت مشاكل الشبيبة السورية، ودعت إلى النضال من أجل ضمان حق الشبيبة في التعليم والصحة والسكن.

وكان لضيف الحفل الشاعر فاضل حسون حضوراً متميزاً، إذ ألقى قصائد حماسية تفاعل معها الجمهور.

كما قدمت مجموعة من الشباب الديمقراطي فقرات مسرحية تتحدث عن معاناة الشباب الجزراوي في ظل تفاقم البطالة والهجرة، ومسرحية صامتةعن حقوق المواطنة..

■ **القامشلي - مراسل قاسيون**

كيف أصبحت شيوعياً؟



ضيف عددنا اليوم هو الرفيق إبراهيم يوسف..

الرفيق المحترم أبو أكرم... نرحب بك أجمل ترحيب، ونسألك أن تحدثنا: كيف أصبحت شيوعياً؟

أحييكم، وأحيي من خلال صحيفتكم كل الرفاق، وأشكر لكم إتاحة الفرصة الطيبة لأتحدث بما لدي:

أنا من مواليد قرية «بيت العياط» بمحافظة طرطوس عام ١٩٤٩، وقريتي تطل على شاطئ البحر، وأهلها كما شعبنا، أناس طيبون يعمل معظمهم في الزراعة.

تلقيت تعليمي الابتدائي والإعدادي بمدرسة «خلوف»، ثم بمدرسة «عقبة بن نافع» في طرطوس، وكان لأسرتي الكادحة دورها الهام في تنمية مشاعر حب الوطن واحترام الذين يعملون ويكدون من أجل لقمة العيش الشريف. بدأت بوادر الإحساس بالانتماء الطبقي للكادحين تعتمل في وجداني وأنا أعمل بين إخوتي الفلاحين، ومن الطبيعي أن يستمد الإنسان وعيه من مجتمعه وواقعه.. واليوم أستعيد ذكرى مواقف وأحداث تركت أثرها الجلي في بلورة إدراكي للواقع الطبقي القاسي والمرير الذي كان سائداً ومازال يجثم على صدور غالبية أبناء الشعب، ومن تلك المواقف مداخلة عضو الجمعية الفلاحية في قرية «مجدلون البحر» الرفيق محمد سليمان «أبو علي» في اجتماع الهيئة العامة للجمعية، وكنت يومها عضواً في الجمعية، تحدث فيها عن واقع الفلاحين وما يعانون من مشكلات وهموم، وطرح مطالبهم المحقة بمنتهى الصراحة والجرأة، فشدني إليه بكلامه الصادق الحار، وأحسست أني أجد نفسي في اندفاعه وحماسته وإخلاصه، فقد عبر عما يغتلي في داخلي، وكان أن التقيت به وحدثته برغبتي في التعرف إليه، وتوطدت العلاقة فيما بيننا، فهو شيوعي معروف ومحترم في ضيعته وجميع الضيع المجاورة، وأخذت عن طريقه، أطلع على دوريات الحزب، وأقرأ المجلات والكتب التي تتحدث عن الصراع الطبقي والاشتراكية وحقوق العمال والفلاحين بحياة أفضل وأجمل دون قهر أو استغلال أو خوف، كما تعرفت عن طريقهعلى الرفيق الراحل محمود صالح «أبو خالد» عضو المكتب التنفيذي بمحافظة طرطوس الذي سحرني بقوة شخصيته وجرأته وحديثه، فازددت اقتناعاً بالفكر العلمي الثوري. وبعد سنتين أخبرني الرفيق «أبو علي» أن الوقت قد حان لأكون عضواً في الحزب، وهكذا تقدمت بطلب الانتساب عام ١٩٧٩ وأصبحت شيوعياً، وصار الوطن والحزب مترابطين في حبي لهما وعملي ونضالي من أجلهما.

إنني أعتبر كل من يخدم الوطن رفيقاً لي.. عملت بجد ونشاط بين الفلاحين وترشحت لمجلس الرابطة الفلاحية بطرطوس عام ١٩٨٧، وفي اجتماع المجلس تحدثت بكل الجرأة والواقعية عن معاناة الفلاحين وحقوقهم، وقد تعرضت كما تعرض الرفاق للكثير من المضايقات والافتراءات والتقارير المغرضة التي تمتلئ بالحقد على الشيوعية والشيوعيين، ومثال بسيط عليها: حين تقدمت بطلب ترخيص مطعم، طلب مني مكتب الرخص مراجعة فرع الأمن، وعندما راجعته «استقبلني» ضابط الأمن في مكتبه بصفعة شديدة وكلام سيء... والسبب هو نشاطي السياسي... هذه الحادثة لن أنساها أبداً، فذهبت مباشرةً إلى الرفيق محمود صالح ودخلت معه لمقابلة المحافظ، وحدثناه بما جرى وآثار الصفعة مازالت على خدي، فاتصل بفرع الأمن، وذهبت مع الرفيق محمود صالح إلى الفرع وأخذت الموافقة على الترخيص.

إن ذكريات العمل والنشاط الحزبي والطبقي ستبقى حية في خاطري، وذكريات الرفاق الذين عملت معهم تملأ صدري بالأمل والثقة، ولاسيما الرفاق محمد سليمان ومحمود صالح ومحمود عيسى أبو فراس سكرتير المنطقية ومحمود زغبور ورئيف بدور..

أما الذكريات المؤلمة، فهي ذكريات بدء الانقسامات والتشرذم والضعف الذي تعرض له الحزب فأبعدته عن جماهيره وأبعدت جماهيره عنه، وأذكر بألم وسخط، ما كان يقوم به بعض الرفاق المسؤولين، الذين كانوا يزورون الفرق الحزبية ويضعون في جدول أعمالها (تشويه صورة بقية الرفاق)، فكانوا سبباً في استفحال الانقسامات والتمترس السيئ المدان، مستهترين بأهمية الحفاظ على الحزب ووحدته. وأقولها بصراحة: إن الحزبي غير المقبول اجتماعياً وأخلاقياً ليس شيوعياً، ولن يحترمه أو يستمع إليه أحد من الناس، فكيف من الرفاق؟!

منذ فترة تعرفت على اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وقرأت صحيفة قاسيون، فعادت لي الثقة، ووجدت نفسي من جديد.. إن من أكبر وأغلى أمنياتي أن أرى الحزب موحداً قوياً كي يشعر كل فقير في هذا الوطن أن له سنداً حقيقياً في هذه الحياة... ولأجل ذلك يجب أن يعمل جميع الرفاق.

■ **إعداد: محمد علي طه**

مطبات

عتبات الذل

◄ عبد الرزاق دياب

قبل أن تضع أم خالد رأسها في استراحته الأخيرة سالت دمعتان خائرتان على مفرق عينها اليسرى ومضت، عاد الأبناء من العمل.. الأم ميتة بصمت سوى دمعة متوقفة عند الخد المتهدل.

قضت أم خالد السنوات العشر الأخيرة من عمرها في العمل، بعد أكثر من خمسين عاماً في عهدة الزوج الذي لم يكن يسمح لها بالخروج من المنزل، كانت حياتها هادئة ومليئة، وكانت يدها العليا في التدبير وقيادة شأن الأسرة، مات الزوج الذي كان سياجها المنيع، كبر الأولاد، تزوج من تزوج، وقعد عن العمل من قعد، وتوالت الغصات على أم خالد، والأبناء بالكاد يستطيعون تدبر أمورهم، ودخلت في وحدة قاهرة.

أخذتها إحدى الجارات للعمل في البيوت الوثيرة، ثم وجدت نفسها موظفة في حديقة، ثم مستخدمة لدى طبيب، ثم بائعة دخان مهرب... تعلمت أم خالد كيف تذهب إلى دمشق، كيف تتوارى عن أعين شرطة المحافظة، كيف تركب السرفيس إلى قريتها وهي لا تعرف القراءة، ومدت يدها لتعين الأبناء الذين تركوها لوحدتها... لكنها لم تكن تترك ليلة تمر دون دموع، عشر سنوات بليال باكية.. وهكذا كانت ليلتها الأخيرة.

قصة أم خالد ليست بأكثر بؤساً من غيرها، ثمة قصص مؤلمة ومريرة، لكن ليس من متسع لمزيد من البكائيات والمراثي على ضحايا العوز، والتردي الذي ساق (الحرّات) إلى مواقع الخدم، الأمهات إلى عاملات قمامة في البيوت الباردة والخالية من الدفء.

كيف صارت أم خالد خادمة؟ هنا السؤال؟ ولماذا صارت ظاهرة عمل المرأة نوعاً من النخاسة؟

لم تزل (باسمة) تذهب إلى دوامها يومياً منذ أن فرحت بتعيينها في الحكومة، ثم توالت الأيام المملة، الاستيقاظ الصباحي النشيط ثم المتكاسل بعد أن جاء الولد الأول إلى الحياة، والركوب الطويل في مواصلات الدولة ثم سرافيس القطاع الخاص، ثم الروتين القاتل لمعاملات المواطنين، التواقيع الكثيرة، الأختام الملونة بالأزرق والأحمر التي كانت في البداية دليل ثقة ومسؤولية، ثم صارت مللاً يفتك باليدين وبالأعصاب.

باسمة بعد العام العشرين من الوظيفة، متعبة ووحيدة على أريكة في صالون المنزل المتواضع، وعلى الأخرى زوجها الموظف، منذ سنوات لم يلتقيا في غرفة النوم، ولم يجلسا على طاولة الغداء، ولم يتمكن الأب من سؤال أي من أبنائه عن مدرسته، ولم تتمكن من تحفيظ ابنها نشيداً عن الوطن، أو تستمع إلى أغنية في المطبخ، أو إلى إذاعة محلية تافهة، أو إلى زاوية الأبراج.. باسمة التي نسيت في زحمة الحياة والعمل معنى اسمها.

على مفارق البلد، على ناصيات الشوارع، في الزواريب، أمهات ولدن في ظل الأزمات المتتالية لاقتصادنا المأخوذ من رقبته إلى الشوارع الصامتة، اقتصادنا الذي يأخذ جموع النسوة إلى الشوارع المكتظة بالجائعين والجائعات، إلى الفلاحات اللواتي سرقن من البساتين إلى الشوارع، الأمهات المسروقات من المنازل والأولاد إلى الوظيفة.. البيوت المسكونة برائحة الحرام، البيوت النظيفة حتى من السهرة أمام مسلسل سخيف.

على أبواب الوطن، ثمة نساء ينتظرن على أحر من جهنم عودة ابن من المغترب ليعود بقليل من الريالات ليبني بيتاً من اسمنت لعروسه التي تزوجت إلى الخليج بمليون ليرة مقدم نكاح، أو عامل قادته الحاجة للسفر إلى قبرص ليشتري عند عودته (سرفيس) أبيض اللون على خط قريته.

على أبواب البيوت، على عتبات الذل، ثمة أمهات بعن أساور عرسهن، قطعة أرض ورثتها عن أموات صاروا رماداً، من أجل أن يزوجن عاطلاً عن العمل لم يسجل في مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، أو جامعي ينتظر مسابقة حكومية.

على عتبات الذل.. ماتت كثيرات مثل أم خالد بدموعهن.

■■

مخاطر حقيقية تواجه الزراعة السورية

رفع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي تهديد للأمن الغذائي

◄ يوسف البني

يتميز القطاع الزراعي في سورية بتنوع منتجاته النباتية والحيوانية، التي تشكل وحدة متكاملة قلّ نظيرها في دولة أخرى، فالمنتجات النباتية تتنوع في ٧٩ صنفاً رئيسياً، إضافة إلى عشرات الأصناف الثانوية، ويزيد إنتاجها السنوي عن ٢٧٠ مليار ليرة سورية، وتشكل ثلثي إجمالي الإنتاج الزراعي تقريباً، والثلث الباقي تغطيه المنتجات الحيوانية التي تتنوع في ٢٤ صنفاً رئيسياً يبلغ إنتاجها السنوي حوالي ١٤٠ مليار ليرة سورية.



القطاع الزراعي هو المنتج الحقيقي للاقتصاد، والمنقذ الوحيد عند تفاقم الأزمات من حولنا، وفيه إنتاج حقيقي للقيمة المضافة، وتشغيل واسع لليد العاملة وتأمين الاكتفاء الذاتي، وله علاقة جدلية متينة مع القطاع الصناعي، حيث يقدم له المواد الأولية (كالقطن والقمح والشوندر....) وبالوقت نفسه يقدم التطور الصناعي مستلزمات التنمية الزراعية (جرارات، وسائل الإنتاج وأدواته، أسمدة ومبيدات....).
وإن الهجوم على القطاع الزراعي وتخريبه يعني تخريباً متعمداً وتدميراً للوحدة الوطنية، وتقويضاً لأهم ركائز الأمن الغذائي والوطني، في مخطط مقصود لإضعاف البلاد وإجبارها على التبعية العمياء لمقررات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الخادمين المخلصين للسياسات الإمبريالية والصهيونية العالمية.
جاء قرار رفع الدعم عن الأسمدة كتحد جديد تواجهه الزراعة السورية، وأصابَ الفلاحين بكثير من الصدمات والإحباط، فقد ارتفعت أسعار السماد مباشرة بنسب تراوحت بين ١٠٠٪ و٣٥٠٪، بينما كان الفلاحون يعلقون آمالهم على إجراءات تدعم الإنتاج بعد الآثار السلبية لرفع الدعم عن المازوت في مثل هذه الأيام من العام الماضي، إلا أن ضربة رفع الدعم عن السماد كانت أقوى وأخطر على الإنتاج الزراعي، فرفع سعر المازوت زاد الكلفة فقط، أما رفع أسعار الأسمدة فسينعكس على الإنتاج من حيث الكمية والنوعية، وبالتالي سيؤثر على أسعار المنتجات في السوق الداخلية. وجاء قرار رفع الدعم عن الأسمدة ضمن مخطط يهدف إلى محاباة تجار القطاع الخاص على حساب الفلاحين، الذين سيضطرون لشراء الأسمدة بالسعر الذي يفرضه التجار وطمعهم وروحهم الاحتكارية.

قرار رفع الدعم عن الأسمدة تحد خطير تواجهه الزراعة السورية أصاب الفلاحين بالصدمات والإحباط

رفع الدعم حرب أعلنها الفريق الاقتصادي على الاقتصاد السوري المنتج، في القطاعين الأساسيين الصناعة والزراعة

يجب الاهتمام بالبنية التحتية الزراعية والاستثمار الحدي للمساحات القابلة للزراعة ووضع حد للتعديات الجائرة على الأراضي الزراعية

هي الحرب إذاً، أعلنها الفريق الاقتصادي على الاقتصاد السوري المنتج، في القطاعين الأساسيين الصناعة والزراعة، فبموازاة المخطط الرامي إلى سحب الدور الرعائي للدولة لكل القطاعات، وهجمات الخصخصة التي تتعرض لها شركات القطاع العام، يواجه القطاع الزراعي سياسة تهدف إلى تدميره رغم ما في ذلك من مخاطر كبيرة على الأمن الغذائي والوطني.

خسائر بالملايين قبل الإنتاج والحبل على الجرار

صدر عن المؤسسة العامة لإكثار البذار الكتاب رقم ٢/٦/٣٢/١٣٨ تاريخ ٢٠٠٩/١/١٨، المتضمن تحديد سعر بذار البطاطا (كلاس A) بمبلغ ٢٥١٥٠ ل.س للطن الواحد، وانتهى الكتاب بملاحظة «ريثما تصدر التسعيرة الرسمية من قبل رئاسة مجلس الوزراء». وسارع مزارعو البطاطا في محافظة درعا لاستجرار احتياجاتهم من البذار لموسم زراعة البطاطا للعروة الربيعية، التي تبدأ في منتصف شهر كانون الثاني، أي بتاريخ ١/١٥، وتنتهي زراعتها بتاريخ ٢/١٥.
صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦ كتاب ثان عن المؤسسة العامة لإكثار البذار يتضمن تحديد السعر الرسمي لبذار البطاطا من الصنف نفسه بـ١٣٠٠٠ ل.س للطن الواحد، مع ملاحظة تقول: «دون أثر رجعي»، وهذا يدل على أن المؤسسة تعرف تماماً أنها ظلمت الفلاحين، ولكنهم لا يستطيعون استرداد فارق السعر البالغ ١٢١٥٠ ل.س للطن الواحد، فإذا كانت هذه الخسائر الجسيمة قد سجلت حتى قبل بداية زراعة الموسم، فما هي الخسائر والضربات الأخرى التي تلقاها هذا النوع الاستراتيجي الهام من الزراعة، التي تمس الحياة اليومية للمواطن السوري؟ ومن أين سيعوض الفلاح خسارته؟ هل سيتحملها وحده؟ أم سيُحمِّلها على الإنتاج، الذي سيرتفع سعره في السوق الداخلية أضعافاً مضاعفة؟! أسئلة تنتظر الجواب عند جني محصول البطاطا من العروة الربيعية.
كانت زراعة البطاطا قد سجلت بالأساس تراجعاً كبيراً، بسبب المعوقات التي تواجهها الزراعة بشكل عام، وأهمها ارتفاع أسعار المحروقات، الذي أدى إلى تضاعف تكاليف الري، وتُبين إحصائيات وزارة الزراعة أن المساحة المروية المخطط زراعتها بالبطاطا تبلغ حوالي ٤٠ ألف هتكار، لمخطط الإنتاج البالغ حوالي ٨٦٨ ألف طن، باستخدام كمية البذار المحسن البالغة ٢٢٦٠٠ طن، ولكن كمية البذار المستجرة من المؤسسة بلغت حوالي ٧ آلاف طن فقط، أي ثلث الكمية تقريباً، وتكفي لزراعة ١٠ ـ ١٥ ألف هكتار فقط، بمعنى أن الإنتاج لن يتجاوز ثلث الخطة المقررة في أحسن الأحوال، مع ما سيسببه ذلك من قلة العرض في المنتوج، وبالتالي ارتفاع سعره الذي سينعكس سلباً على الحياة المعيشية اليومية للمواطن السوري.
الفلاحون في محافظة درعا أكدوا أنه إذا ما استمرت هذه الحرب المجنونة ضد الفلاح والزراعة السورية، وإذا ما استمرت سياسة تخلي الدولة عن دورها الرعائي، وتسليم رقاب الفلاحين لتُجّار السوق السوداء، مع ارتفاع أسعار المحروقات، فإنه ليس أمامهم سوى التخلي عن «الزراعة المُخسِّرة»، ولن يكونوا قادرين على تنفيذ الخطة الزراعية حتى في حدودها الدنيا، ما يعني تراجع الإنتاج لمختلف المحاصيل، وخاصة الإستراتيجية منها.

الزراعات المحمية اعتادت على المخاطر

في المنطقة الساحلية لم يتفاجأ مزارعو الزراعات المحمية بالأضرار الجديدة التي طالت محاصيلهم من زيادة تكاليف الإنتاج بسبب رفع الدعم عن السماد، فقد اعتاد فلاحو الزراعات المحمية على السياسات والخطط الهدامة التي توجهها لهم الحكومة ضربة إثر أخرى. هذا ما أكده لنا الفلاح يوسف الشيخ عيسى حيث قال: «لم نعد ندري ماذا نريد أو بماذا نطالب، فهذا الخد قد اعتاد على اللطم، وسياسات الحكومة عودتنا على القهر والمخاطر التي تواجهها زراعتنا، فليس رفع الدعم عن السماد رغم خطورته على تكاليف الإنتاج هو الهم الأوحد الذي نشكو منه، فقبله رفع الدعم عن المازوت (خرب بيوتنا) وأصبحت تكلفة تدفئة البيوت المحمية تتجاوز أربعة أضعاف، فهل نتحمل أعباء رفع الدعم وحدنا أم نتخلى نهائياً عن الزراعة الاستراتيجية ونتجه إلى الزراعات البديلة؟.. يبدو أن هذا هو هدفهم الأول والأخير، تركنا للزراعة ورحيلنا عن أرضنا».
أما الفلاح خلدون الشماس فقال: «أصبحنا نتوقع خطر التخطيط الزراعي في هذا البلد مع كل مراحل إنتاج مواسمنا، فمن الفلاحة وتكاليفها الباهظة إلى البذار وارتفاع أسعاره رغم عدم ضمان جودته، إلى التسميد الذي نواجه تبعاته في هذه الأيام، وإذا سلم المحصول حتى النهاية وبدأ الإنتاج الحقيقي سدت الحكومة علينا كل المنافذ ومنعتنا من تصدير الفائض من إنتاجنا إلى الأسواق المجاورة، وإذا اقتنعنا ببيع مواسمنا في السوق المحلية فتح التجار علينا باب الاستيراد وضربوا محاصيلنا وقد نضطر إلى بيعها بربع التكلفة كيلا تبقى علفاً للحيوانات، والله هذه سياسات عدوانية مخربة للزراعة ولاقتصاد الوطن»!.

في المنطقة الشرقية مخاطر مشابهة

في المحافظات الشرقية والجزيرة لم تكن الحال بأفضل من الجنوب، فقد طالت أضرار رفع الدعم عن السماد والمحروقات جميع المحاصيل الزراعية. ورصدت «قاسيون» انعكاسات رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، وآخرها رفع سعر السماد، والتقت بعض الفلاحين من «موحسن» الذين صرحوا لنا بهمومهم والمخاطر التي تتعرض لها الزراعة.
ـ الفلاح عواد الحامد (أبو محمد) قال: «إن رفع سعر السماد دفع الفلاحين للإحجام عن الزراعة، وعدم الالتزام بتنفيذ الخطط الزراعية، ولم يستفد الفلاح من تخفيض سعر المازوت بنسبة ٢٠٪، من ٢٥ ل.س إلى ٢٠ ل.س، وتأثير ذلك على أجور الفلاحة والنقل ورش المبيدات وغيرها. كما أن أسعار المحاصيل التي حددتها الدولة، بقيت منخفضة، ولم تعدلها بما يتناسب مع رفع سعر السماد وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وبما أننا بلد زراعي واقتصادنا يعتمد على الزراعة بنسبة كبيرة، يعتبر رفع الدعم عن السماد مؤامرة على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، والمستهدف أولاً وأخيراً من الفريق الاقتصادي المرتبط بالخارج بسياساته التي يتبعها، هو اقتصاد الوطن». وحول سؤالنا له ما هو الحل؟ وهل صندوق الدعم الزراعي هو السبيل للإنقاذ؟ قال: «الحل بإعادة الدعم لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وخاصة المازوت والسماد، والحفاظ على المنجزات والمكتسبات التي تحققت للقطاع الزراعي على مدى عقود طويلة، ومحاسبة الفاسدين الذين تسببوا بالضرر لاقتصادنا الوطني».
ـ أما الفلاح خلف الحمود (أبو ياسر) فقد أكد أن «رفع سعر السماد سيكون من أولى نتائجه تدهور الوضع المعيشي للفلاحين، وتدهور الاقتصاد الوطني بشكل عام، وستزيد نسبة الفقراء مما سيؤدي إلى اضطرابات في الوضع الاجتماعي، وتعميق جذور التخلف وازدياد البطالة، واتساع انتشار الجريمة، وتشجيع الهجرة الجماعية، وعدم تنفيذ الخطط الزراعية وبالتالي تراجع وتدهور الإنتاج، وتقليص مساحة الأراضي المزروعة والتصحر ولا حل إلا بعودة الدعم».

الأهمية الكبرى للزراعة والمخاطر التي تواجهها

أزمة الغذاء التي يشهدها العالم، دفعت الزراعة إلى واجهة الاهتمامات، باعتبارها الحل الأمثل لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي. ولكن الزراعة في سورية تواجه حالياً الكثير من التحديات والمخاطر والمعوقات. فإضافة إلى السياسات الهدّامة، متمثلة في رفع الدعم عن المحروقات والسماد، والتلاعب بالبذار والأسعار النهائية للمنتج، تعاني الزراعة من تراجع المساحات المزروعة، نتيجة التوسع في المشاريع السكنية والمنشآت الصناعية، إلى جانب التبوير المقصود للأراضي، أو الاستثمار السيئ لها، وعدم اتخاذ الإجراءات العملية لحمايتها من التصحر والانجراف، وعدم تعويضها بالعناصر المعدنية الأساسية بسبب الزراعات المجهدة. كما توجد مساحات كبيرة تحت اسم أملاك دولة غير مستثمرة حتى الآن.

المطلوب دور فعال لحماية الزراعة

مرة أخرى نؤكد أن الزراعة هي عصب الحياة الرئيسي في مواجهة الأزمات، لذلك فعلى الحكومة التراجع عن سياسة التخلي عن دورها الرعائي، واتخاذ الإجراءات والاحتياطات الكفيلة بتدعيم الأمن الوطني والغذائي، واعتماد سياسات سعرية وتسويقية ودعم مشجع للاستمرار في الإنتاج كماً ونوعاً، وذلك بالتوسع قي إقامة السدود لمختلف الأغراض الزراعية والسياحية، والتوسع في تعامل الزراعات الموسمية وتشجيعها للحفاظ على توفرها في السوق المحلية في أوانها، ولإيجاد فرص عمل زراعية تمتص جزءاً من البطالة، وعلى الحكومة توفير القروض الزراعية وقروض الري الحديث، بمدة زمنية مريحة للفلاحين، والعمل على إنجاز المعاملات بالسرعة القصوى. كما يجب إتباع سياسات حمائية والابتعاد عن الممارسات ذات التأثير السلبي على المحاصيل، مثل استيراد المنتوجات في أوان إنتاجها محلياً، ويجب التراجع عن رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج، لأنه دون الدعم لا يمكن إبقاء الفلاحين في أراضيهم، لأن الزراعة هي نمط حياة بشرية، أكثر منها نمط نشاط اقتصادي، رغم أهمية هذه الناحية، كما أن الدعم يضمن استقرار السوق ويحميها من المنافسة الخارجية والاحتكار. كما يجب إتباع سياسة سعرية عادلة للمنتجات الإستراتيجية، بحيث تمتص الزيادة في سعر الأسمدة، ويجب الاهتمام بالبنية التحتية الزراعية والاستثمار الحدي للمساحات القابلة للزراعة، ووضع حد للتعديات الجائرة على الأراضي الزراعية.

يجب وقف سياسات رفع الدعم والتراجع عنها، ويجب استعادة دور الدولة الرعائي لجميع القطاعات الحيوية الأساسية، المسؤولة عن توفير الأمن الغذائي، ومنها دعم الزراعة ومستلزمات الإنتاج، والفلاح الذي يضمن سيادتنا وأمننا، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن...

■■

الزراعة في ورشة عمل اقتصادية..

قراءة صحيحة للنتائج.. وتباين في قراءة الأسباب واقتراح الحلول!



صاوي: أليس من الحري أن تقوم الاستراتيجية الزراعية على الدعم وتطويره؟!

الشعار: إن الكلام من خلف المكاتب لا يحل المشكلات!

بكور: الدعم متواضع جداً والزراعة تحتاج أكثر من ذلك بكثير

«ظروف قاهرة تواجهها الزراعة في سورية.. وتحتاج منا جميعاً أن نواجهها بقرارات وبرامج طارئة ومحكمة.. لئلا نقع بها مرةً أخرى.. وهذا لا يتم بأنصاف الحلول لأن نصف الحل ليس حلاً!». هكذا وصف نقيب المهندسين الزراعيين في سورية يحيى بكور واقع الزراعة في سورية في ظل الجفاف وتراجع الإنتاجية.. وجاء ذلك في معرض حديثه إلى جانب كل من المهندس حسان قطنا مدير الإحصاء والتخطيط في وزارة الزراعة والمهندس موفق الشعار مدير مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين والدكتور الخبير في شؤون البحث الزراعي جورج صاوي. وقد تكلم هؤلاء في ورشة عمل مصغرة خصصت جمعية العلوم الاقتصادية السورية ندوتها قبل الأخيرة (الثلاثاء ٤/٢٨) لإقامتها بغية إلقاء الضوء على بعض جوانب المعاناة التي يواجهها قطاع الزراعة في سورية تحت عنوان: «الأمن الغذائي في سورية في مواجهة الجفاف».

الأمن الغذائي والقدرة الشرائية

بدأ د. جورج صاوي حديثه بتوضيح مفهوم الأمن الغذائي مبيناً أن لتعريفه جانبين: الأول هو الأمن الغذائي حسب الحاجة؛ والثاني هو الأمن الغذائي حسب الطلب: ويرتبط بشكل أساسي بالقدرة الشرائية للمواطن. وتابع: «إن القدرة الشرائية يجب ألاّ تكون ثابتة وإنما متحركة ديناميكياً حسب قيمة سلة متكاملة من الغذاء للمواطن». ورأى د. صاوي أن سورية لم تكن مستثناةً من التأثر بالأزمة الغذائية التي شهدها العالم في الأعوام القليلة الماضية، وهي التي أولت وعلى أكثر من ثلاثة عقود، اهتماماً خاصاً بالقطاع الزراعي إلى حين بدء الحكومة الحالية وفريقها الاقتصادي الذي كان من واجبه «الاستمرار في دعم التوجه الحكومي نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية وتوفير المواد الغذائية وتلبية الطلب عليها، آخذاً بالاعتبار زيادة الطلب المستقبلي كنتيجة طبيعية لزيادات عدد السكان؛ والتحديات الناجمة عن اتفاقات الشراكة الثنائية العربية والإقليمية، لكن الذي حصل كان للأسف عكس ذلك، فقد تم تحرير استيراد وتداول جميع المدخلات الزراعية بما فيها الأسمدة، إضافةً إلى الإجراءات السابقة التي اتخذتها الحكومة لرفع أسعار حوامل الطاقة، إلى جانب معاملة الحكومة للقطاع الزراعي كمعاملة القطاعات الخدمية والترفيهية»!. واستهجن د. صومي ذلك، مشيراً إلى الدعم الذي تقدمه البلدان الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة واليابان للقطاع الزراعي علماً أن الزراعة في هذه البلدان لا تشكل من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ١ إلى ٢٪، ولا تخلق فرص عمل أكثر من النسبة نفسها، ولكن على الرغم من ذلك ما تزال هذه البلدان مستمرةً في تقديم الدعم للزراعة بمليارات الدولارات. وهنا تساءل د. صاوي: «أليس من الحري أن تقوم الاستراتيجية الزراعية في سورية على الدعم وتطويره؟ وعلى البحث عن آليات مناسبة لزيادة الإنتاج والإنتاجية مقابل الطلب المستقبلي على الغذاء أمام تحديات كبيرة تتمثل في زيادة عدد السكان وانخفاض الموارد المائية بالترافق مع موجات الجفاف التي تتعرض لها البلاد؟! (...) إن مثل هذه السياسة ستقود إلى بروز عجز في تأمين الطلب إضافةً إلى نزوح الآلاف من العاملين في الزراعة إلى المدن بحثاً عن فرص عمل تؤمن لقمة العيش».

السكان هم السبب!

بدوره ألقى المهندس حسان قطنا الضوء على الخطة الإنتاجية الزراعية وارتباطها بالدعم الزراعي وعلاقة ذلك بموضوع الجفاف، وقال في معرض حديثه ملقياً اللوم على النمو السكاني: «صحيح أن سورية بلد زراعي وأن لديها أراضي كبيرة قابلة للاستثمار الزراعي، إلاّ أن معدل نمو السكان أصبح أكبر بكثير من معدل نمو الموارد».. وتابع: «لا يخفى على أحد أننا نأكل حالياً من مخزوننا الاستراتيجي من القمح، وقد كان هذا الموضوع فيما سبق خطاً أحمر لا يجوز لأحد الاقتراب منه، ولكننا حالياً نستهلك من المخزون الاستراتيجي إلى جانب ما تم استيراده. وقد عانت وزارة الاقتصاد من صعوبات كثيرة في تأمين كميات من القمح لدعم المخزون الاستراتيجي السوري، (...) لذلك فإن وضع المثاليات في مقابل التطبيق العملي يظهر أننا عندما نخطط في وزارة الزراعة لدورة زراعية بنسب معينة لمحاصيل معينة، فإننا نضطر في لحظة ما إلى تجاوز هذه الخطط لتحقيق هدف وغاية هي الأمن الوطني والقومي، وهو شيء ضروري جداً، فالأمن الغذائي حقيقةً هو موضوع متراكم ولا يتعلق بالقطاع الزراعي فقط لأنه يعبر عن إمكانية حصول المواطن على الغذاء بدخل متاح لديه بيسر واستدامة، وهذا لا يرتبط فقط بالقطاع الزراعي، وإنما يرتبط بالاستيراد وتوفر الكميات بأشكال مختلفة، وما يجب أن نتحدث عنه هو كيف نستثمر مواردنا المائية والأرضية بشكل سليم بحيث نضمن الاستدامة ونحقق أمننا الغذائي بأيدينا بدل استيراده!».

للزراعة وظيفة اجتماعية أيضاً

أما المهندس موفق الشعار، فقد تحدث عن آثار ومظاهر الجفاف على الأمن الغذائي، كما أشار إلى ما يعانيه الفلاحون من هموم ومشكلات. ومما جاء في كلامه: «إن للزراعة وظيفة اجتماعية وليس فقط وظيفة اقتصادية، إذ هناك عمال يبلغ عددهم ٥ مليون يعتاشون من العمل في القطاع الزراعي، سواء في الزراعة أو في الصناعات الزراعية..الخ.. ويجب أخذ كل الإجراءات الكفيلة بتحسين واقع الزراعة... منذ أربع سنوات نقول إنه يجب تحويل كامل الأراضي الزراعية إلى الري الحديث، وقد مضت السنوات الأربع وبعدها ثلاث أخرى، ولم يتم تحويل أكثر من ٢٠٪ من الأراضي المروية إلى الري الحديث، فما السبب في هذه النتائج؟!.. إن الكلام من خلف المكاتب لا يحل المشاكل»!.

وأشار الشعار إلى المذكرات التي رفعها الاتحاد العام للفلاحين إلى الحكومة والقيادة القطرية، وأعاد كشف مطالبات الاتحاد، ملخصاً إياها بـ: ضرورة الإسراع بإنجاز الدراسات اللازمة للاستفادة من كل الهطول المطري والثلجي في جميع المناطق مهما بلغ الثمن، والإسراع بتنفيذ السدود قيد الدرس ووضعها في الخدمة مهما بلغ الثمن أيضاً، والإسراع بإجراء الدراسات اللازمة لجر المياه من الأنهر إلى المدن والقرى المحتاجة وخاصةً مدينة دمشق التي تضم ثلث عدد السكان من خارج حوضها، ودراسة إمكانية تحلية مياه البحر لمواجهة المستقبل، وإعادة النظر بعملية استصلاح الأراضي وتكاليفها المرتفعة جداً في حوض الفرات، وجر المياه إلى السهول والأراضي الخصبة واستثمارها زراعياً بطرق مكثفة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد استخدام المياه والتحول إلى الري الحديث وحلّ مشاكله وتأمين مستلزماته فعلياً. وركز في نهاية ورقته على «ضرورة إعادة النظر بأسعار المحروقات والأسمدة، وتقديم الدعم الحقيقي لقطاع الزراعة لتستمر العملية الزراعية رابحةً وضمن تكاليف معقولة تحقق عنصر المنافسة».

الزراعة..والقرار السليم

نقيب المهندسين الزراعيين يحيى بكور تحدث عن دور مراكز البحوث الإقليمية والمحلية في استنباط النباتات المقاومة للجفاف، وتحدث حول مستلزمات الإنتاج الزراعي في سورية وأسعارها، وركّز على أهمية الأمن الغذائي بمفهومه العربي، وبيّن أننا «حتى لو امتلكنا مال الأرض كله، فإننا قد لا نستطيع أن نشتري طن قمح واحداً»، واستشهد بكور هنا بكلام الرئيس الراحل حافظ الأسد قائلاً: «لقد قال القائد الخالد إنه علينا أن ننتج بما نكتفي ليكون قرارنا السياسي بيدنا سليماً، دون أن نسأل عن أحد». وتساءل بكور عن كيفية تحقيق الأمن الغذائي العربي على اعتباره الطريقة الوحيدة لحماية قراره السياسي، وأوضح أن هذا يتطلب العمل استناداً إلى وجود ثلاث مجموعات عربية: الأولى تملك المال الكافي لتمويل الزراعة، والثانية تملك الموارد الطبيعية بمساحات كبيرة جداً، والثالثة تملك القوى الفنية العاملة والخبرات.. وعن الدعم أشار بكور إلى أنه «متواضع جداً لأن دعم الإنتاج الزراعي يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير، ولكن لا نستطيع أن نلوم الحكومة لعدم تقديمها أكثر من ذلك لعدم توفر الإمكانات.. نحن في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولابد أن نواجه عثرات في هذه المرحلة، ولا يمكن مطلقاً أن نتمسك بالاقتصاد المخطط الذي كان سابقاً» (!!)، وعن المطلوب لمواجهة الجفاف في سورية قال: «إن أزمة الجفاف التي مرت بها سورية تستدعي تغيير وتعديل برامج اللجان البحثية الزراعية لاستنباط أصناف تتحمل الجفاف أكثر باعتبار ذلك أفضليةً أولى.. ويجب أن تهتم مراكز البحوث بشكل أساسي بتطوير الإنتاجية، فنحن لسنا متطورين من حيث الإنتاجية لأننا لا نستخدم مستلزمات الإنتاج كما يجب من حيث النوعية والكمية». ودعا بكور في نهاية كلامه مراكز البحوث الوطنية والإقليمية إلى تقديم حزم تقنية تهتم بزيادة الإنتاجية الزراعية في سورية منوهاً بمطالب الاتحاد العام للفلاحين في هذا الصدد.

■■

رفع الدعم وتحرير التجارة.. وتدمير الزراعة!!

◄ د. نزار عبد الله

أصبح معروفاً للجميع أن وظيفة سياسة الدعم تصحيح الخلل بين الأسعار والأجور من جهة، ومواجهة الاحتكار في الداخل والخارج وتصحيح الخلل في قطاعات اقتصادية معينة كالزراعة أو التجارة أو الصناعة، من جهة أخرى.. ومما لاشك فيه أن لكل اقتصاد منظومة أسعار متكاملة خاصة به، وبالتالي لا يمكن اجتزاء بعض الأسعار وفرضها على اقتصاد ما، فمن يريد أسعاراً عالمية، عليه أولاً أن يدفع أجوراً عالمية، قبل، أو بالتزامن مع رفع الدعم، وإلا حدث تصدع في العلاقات الاقتصادية..



تحرير التجارة وإلغاء الدعم!

استغرق الاتفاق بين الدول الرأسمالية على تصميم اتفاقية التجارة الدولية زهاء نصف قرن، وتضم هذه الاتفاقية الآن كماً كبيراً من الصفحات للانتقال التدريجي والمعاملة المختلفة بالنسبة لشتى القطاعات في العديد من الدول، واستثناءات وتعويضات تفصيلية كثيرة. وقعت الدول الرأسمالية هذه الاتفاقية بعد أن وصلت إلى مرحلة من الإنتاج أصبحت فيها التجارة «الحرة» تناسب مصالحها، ولم تفعل ذلك قبل ذلك. وبدأت تفرض بنود هذه الاتفاقية على الدول النامية، التي لم تتطور اقتصاداتها ولا مصالحها بحيث تكون هذه الاتفاقية مفيدة لها، لأن الاتفاقية أساساً صممت تبعاً لمصالح الدول الرأسمالية الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان..

وبناء على ما سبق، فقد بات من الضروري التأكيد أن اتفاقية التجارة العالمية (التي انخرطنا بها) تفوت فرص التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وتدمر بنية الإنتاج فيها، لأن فعالياتها الإنتاجية، وخاصة مصانعها، ليست قادرة على منافسة مصانع الدول الرأسمالية الكبيرة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الاستعمار الأوربي كان قد مزقها في مرحلة الاستعمار القديم، إلى دول صغيرة، وفتت وحدتها القومية، ومنع قيام صناعة فيها.

إذاً، فبلداننا لا تزال في مرحلة من التطور الاقتصادي، ولا يمكن لاقتصادها أن ينمو دون دعم، فإذا تم المضي قدماً في سياسة رفع الدعم كما يجري عندنا، فستنهار بنية الاقتصاد أولاً، لتنهار لاحقاً الدولة ككيان سياسي!!.

لا تزال شتى الدول تدعم القطاع الزراعي فيها حفاظاً وتحقيقاً للأمن الغذائي فيها، على عكس معظم الأقطار العربية التي لا تقدم دعماً فعلياً للقطاع الزراعي، بل تكبله بقيود كثيرة، وتترك التجار يحتفظون بفائض القيمة الذي أنتجه بكده وتعبه الفلاح والمزارع طوال العام، دون عناء.

تراوح الدعم في «منظمة التعاون الاقتصادي» خلال فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بين أقل من ٥٪ من الدخل المزرعي في كل من أستراليا ونيوزيلندا، وبين ٧٠٪ في كل من أيسلندا وسويسرا. وانخفضت نسبة الدعم المرتبط بالإنتاج أو مستلزماته من ٩١٪ من دعم الناتج ١٩٨٦-١٩٩٨ إلى ٧٤٪ خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٤، وكان سعر المنتج في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعلى بحوالي ٦٠٪ من السعر العالمي في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٨. وقد تم تقليص الفجوة في الأسعار لتصبح ٣٠٪ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، وبقي السكر والرز والحليب أكثر السلع تلقياً للدعم. وقد زاد دعم المنتجين بنسبة ١١٪ في كوريا، و١٤٪ في نيوزيلندا، و٣١٪ في الولايات المتحدة عما كان عليه عام ٢٠٠٤. أما العنصر الأساسي لإصلاحات ٢٠٠٣ في الاتحاد الأوروبي، فهو تقديم دفعات فردية لمزارعي الاتحاد، غير مرتبطة بالإنتاج، تسمح للمزارعين بالحصول على الدخل المضمون، وتحفزهم على الإنتاج وفق حاجات السوق وطلبات المستهلكين. وتتدخل السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبي لدعم الكثير من السلع بصيغ شتى، إما دعم مرتبط بكميات الإنتاج، أو دعم للتصدير كالحبوب والألبان والقطن والتبغ وزيت الزيتون الخ. (لمزيد من التفصيل انظر: التجارة الزراعية السورية عام ٢٠٠٥، صفحة ٩٨ - ١٠١ - المركز الوطني للسياسات الزراعية- وزارة الزراعة السورية-دمشق).

ما هو حجم الدعم؟

على مدى عقود، لم تعلن وزارة المالية في سورية بشكل شفاف ودقيق عن حجم الدعم المخطط والفعلي عن السنوات السابقة، وعن مبرراته.. ليبقى حجم الدعم، والجهات الحاصلة عليه أمراً مبهماً.. وعليه ينبغي طرح عدد من الأسئلة:

لماذا تعفى المشافي الخاصة من ضريبة الدخل، مقابل أن تقدم هذه المشافي ١٠٪ من أسرتها مجاناً للفقراء! فهل يتم تقديم هذا العشر الصحي للفقراء فعلياً؟ ومن يراقب هذا الدعم؟ ومن يقيّم كم تخسر خزينة الدولة من ضرائب؟ وكم عدد الفقراء الذين استفادوا من خدمات هذه المشافي، ويعد ميزان الأرباح والخسائر كل عام للتأكد من جدوى هذا الدعم؟

كم بلغ حجم الدعم للعديد من الشركات الأجنبية، بإعفائها من الضرائب والرسوم، خاصة شركات النفط والاستثمار السياحي؟ كم بددنا بهذا الدعم غير المنطقي من موارد للخزينة سنوياً، وخلال فترة إنشاء هذه الشركات، وحتى الآن؟ ألا يصل هذا الرقم إلى مئات مليارات الليرات السورية؟! والغريب أن هذا الدعم لا يزال مستمراً، فلماذا لا نوقفه؟ ألسنا بحاجة إلى هذه الموارد لرفع الأجور المتدنية لعمالنا، وإلى تجديد الكثير من التجهيزات والمعدات في مصانع القطاع العام؟

يجب أن تخضع جميع الشركات المحلية والأجنبية للقانون، وعليها أن تدفع الضرائب والرسوم للخزينة ولم يكن، ولم يعد مقبولاً محاباتها.

الضرائب على المشتقات النفطية

تصل حصة الضرائب في العديد من الدول الرأسمالية إلى نسب عالية من سعر بيع المشتقات النفطية، وتختلف من بلد لآخر، ومن نوع من المشتقات النفطية لآخر، وتبعاً لنوع استخدامه..

ويتبين لنا من القراءة في (Intenational Energy Agency ٢٠٠٧ ٢٢/ ٢/) أن نسب هذه الضرائب التي تضاف إلى أسعار المشتقات النفطية تختلف اختلافاً بيناً من دولة لأخرى، ومن مادة لأخرى حسب استخدامها، انطلاقاً من منظومة الأسعار والسياسة الضريبية لكل اقتصاد على حدة. فعلى الرغم من أن فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أن ثمة تبايناً واضحاً في سياسات كل منها انطلاقاً من ظروفها الخاصة، ففي إيطاليا تصل الضريبة على المازوت المعد للتدفئة ٣,٧٤ ضعفاً لمثيلتها في فرنسا مثلاً، حيث تصل في فرنسا إلى ٠,١٥٥ يورو/ لتر، وفي إيطاليا إلى ٠,٥٨٣ يورو/لتر. إذاً، لا يوجد سعر عالمي موحد.. فرضت معظم الدول الغربية المستوردة للنفط ضرائب على المشتقات النفطية، تستطيع رفعها أو خفضها حسب حاجة الاقتصاد، وتستطيع عندما تريد تحييد أسعار النفط الخام وتفادي تقلباتها الظرفية.

كما نلاحظ أن الضرائب على المشتقات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية أقل بكثير من مثيلاتها في دول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى، حتى أنها لا تفرض ضرائب على المازوت المعد للتدفئة.

إن رفع سعر المازوت بنسبة تجاوزت ٣٥٠٪ خطأ كبير يجب التراجع عنه، لأن هذا أجج التضخم المرتفع أصلاً، وأضعف القدرة التنافسية لمصانعنا في القطاع العام والخاص والمشترك، وحمّل المواطن أعباء إضافية على كاهله المثقل بالأعباء.

على الحكومة عوضاً عن ذلك، أن ترفع الأجور بشكل كبير، لأن هذا سرعان ما سيرفع إنتاجية العمل بصورة متزايدة، ما سيجعل المواطن المنتج يعيش بأمن من مخاطر ارتفاع الأسعار، ويصبح أكثر قدرة على مواجهة الخطوب والعدوان الذي يتهدد وطننا كل يوم.

■■

«غاز روسي لإسرائيل»

تحت هذا العنوان أوردت صحيفة «البيان» الإماراتية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢ مادة بقلم جانا بوريسوفنا أكدت فيها الكاتبة الروسية أنه «بعد ثلاث سنوات من المباحثات والمد والجزر بين إلحاح إسرائيلي ورفض روسي تدخلت تركيا مؤخراً لإقناع روسيا بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، وكانت شركة غاز بروم الروسية ترفض منذ البداية هذا الأمر لأسباب فنية وتجارية بحتة، حيث يستلزم الأمر مد خط أنابيب مخصص من تركيا لإسرائيل، وهناك خط أنابيب يأتي من روسيا عبر قاع البحر الأسود لتركيا، ويسمى خط «التيار الأزرق» وهو خط قديم منذ بداية التسعينات، وطاقة هذا الخط محدودة لتغطية السوق التركية فقط، وعندما اقترحت إسرائيل على الشركة الروسية مد فرع من خط التيار الأزرق إلى إسرائيل رأت الشركة الروسية أن هذا الأمر غير مجد ومكلف للغاية، خاصة وأن الأنبوب الذي سيصل لإسرائيل سوف ينتهي عندها ولن يمتد منها إلى أي مكان في العالم نظراً للظروف السياسية والأمنية بين إسرائيل وجيرانها من العرب، ولهذا فإن عائد الغاز الذي ستستلمه إسرائيل لن يغطي تكلفة هذا الخط الجديد إلا بعد سنوات طويلة»، في إشارة إلى السلام المفترض.

وقالت الكاتبة إنه «في الثالث من نيسان الماضي أعلن رئيس شركة غاز بروم الروسية أليكسي ميللر أثناء زيارته لتركيا أن الشركة وافقت على مد خط التيار الأزرق من تركيا إلى إسرائيل، وذلك بعد تدخل أنقرة بالوساطة في المسألة وطرحها مستجدات جعلت الجانب الروسي يوافق على المشروع».

وأوضحت أنه «ومن أهم هذه المستجدات أن تركيا وافقت من جانبها على تجميد مشاركتها في مشروع خط أنابيب الغاز المسمى «نابوكو» والذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية لنقل غاز بحر قزوين إلى أوروبا عبر خطوط لا تمر في الأراضي الروسية، وذلك بهدف كسر احتكار روسيا لتصدير الغاز للأسواق الأوروبية التي يشغل فيها الغاز الروسي نسبة تفوق ٦٠٪ من واردات أوروبا من الغاز، وهو الأمر الذي يزعج واشنطن كثيراً لأنه يفتح المجال أمام روسيا لفرض نفوذها في أوروبا، وهذا الخط «نابوكو» منفذه الوحيد لأوروبا هو تركيا».

ورأت بوريسوفنا أن «الاتفاق على توصيل الغاز الروسي لإسرائيل يعتبر إنجازاً كبيراً للحكومة الجديدة في تل أبيب، خاصة وأن حاجة إسرائيل من الطاقة تتزايد باستمرار، ومواردها من الغاز تأتيها من جارتها مصر بكميات قليلة، وأيضا تعاني إسرائيل من رفع الجانب المصري لأسعار الغاز بحجة تعرض النظام في مصر لضغوط شعبية من المعارضة المصرية التي ترفض تصدير الغاز لإسرائيل، ولهذا تعتبر إسرائيل الغاز الروسي أكثر ضماناً واستقراراً بالنسبة لها».

ومن ضمن ما يعنيه كل ذلك ضمن لعبة المصالح الدولية والإقليمية ليس فقط تسليط الضوء على جوانب يسعى البعض للتغاضي عنها بخصوص الأدوار التي تلعبها أنقرة في المنطقة والعالم وتحالفاتها الثابتة، وإنما أيضاً أن مبارك بإصراره على صفقة الغاز قد يخرج «بخفي حنين».

إمّا أن ننتصر.. أو نموت!



◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة

في خطابه بمناسبة عيد العمال، زاد مبارك مواقفه وضوحاً على كل الأصعدة. وسنتطرق باختصار إلى بعض ما تناوله هذا الخطاب، خصوصا على الصعيد الداخلي.

رغم اعتراف مبارك بأن ما سمي «الأزمة المالية» قد تحولت الى أزمة اقتصادية، إلا أنه ادعى «أن ما حققته البلاد من سياسات الاصلاح الاقتصادي وما نفذ من سياسات مالية ونقدية خلال السنوات الخمس الماضية، ساعد على مواجهة الأزمة الحالية العاتية».

وفي هذا الصدد نذكر ما يلي:

إن ما يسميه مبارك إصلاحاً اقتصادياً كان على النقيض تماماً من المصلحة الوطنية. فإن هذا الإصلاح لم يأت بدافع تجاوز وضرب جرائم التخريب التي تمت على يد الطبقة الحاكمة النهابة، وإنما تم تنفيذاً لمطالب المؤسسات المالية الامبريالية التي استهدفت تجاوز أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي الكامنة منذ ما قبل تفجرها المدوي بعقود. ومن ثم عمدت إلى تصديرها لبلداننا، ولم يتحقق الانقاذ هناك. لكن الذي جرى هو الخراب هنا. وإلا فما معنى هبوط مستوى معيشة أكثر من نصف سكان مصر الى ما دون خط الفقر، وحرمان العمال وفقراء الفلاحين وسائر الكادحين من كل حقوقهم ومكتسباتهم الاجتماعية، وتفاقم البطالة لتصل الى ٣٠٪ من قوة العمل، وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعي، وبيع وتصفية القطاع العام، وانهيار التعليم والبحث العلمي، وانهيار مستوى معيشة شرائح هامة من الفئات الوسطى كالقضاة وأساتذة الجامعات؟

ولماذا تشتعل مظاهرات الغضب والاضرابات والاعتصامات بشكل يومي تقريباً ... الخ؟ ألا يعتبر الغضب العارم بمثابة الرد على تجريف الثروة الوطنية لحساب الأجانب ودائرة ضيقة من المصريين ووصول التفاوت الطبقي إلى مستويات غير مسبوقة؟

الإصلاح الاقتصادي المزعوم أسفر عن خراب مصر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً ... الخ، وعن تهميش بل وتدمير دورها ومكانتها الإقليمية والدولية، وكرس التبعية والتخلف، وكان هو الوجه الآخر لما سمي «السلام»، وأضاف إلى قوة العدو الصهيوني على حساب الانتقاص من قوة مصر والعرب.

وبالرغم من اعتراف مبارك بأن الأزمة قد طالت مصر، غير أنه يصر على الاستمرار في اتباع السياسات نفسها «... سنمضي في برنامج الاصلاح الاقتصادي دون رجعة الى الوراء...» ويستطرد في سرد إجراءات مواجهة الأزمة «... برنامج للإنعاش الاقتصادي»، بمزيد من التسهيلات والاعفاءات للرأسماليين، و«مزيد من فتح الباب أمام رأس المال»... للاستثمار في مجالات جديدة بما في ذلك «مشروعات البنية الأساسية.. كالطرق والموانئ وقطاعات النقل والتجارة الداخلية.. وغيرها». أي استكمال هيمنة رأس المال (الاجنبي والمحلي) على ما تبقى من أصول.

لكنه في الوقت نفسه الذي يقدم فيه كل شيء لرأس المال فإنه يقوم بتحميل الطبقة العاملة تبعات الأزمة الخانقة: «إن عمال مصر وأرباب العمل في قارب واحد .. عليهم أن يواجهوا الرياح العاتية لهذه الأزمة.. وعليهم أن يشاركوا في تحمل تداعياتها وتقاسم أعبائها ..».

ثم ينتقل إلى مرحلة أعلى من التكبيل والخنق للعمال بما يسمى (ميثاق شرف) ينظم العلاقة بين العمال والرأسماليين. ثم يخطو خطوة واسعة بإدانته للإضرابات (السلاح الوحيد بيد العمال) فيقول «وليس بإضرابات واعتصامات لا تلتزم بأحكام القانون.. تعطل العمل والانتاج.. وتلحق أفدح الضرر باقتصادنا» رغم أن كل الاضرابات كانت سلمية.

ثم يتجلى بوضوح الهدف الحقيقي لمبارك وهو ولوج مرحلة جديدة من تشديد استغلال العمال، بتركيزه على «زيادة الإنتاجية» حيث يعطي «الأولوية القصوى لتدريب عمالنا» دون كلمة واحدة عن أية حقوق أو حوافز للعمال، ومتناسياً أن زيادة الانتاجية مرتبطة بمنظومة كبيرة من السياسات التي تستهدف تغييراً عميقاً ايجابياً في حياة الناس.

فما التسلسل فيما تناوله مبارك؟

الإصرار على استمرار السياسات القائمة.

المزيد من التسهيلات والاعفاءات والدعم للرأسماليين الأجانب والمحليين وتمكينهم.

تحميل العمال أعباء الأزمة.

إخضاع العمال قسرياً للرأسماليين (ميثاق الشرف) وتجريم أي إضراب أو احتجاج سلمي.

تشديد الاستغلال تحت مسمى «زيادة الإنتاجية» دون أي حوافز أو حماية قانونية أوحقوق اجتماعية.

إن هذا التسلسل يؤكد أن خيار السلطة الوحيد الآن هو «الممارسة الفاشية» لتأمين نهب الوطن وتدميره.

❖❖❖

ولم يترك مبارك فرصة عيد العمال دون أن يتناول في خطابه المقاومة وقواها, واعتبارها الخطر المحدق بمصر والمنطقة، دون أن يتفوه بحرف عن خطر الكيان الصهيوني أو الأمريكي. وكان سبق له توجيه رسالة تهنئة الى رئيس العصابات الصهيونية بمناسبة ما أسماه «عيد استقلال إسرائيل»..(يا للعار!).

على أن الخطير في الأمر هو استهداف مبارك توجيه تهديد مباشر وصريح لكل مصري يتضامن مع المقاومة. ولكن هيهات.

❖❖❖

لقد وضع خيار مبارك وطبقته البلاد أمام منعطف خطير، يهدد التطور السلمي لمصر. بيد أن الشعب المصري قادر على إحباط وهزيمة هذا المخطط المعادي.

لقد سبق أن استعدنا الوطن وحررناه. وقام الملايين من العمال والفلاحين والمثقفين وسائر الكادحين ببناء نهضته الحديثة التي يجري اغتيالها، وبذل عشرات الآلاف من ضباط وجنود مصر دماءهم وأرواحهم للتحرير، وانتصروا. لكن الانتصار والوطن كله تم سرقتهما منا.

ولم يعد أمامنا سوى الخيار الأخير.. إما أن ننتصر.. أو نموت!

■■

الخطوة التالية في بوليفيا... نصف البرلمان للنساء

فرانز تشافيز

خطت بوليفيا برئاسة إيفو موراليس خطوة أخرى على طريق المساواة الاجتماعية والحقوقية، من خلال قانون انتخابي ينص على أن تمثل النساء بنسبة ٥٠ في المائة في قوائم الترشيح للمجلس التشريعي متعدد الأعراق (الشعوب الأصلية) وحصة في مناصب السلطات المحلية.

وحسب هذا القانون، كثفت منظمات المرأة جهودها للتعريف بالقانون الانتخابي ومساعدة النساء على التأهل لترشيح أنفسهن وخوض المجال الذي يهيمن عليه الرجال.

وقالت مونيكا نوفييو، من هيئة التنسيق غير الحكومية لشؤون المرأة إن هذا القانون يعبر عن إرادة تفعيل تدابير تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، موضحة أن «المادة ٤ الخاصة بالحقوق السياسية، تنص على أن مشاركة المواطنين يجب أن تنطلق من مبدأ الإنصاف والمساواة بين الرجل والمرأة». لكنها حذرت من احتمال عدم ضمان انتخاب عدد كاف في النساء لشغل نصف مقاعد البرلمان (١٦٦ مقعداً في المجموع)، حيث أن نسبة ٥٠ في المائة تنطبق على قوائم المرشحين. ويبلغ عدد النائبات في البرلمان البوليفي حالياً ١٥ فقط.

من ناحيتها، صرحت اليزابيث سالغييرو، النائبة البرلمانية عن «الحركة من أجل الاشتراكية» الحاكمة، أن الأمر يتعلق «بمطلب تاريخي يعتمده الدستور البوليفي الجديد ويعني بالحقوق السياسية للرجال والنساء» مذكّرة بأن «المرأة قد همشت دائماً وأحيلت إلى مرتبة ثانوية، والآن نحن أمام تحدي إدراجها على القوائم الانتخابية (..) اعتباراً من انتخابات ٦ كانون الأول المقبل التي ستشمل قيام أربعة ملايين ناخب بانتخاب الرئيس ونائبه أيضاً». وشددت على أن القانون الجديد يمثل تحدياً لكل الأحزاب والمجموعات السياسية.

كما ينص القانون الانتخابي الجديد الذي أصدره الرئيس موراليس في منتصف نيسان، على إتاحة المزيد من مشاركة المرأة في مناصب السلطات المحلية، وذلك في انتخابات البلديات والمحافظات التي ستعقد في نيسان من العام المقبل.

يشار إلى أن المرأة في بوليفيا تمثل أكثر من نصف السكان وهي تمارس دوراً نشطاً وفعالاً في التنظيمات الاجتماعية والنقابية والسياسية.

• نشرة «آي بي اس»

أسرع انكماش للاقتصاد الأمريكي خلال خمسين سنة



◄ ترجمة حسين علي – قاسيون- بوسطن

يتقلص الاقتصاد الأمريكي بأسرع معدل له منذ خمسين سنة، حسبما صرحت الحكومة الأمريكية. كانت الشهور الستة الأخيرة الماضية قاسية. انخفض الإنتاج بمعدل سنوي بنسبة ٦,١٪ في الربع الأول من العام الحالي بعد انخفاضه بنسبة ٦,٣٪ في الربع الأخير من العام الماضي، وفقا لمصادر وزارة التجارة. إذا استمر تدهور الاقتصاد بهذه السرعة، سيقضي ذلك على ١ تريليون دولار هذه السنة من الناتج القومي الذي بلغ ١٤,٢ تريليون دولار في العام الماضي. لم يتعرض الاقتصاد لمثل هذه الخسائر الكبيرة في ستة شهور فقط منذ عام ١٩٥٨، في أعقاب الانهيار الخطير الذي أصاب بناء المساكن.

ابتلع الركود الاقتصادي، الذي بدأ في كانون الأول ٢٠٠٧، خمسة ملايين وظيفة. وبينما تختفي الأجور والمرتبات ينخفض إنفاق المستهلكين، ورداً على ذلك تقوم الشركات بتخفيض إنتاجها من البضائع والخدمات وبالتالي ترمي بمزيد من العمال إلى صفوف البطالة. إن «دورة الكلب يطارد ذيله» كانت واضحة في التقرير الأخير حول الناتج الإجمالي القومي، ماعدا ما يتعلق بإنفاق المستهلكين الذي ارتفع إلى أفضل أحواله منذ بداية الركود. قال الاقتصاديون بأن الانخفاض الحاد في أسعار الوقود ساعد على تحرير أموال لإنفاقها على حاجات استهلاكية أخرى.

«العامل الحاسم الذي لايمكن التنبؤ به هو فيما إذا كان ذلك الإنفاق قادراً على الاستمرار» قال براين بيثون، اقتصادي في مؤسسة «آي اتش اس غلوبال انسايت». بعد اجتماعات على مدى يومين، قال صانعو السياسة في الاحتياطي الفدرالي، مرددين تفاؤلهم الأولي، بأن المستقبل القريب «سيشهد تحسناً طفيفاً» وأن الاحتياطي الفدرالي سيستمر بضخ عشرات المليارات من الدولارات في شرايين الاقتصاد للحفاظ على استمرار جريان عمليات القروض والائتمان. قالوا أيضاً بأن معدلات الفائدة التي يتحكم فيها الاحتياطي الفدرالي ستبقى قريبة من الصفر وذلك من أجل تشجيع الاقتراض والإنفاق. ضمّ بول فولكر، مستشار الرئيس أوباما ورئيس سابق للاحتياطي الفدرالي، صوته إلى جوقة المتفائلين، لكن بشكل حذر، حيث قال «لست هنا لأخبركم بأن الاقتصاد سيتعافى بقوة كبيرة على المدى القريب» لكنه قال إن تحسن الاقتصاد كان كافياً لتجنب حزمة تحفيز حكومية ثانية إضافة لسابقتها البالغة ٧٨٧ مليار دولار في الإنفاق والإعفاءات الضريبية التي حدثت في شباط.

على كل حال، العائق الذي يقف في وجه عمليات إقراض وائتمان سهلة صدر عن وزارة المالية، حيث أعلنت في تقرير لها صدر مؤخراً بأنها ستزيد من إصدارات سندات خزينة مدتها ٣٠ سنة. تحتاج الحكومة لهذه الموارد من أجل تمويل مئات البلايين من الدولارات التي تنفقها في عمليات إنقاذ البنوك والتحفيز الاقتصادي. لكن الخطى المتسارعة لتدهور الاقتصاد قد تضطر الحكومة إلى رفع معدلات الفائدة للمدى الطويل لاجتذاب مشترين بما يكفي للسندات التي تصدرها– عمل قد يؤدي بدوره إلى إعاقة عمليات الائتمان ومنح القروض.

حذّرت لجنة استشارية خاصة لوزارة المالية في تقرير لها بأن الحاجة الكبيرة والمتسارعة للحكومة في اقتراض الأموال سيكون له تأثير ثقيل الوطأة على الأسواق المالية وسيؤدي إلى أن يطالب المستثمرون بمعدلات أعلى للفائدة مقابل شرائهم الكتلة الضخمة من السندات الجديدة. حتى الآن، لم يكن ذلك مشكلة،قال التقرير، حيث تلقف المستثمرون سندات الخزينة كملاذ لأموالهم في عالم اقتصادي مضطرب، واستثمرت الصين عائدات الفوائض التجارية الكبيرة في سندات الخزينة الأمريكية. «لكن على الأرجح لن تلقى وزارة المالية هذه المعاملة المفضّلة المطلوبة نفسها، من أي من هذين المصدرين خلال الأرباع الثلاثة المتبقية» قال تقرير اللجنة الاستشارية.

يبرز إنفاق المستهلكين كنقطة وحيدة مهمة مضيئة في التقرير الجديد القاتم لوزارة المالية عن النشاط الاقتصادي، الذي أعلن عن انخفاضات متتالية خلال الأرباع الثلاثة الماضية.

الاستيراد، المصدر الكبير من مصادر الاستهلاك في البلاد، انخفض بحدّة وانخفض معه التصدير. كما انخفضت أيضاً مشاريع الاستثمار. ولتزيد الأوضاع سوءاً، انخفض بحدة أيضاً الإنفاق الحكومي على مستوى الولاية والمناطق، الذي من المفترض أن يعكس الاتجاه ويبدأ بالارتفاع في الربع الحالي بينما يبدأ أثر فعل حزمة التحفيز البالغة ٧٨٧ بليون دولار هذا الربيع. في الواقع، يستند الكثير من الاقتصاديين على الإنفاق الفدرالي وأموال صغيرة مفاجئة لتخفيف حدة الركود خلال الأشهر القادمة. مثال: سترسل إدارة التأمينات الاجتماعية مبلغ ٢٥٠ دولار في أوائل أيار لكل واحد من الملايين المستفيدين المتقدمين في السن.

قال روبرت باربيرا، كبير الاقتصاديين في «آي تي جي»، المجموعة التكنولوجية للاستثمار، «ستلعب هذه السياسات المالية من تحفيزات اقتصادية وإعفاءات ضريبية وإعانات اجتماعية مالية دوراً هاماً في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل تدريجي».

• «نيويورك تايمز»

أكاذيب سياسية ـ إعلامية تحيط «أنفلونزا الخنازير»

◄ ميشيل شوسودوفسكي
ترجمة وإعداد قاسيون

ما هي الأنفلونزا؟ الأنفلونزا مرض معد خطير، يصيب الجهاز التنفسي وتسببه فيروسات الأنفلونزا. يصاب بالأنفلونزا الملايين في الولايات المتحدة كل عام. وغالبيتهم يعانون منها بما يقارب الأسبوع. لكن بعضهم (خاصةً الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن ومن يعانون من مشكلات صحية مزمنة) قد يشتدّ به المرض وربما يؤدي إلى الوفاة.



رفعت منظمة الصحة العالمية مستوى الإنذار الوبائي إلى الدرجة الخامسة من مقياس مؤلف من ستّ درجات.

تعني الدرجة الخامسة من إنذار المنظمة أنه «يوجد انتشار متواصل بين البشر في بلدين على الأقل وأن تفشي المرض على مستوىً عالمي وشيك الحدوث... كما أنه يشير إلى جهود متزايدة في إنتاج اللقاحات... تأكدت الإصابات البشرية في المكسيك والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وإسرائيل ونيوزيلندا وإسبانيا».

وفقاً للتقارير، اتخذت منظمة الصحة العالمية هذا القرار بعد «وفاة طفل عمره ٢٣ شهراً نتيجة إصابته بأنفلونزا الخنازير في تكساس بعد انتقاله من المكسيك لتلقّي العلاج».

وفقاً للتقارير تأكدت أنفلونزا الخنازير في ١١ ولاية أمريكية. وتم الاستشهاد بقول موظفي المنظمة في جنيف وواشنطن إن «توقف انتشار الفيروس مستبعد».

لم تجهد وسائل الإعلام كثيراً في تحليل البيانات ومراجعتها. وقد ركزت الانتباه على أكثر من ٢٤٠٠ إصابة بأنفلونزا غير محددة في المكسيك.

«انتشار الوباء عالمياً وشيك الحدوث... على البلدان كافةً أن تكون على أهبة الاستعداد»، «أسوأ أزمة صحية تواجه العالم منذ تسعين عاماً ...».

في اليوم الذي أعقب إطلاق منظمة الصحة العالمية لإنذارها الوبائي من الدرجة الخامسة، أشار عالم يعمل في مركز الاتحاد الأوروبي لمراقبة الأمراض والوقاية منها، ودون أي دليل، إلى أن الوباء قد يصيب ما بين ٤٠ و٦٠ بالمائة من سكان أوروبا «على نحو معتدل».

(انظر europeanvoice.com بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٩).

من جانب آخر، صرح البروفيسور نيل فيرغسون، وهو عضو في حملة مكافحة أنفلونزا الخنازير، أن «٤٠ بالمائة من سكان بريطانيا ربما يتعرضون للإصابة في غضون الشهور الستة التالية إذا هاجم الوباء البلد».

«لا نعرف حقيقةً إلى أي حد سينتشر الوباء في غضون الشهرين التاليين... يكاد يكون مؤكداً أنه حتى لو لم يتلاشَ في الأسابيع القليلة القادمة، فسيكون بانتظارنا وباء موسمي في الخريف».

«ربما علينا توقّع إصابة ما بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمائة من السكان في الأشهر الستة القادمة إن تحول الأمر حقاً إلى وباء. قد تكون لدينا أعداد كبيرة من الإصابات في الأسابيع القليلة القادمة. لكنني سأقول، إن كان علي أن أراهن، أنها قد تكون مدة أطول قليلاً لأننا نمضي نحو الصيف». قال السيد فيرغسون إن «الوفيات الـ١٥٢ في المكسيك تقدّم نسبة قليلة نسبياً من العدد الكلي للإصابات والذي قد يعادل عشرات أو مئات الألوف». (ديلي إكسبرس، الأول من أيار ٢٠٠٩)

لا تتسم تقارير وسائل الإعلام بالاتزان، حيث تقلب الوقائع رأساً على عقب. لا تتأكد التصريحات السياسية بأدلة علمية أو طبية. وتصريحات البروفيسور فيرغسون لا أساس لها من الصحة. فهو لم يزعج نفسه بتفحص عدد الإصابات بأنفلونزا الخنازير «المؤكدة مخبرياً» في المكسيك.

٣٠ إلى ٤٠ بالمائة من سكان بريطانيا؟ أكثر من ٥٠ بالمائة من سكان الاتحاد الأوروبي الذي يصل تعداد سكانه إلى ٥٠٠ مليون نسمة؟ على أية أسس استندت تلك التصريحات؟

في ٢٧ نيسان، كانت هنالك إصابة واحدة، وفقاً للتقارير، في الاتحاد الأوروبي. «تم تشخيص الإصابة الأولى المؤكدة في إسبانيا. أكدت وزارة الصحة في إسبانيا النبأ صباح الاثنين، بعد اختبارات أجريت على رجل عاد مؤخراً من رحلة أمضاها في المكسيك». (محطة بي بي سي ٢٧ نيسان).

إضعاف حركة الاحتجاج الاجتماعي

تخلق تصريحات من هذا النوع حول «انتشار محتم» للمرض مناخاً من الخوف والرعب وانعدام الأمان، وهو متعمد إلى حد بعيد. كما أنها تصرف انتباه الناس عن الأزمة الاقتصادية العالمية المدمرة التي تودي بالعالم إلى فقر وبطالة شاملين، ناهيك عن حرب الشرق الأوسط وقضايا جرائم الحرب واسعة الانتشار المتصلة بالناتو والولايات المتحدة.

تتميز الأزمة العالمية الحقيقية بالفقر والانهيار الاقتصادي والنزاعات الإثنية والموت والخراب وازدراء الحقوق المدنية وتلاشي برامج الرعاية الاجتماعية. فإعلان الاتحاد الأوروبي عن حتمية انتشار وباء أنفلونزا الخنازير يساهم في إضعاف حركة الاحتجاج الاجتماعي التي تنتشر في أرجاء أوروبا. في المكسيك، يلاحظ على نطاق واسع أن إجراءات الطوارئ المتعلقة بأنفلونزا الخنازير والتي طالبت المناطق الحضرية كافة ليست سوى ذريعة لحكومة فيليب كالديرون لكبح المعارضة الاجتماعية المتصاعدة في مواجهة واحدة من أكثر الإدارات فساداً في تاريخ المكسيك.

الخوف من المرض: منجم ذهب لشركات التقنيات الحيوية

إن الخوف من إنفلونزا الخنازير يعد منجم ذهب في أسواق البورصة بالنسبة لشركات التقنيات الحيوية. وإن أكثر الأدوية طلباً ضد الإنفلونزا هي تاميفلو وريلينزا. وقد أطلقت الحكومة الأمريكية شارة السباق على العلاجات حين جعلت احتياطياتها القومية متاحة «لضمان أن يكون مزودو الخدمات الصحية مستعدين لأي تكثف محتمل».

تقوم شركة هوفمان لاروش العملاقة للصناعات الصيدلانية بتصنيع دواء تاميفلو لمصلحة شركة تقنيات حيوية أمريكية هي شركة جيلياد ساينسز. وبينما تقوم الأولى بتصنيع الدواء، تقوم الثانية بتطويره وهي التي تملك حقوق الملكية الفكرية.

كان دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي السابق، أحد المساهمين الرئيسيين في شركة جيلياد ساينسز. في العام ١٩٩٧، تم تعيين رامسفيلد رئيساً للشركة، وهو منصب احتله حتى تعيينه وزيراً للدفاع في إدارة بوش في العام ٢٠٠١. كان رامسفيلد عضواً في مجلس إدارة جيلياد في العام ١٩٨٧.

في ريبورتاج نشرته مجلة فورتشن ماغازين في خضم أزمة إنفلونزا الطيور في العام ٢٠٠٥، وصفت المجلة جيلياد بأنها إحدى الشركات الأقوى ارتباطاً سياسياً في قطاع صناعات التقنيات الحيوية. وهنا فإن مصالح وربما ممتلكات رامسفيلد في جيلياد إثر استقالته في العام ٢٠٠٦ لا تزال غير معروفة.

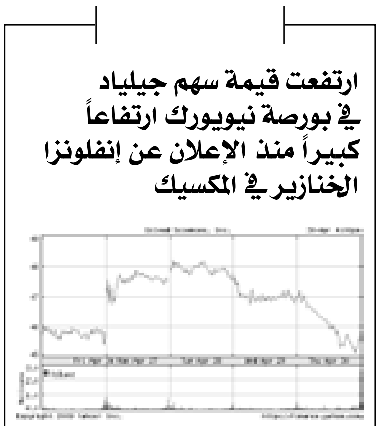
مضادات الفيروسات أدوية فعالة ضد الإنفلونزا تصرف بوصفة، بما في ذلك فيروسات إنفلونزا الخنازير، وذلك وفق مراكز مراقبة المرض. يبدو أن فيروسات إنفلونزا الخنازير من النمط (أ) المكتشفة في الولايات المتحدة والمكسيك مقاومة لمضاداتها الفيروسية، أي الأمانتادين والريمانتادين، لكن الاختبارات المخبرية تظهر أن الفيروس حساس للتاميفلو، المعروف أيضاً باسم أوزلتاميفير، وللرلنتسا، المعروف باسم زاناميفير.

التاميفلو مضاد فيروسي معترف به في الولايات المتحدة لعلاج الإنتانات بفيروس الإنفلونزا من النمطين (أ) و(ب) عند الأشخاص الذين تفوق أعمارهم السنة. وللوقاية منه أيضاً. تبيعه شركة هوفمان لاروش التي تدفع جزءاً من أرباحها المتصلة ببيع هذا المنتج إلى شركة جيلياد. أعلنت روش أنّ لديها «احتياطات من التاميفلو تبلغ ٣ ملايين علبة. وهي جزء من العلاجات المقدمة لمنظمة الصحة العالمية في العام ٢٠٠٦. وأنها تستطيع توفير الدواء في كل مكان على مدى ٢٤ ساعة». (سان فرنسيسكو بيزنيس تايمز، ٢٧ نيسان ٢٠٠٩)

ميشيل شوسودوفسكي، مدير مركز أبحاث العولمة وأستاذ الاقتصاد في جامعة أوهايو.

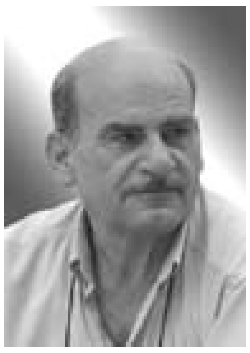
مؤلف كتابي: «الحرب والعولمة، الحقيقة وراء الحادي عشر من أيلول»، و«عولمة الفقر والنظام العالمي الجديد»

ارتفعت قيمة سهم جيلياد في بورصة نيويورك ارتفاعاً كبيراً منذ الإعلان عن إنفلونزا الخنازير في المكسيك



من نكبة ١٩٤٨ إلى «حل الدولتين»... «بردنا من غطانا»!

◄ حمزة منذر



منذ مطلع القرن العشرين برز في منطقتنا مشروعان: المشروع الصهيوني ونقيضه مشروع حركة التحرر العربي. ومنذ ذلك الوقت كان واضحاً أن المشروعين متضادان ومتصادمان حتى النهاية، وأن نجاح أحدهما بشكل كامل يعني تلاشي الآخر وزواله. وإذا كان المشروعان قد برزا في مرحلة السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة على الوطن العربي، فإن أغلب القيادات العربية الرسمية التي وصلت إلى سدة الحكم بتخطيط وبموافقة لندن وباريس وواشنطن ما بين ١٩١٩ - ١٩٤٨، ساهمت إلى حد كبير في الانتصارات المتدرجة للحركة الصهيونية على حركة التحرر الوطني العربية في بواكير انطلاقتها، ولم يغير من هذه الحقيقة وجود نخب عربية وطنية مثقفة كانت تدرك مخاطر التحضير الأوروبي- الاستعماري للاستيلاء على المنطقة العربية في إطار «المسألة الشرقية»، والاستيلاء على تركة «الرجل المريض».

لقد قاومت الجماهير وقياداتها الميدانية في فلسطين وغيرها من البلدان العربية ضد المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ بداياته بالعمل السياسي والثقافي وصولاً إلى المقاومة المسلحة وحققت إنجازات هائلة بالقياس لميزان القوى مع قوى التحالف الصهيوني- الإمبريالي- الرجعي العربي، ولهذا لم تستطع حسم التناقض مع المشروع الصهيوني لمصلحتها. ومع كل ذلك أدركت قوى التحرر الوطني وخصوصاً في أعقاب التقاسم الوظيفي بين الإمبرياليتين البريطانية والفرنسية للمنطقة وفق مؤامرة «سايكس- بيكو»، أن لا خيار أمامها إلا المقاومة والمواجهة في سورية ولبنان وفلسطين والعراق.

... اللافت هنا أن قوى التحرر الوطني العربية في مرحلتي ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية لم تكن تواجه فقط قوى الاحتلال الأجنبي وعصابات الحركة الصهيونية التي كانت تعمل بحمايتها وتحت إشرافها، بل كانت تواجه أيضاً القيادات الرسمية العربية الرجعية التي جيء بها لتنفذ دوراً وظيفياً في إخماد أية مقاومة عربية ضد الهيمنة الإمبريالية- الصهيونية على المنطقة. وبهذه الوسائل تمكن التحالف الإمبريالي- الرجعي العربي من إجهاض الثورات في فلسطين (١٩٢٩، ١٩٣٦، ١٩٣٩)، وفي العراق، وكذلك في إجهاض المقاومة المشتركة الفلسطينية والعربية بعد الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني في فلسطين منتصف أيار ١٩٤٨، عبر إدخال «الجيوش العربية» إلى فلسطين بقيادة الأمير عبد الله لا لنجدة الثوار هناك بل لانتزاع المواقع التي حررتها المقاومة وتسليمها لاحقاً إلى عصابات الهاغاناه الصهيونية بقيادة بن غوريون. وهذا ما جعل المناضل الدكتور عبد السلام العجيلي، والذي شارك آنذاك في القتال، أن يختصر ما حدث بالقول: «إن بردنا من غطانا» أي من النظام الرسمي العربي الرجعي والذي كان على رأسه أمثال الملك فاروق والأمير عبد الله والملك عبد العزيز آل سعود..الخ.

وبالقياس على حيثيات النكبة وما تلاها من نكبات وحتى اليوم نلاحظ وجود نهجين متضادين حول الموقف من قيام الكيان الصهيوني الإرهابي على أرض فلسطين العربية، نهج يرتكز في كل تحركه وسياسته على المساومة والتفريط بالحقوق وخطابه السياسي لا يتعدى «نظرية التنافس» مع العدو الصهيوني في استمالة الدول الإمبريالية الحاضنة للمشروع الصهيوني انطلاقاً من مقولة «إن مصلحة أمريكا ودول الغرب مع العرب فلماذا ينحازون إلى إسرائيل ضدهم؟»!!

أما النهج الآخر النقيض فهو نهج المقاومة والمواجهة، لأن أصحاب هذا النهج- على تبعثر قواهم- أدركوا من حيث الأساس أن المشروع الصهيوني الاستيطاني له ثلاثة أبعاد إستراتيجية مفتوحة:

- بعد فلسطيني ويعني تهويد فلسطين عبر إغراقها بالمهاجرين اليهود.
- بعد عربي، أي إحكام السيطرة الإمبريالية على المنطقة.
- البعد الدولي ويتمثل بشكل العلاقة بين الصهيونية العالمية وبين الاستعمار الدولي، أي الدول الحاضنة للمشروع الصهيوني.

... ومن هنا فإنه منذ قيام الكيان الصهيوني في العام ١٩٤٨ تحول إلى «ثكنة» استيطانية تقوم على ثلاث دعائم أمنية- إستراتيجية، هي:

- تفوق عسكري وقاعدة آمنة للآلة العسكرية (تهويد فلسطين).
- دور وظيفي «للثكنة» يتمثل في الهيمنة على محيطها بالعدوان والتحكم بالمسارات السياسية لعواصم دول المنطقة رغم كل ما يحتم ذلك من بروز أبعاد إقليمية ضدها.
- العلاقة المتميزة مع المركز الإمبريالي الحاضن «للثكنة» مع كل ما يستتبع ذلك من صيغ التعاون الاستراتيجي العسكري والاقتصادي والسياسي معها.

...وبالرغم من كل النكسات التي أصابت الشعب الفلسطيني وقوى التحرر الوطني العربية، ورغم كل الاتفاقات المذلة التي وقعها النظام الرسمي العربي- بما فيها السلطة الموهومة في رام الله- مع الكيان الصهيوني، فإن إدامة الاشتباك مع هذا العدو سواء بالمقاومة المباشرة أو على مستوى الحس الشعبي في الشارع العربي لجهة مقاومة التطبيع، جعل «الثكنة» الاستيطانية الصهيونية في حالة حصار وفي حالة انكفاء اضطراري عن بعض عناصر المشروع الصهيوني بطبيعته الأصلية.

وإذا كان بعض المهزومين يتجرأ على الانتقاص من دور المقاومة الفلسطينية واللبنانية في انتزاع زمام المبادرة وتغيير قواعد اللعبة على المستوى الاستراتيجي، فإننا نؤكد على خطورة وعبثية الاستمرار في اللغو عند مشاريع التسوية مع الكيان الصهيوني «الثكنة»، لأن «الثكنة» الاستيطانية هي دائماً عدوانية وغير مهيأة للتعايش السلمي لا مع أصحاب الأرض الأصليين ولا مع شعوب المنطقة، ومن هنا لا ينفع معها إلا خيار المقاومة وإدامة الاشتباك وتصعيده معها حتى تفكيكها كلياً وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

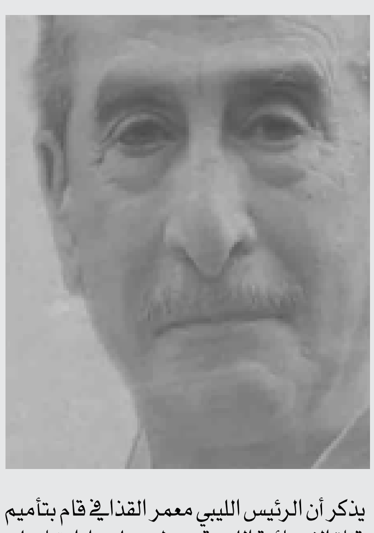
h.monther@kassioun.org

الإعلامي المصري حمدي قنديل مع «المنار»

قالت نشرة «المصريون» إن الإعلامي حمدي قنديل سيقوم بتوقيع عقد عمل مع قناة «المنار» اللبنانية لتقديم برنامجه «قلم رصاص» الذي كان يقدمه من قبل على قناة «دبي» ثم الفضائية الليبية قبل تأميمها.

ووفقا لمعلومات حصلت عليها «المصريون»، فإن قنديل توجه عصر الأحد (الماضي) إلى مقر قناة المنار في منطقة بئر حسن بالضاحية الجنوبية لبيروت، بعد مكالمة تليفونية جرت بينه وبين الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، قدم له خلالها عرضاً بالعمل في القناة، وتقديم برنامجه على شاشتها، ومن المقرر في حال إتمام التعاقد مع فضائية المنار، أن يقيم قنديل في بيروت بصفة دائمة.

وكان قنديل طلب من إدارة الفضائية الليبية باقي مستحقاته المالية حيث أنه لم يحصل سوى على شهر واحد فقط من التعاقد وليس عاماً كاملاً كما أشارت بعض وسائل الإعلام.



يذكر أن الرئيس الليبي معمر القذافي قام بتأميم قناة الفضائية الليبية وعزل مجلس إدارتها على خلفية حلقة أذاعتها للإعلامي حمدي قنديل وهاجم خلالها مصر، ما دفع الرئيس حسني مبارك إلى الاتصال هاتفياً بالرئيس الليبي معمر القذافي، طالباً منه «التدخل لإيقاف الهجوم على مصر».

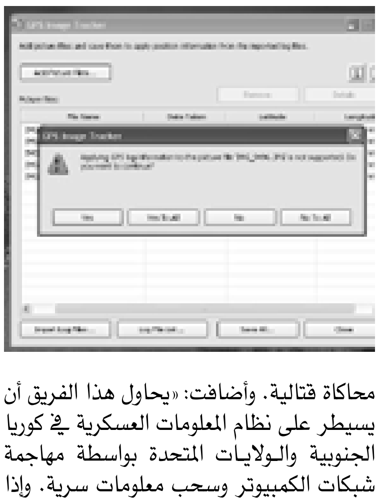
وسبق لقنديل أن ترك محطة دبي العام الماضي، وحسبما أشيع في حينه فقد كان ذلك بعد حلقة تهكم فيها على التعاطي الاجتماعي والإعلامي مع المسلسلات التركية المدبلجة والوافدة إلى المنطقة العربية بغزارة مع ما تتضمنه من مفاهيم لا تتناسب مع القيم والمعتقدات الاجتماعية والدينية العربية، حيث قال في لعب على الألفاظ «كنا أمة محمد ... وصرنا أمة مهند» في إشارة إلى أحد المسلسلات المذكورة. واتخذت إدارة المحطة ذلك ذريعة للتخلص من الصحفي بحجة أن ذلك القول يمس النبي (ص) بالسوء، متجاهلة نوايا الإعلامي الشهير وكل سجله المهني..!

■■

على ذمة سيؤول: بيونغ يانغ تشن حرباً الكترونية

مع وصول التوتر في شبه الجزيرة الكورية إلى ذرى جديدة واستئناف المواجهات الكلامية واستعراضات القوة العسكرية بين سيؤول وواشنطن من جهة وبيونغ يانغ من جهة أخرى، ذكرت مصادر استخباراتية كورية جنوبية، حسب وكالة نوفوستي الروسية، أن كوريا الديمقراطية تعمل على تشغيل وحدة حربية من خبراء الإنترنت بهدف تدمير شبكات عسكرية لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وتزوير مواقع عسكرية أمريكية. وقالت تلك المصادر إن هيئة الأركان العامة للجيش الشعبي الكوري الديمقراطي ظلت تشغّل لسنوات عدة «فريق استكشاف» كلف بجمع معلومات وتدمير شبكات الكمبيوتر العسكرية في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

ونقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية عن تلك المصادر قولها إن حوالي ١٠٠ ممن أسمتهم قراصنة الإنترنت، معظمهم من خريجي أكاديمية عسكرية رائدة في بيونغ يانغ، يعملون لمصلحة الفريق لمهاجمة شبكات نظم الكمبيوتر في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة لسحب معلومات سرية منها وتأسيس نظم محاكاة قتالية. وأضافت: «يحاول هذا الفريق أن يسيطر على نظام المعلومات العسكرية في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة بواسطة مهاجمة شبكات الكمبيوتر وسحب معلومات سرية. وإذا ما دعت الضرورة، يقوم الفريق بنشر فيروسات كمبيوتر لتدمير الشبكات».



■■

من قاموس الاستعمار الجديد.. مصطلحات لاستمرار نهب الشعوب

◄ د. ميسون سكرية (*)

هي كلماتٌ اقتحمتْ معجمَنا العربيّ وحياتَنا اليوميّة في السنوات الأخيرة، فملأتْ صفحات الصحف والمجلات، وأقيمتْ على شرفها الندواتُ وورشاتُ العمل. كلماتٌ اجتاحتنا بسرعة، كما تجتاحنا إعلاناتُ السلع الجديدة بقوّة، فلا تسمح لنا بالتفكير في حاجتنا إليها أصلاً، ولا بالتساؤل كيف أصبحتْ «طبيعيّة»، ولماذا، ولم الآن؟

«حكْم القانون»، «الحكْم الرشيد»، «الحوْكمة»، «الشفافيّة»، «الملْكيّة الفكريّة»... ما هو تاريخُ هذه الكلمات؟

«اقتصاد المعرفة»، «التنمية البشريّة»، «الموارد البشريّة»... كيف حلّت هذه المصطلحاتُ مكانَ «التنمية الاقتصاديّة» و«الموارد الطبيعيّة»؟

«مبادرة»، «ريادة»، «قيادة»، «تطوّع»... لم الآن؟ قيادة مَنْ، ومن أجل ماذا؟ والتطوّع في ماذا؟

كيف احتلّتنا تلك الكلماتُ؟ من أين أتتنا؟ وما هي البنية التحتيّة التي سهّلتْ «سفرها» إلينا؟ وما هي علاقتُها بالمرحلة التاريخيّة العربيّة الراهنة، مرحلة الاستعمار الأميركيّ الجديد؟

كلمات طُبّعت بسبب اعتبارها جزءاً من العولمة التي يُنظر إليها، كظاهرةٌ طبيعيّةٌ حصلتْ من دون تدخّل أحد، وأدّت إلى رفع الحواجز بين الدول، بحيث أصبح العالمُ «قريةً صغيرةً» غابت فيها العلاقاتُ السلطويّةُ وأصبحتْ للأفكار «جوانحُ تساعدها على الطيران». إنّ هذه النظرة إلى العولمة تمنعنا من فهمِ عمليّة صناعة الأفكار وإنتاج المعرفة وتسويقها لمصلحة الاستعمار، ولمصلحة النخب الاقتصاديّة في بلادنا. وأما اعتبار العولمة «قوّةً ناعمةً» تسهّل النهبَ والاستعمار، فيسمح بتفكيك البنية التحتيّة لنقل المصطلحات والأفكار، بدلاً من الاعتقاد بأنّ هذه الأخيرة تسافر في شتّى الاتجاهات دون أن تفرضها أيّة جهة.



كلمات غير بريئة

تُعتبر عمليّةُ نقل هذه الكلمات جزءاً من الاستعمار الأمريكيّ الجديد الذي يرتدي عباءةَ العولمة، التي هي ـ بدورها ـ رديفٌ لاقتصاد السوق الحرّة، أو لما يُسمّى النظام الاقتصاديّ النيوليبراليّ. ويعتمد هذا الاقتصادُ على تغييب القطاع العامّ، وتحويل الدولة من دولة خدمات إلى دولة أمنيّة. وفي هذه الدولة يُترك المواطنون لرعاية أنفسهم، بينما تنهمك تلك الدولةُ أولاً في تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبيّة ـ أيْ تسهيل عمليّات النهب؛ وفي تهيئة الموارد البشريّة للعمل عند المستثمرين ثانياً في المحافظة على «الأمن» وقمع أيّ اعتراض على الظلم الناجم عن ذلك النهب، المترافق عادةً مع فتح الأسواق.

وإذا كان الاستعمار يلجأ أحياناً إلى الدعاية (البروباغندا) الرخيصة لاستقطاب القلوب والعقول، فقد تنبّه أيضاً إلى أهميّة استخدام «التخصُصيّة المهنيّة» التي تُعتبر أكثر قدرةً على إقناع النخَب ضمن الشعوب المستعمَرة. فـ«التخصّصيّة» تعطي الانطباعَ بحياد يمكّن من تغييب المساءلة عن أهداف «الاختصاصيين» الغربيين وارتباطهم بمصالح بلادهم السياسيّة. ويسهّل هذه المهمّة تراكماتُ عُقد نقص كوّنها لدينا الاستعمارُ السابقُ والحاليّ.

هذه الورقة تتناول دور «التخصُصيّة» في تسهيل الهيمنة الاستعماريّة، ومن ثم تسهيل النهب، وذلك من خلال تسليط الضوء على مصطلحات تنتمي إلى ثلاثة محاور. المحور الأول يتناول المصطلحات القانونيّة الجديدة كـ «الحكم الرشيد» و«الملْكيّة الفكريّة». والمحور الثاني يلقي الضوءَ على اقتصاد المعرفة وما يتعلّق به من تنمية بشريّة ورأسمال بشريّ. وأما المحور الثالث فيتعلّق بالعمل مع الشباب، وثقافة الريادة والقيادة والمبادرة.

١ - المصطلحات القانونيّة

أ ـ للقانون علاقةٌ عضويّةٌ بالاستعمار الغربيّ، استخدمه دائماً لنهب ثروات الشعوب من أراضٍ ومعادن، ولاستعباد عمّالها، في أمريكا الشماليّة والوسطى، وأفريقيا، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط. وقد ساعد على ذلك أمران. الأول هو مقارنةٌ خاطئةٌ روّجها الاستعمارُ، إذ صوّر الغربَ مالكاً أوحدَ للقانون الذي تفتقر إليه الشعوبُ الأخرى؛ ولذلك فقد «توجّب» على ذلك الغرب نشرُ القانون كجزء من «رسالته التمدينيّة» للشعوب الأخرى. والثاني هو ترويج «حياد» القانون، من خلال التركيز على تخصّصيّته، أيْ على أنّه مهنة لا تتعاطاها سوى فئة من المختصّين به. ومن ثم تغيب أسئلةٌ من نوع: قوانين مَن؟ ومن أجل من؟ ومَن يضعها؟ وما هي القوانين التي تُغيّر؟ وما هي أهدافُها السياسيّة؟

وإذا كان الاستعمارُ في عصر الاقتصاد الليبراليّ قد روّج فكرةَ تغيير القوانين من أجل «التنمية»، فإنّ الاستعمار الجديد في عصر اقتصاد السوق يروّج فكرةَ تغيير القوانين من أجل «دمقرطة» العالم النامي. ولمّا كان هذا الاستعمارُ الجديدُ يتّخذ من العولمة غطاءً له، فقد دأبت النخبُ الاقتصاديّةُ على الترويج لفكرة افتقار الدول النامية إلى مقوّمات النظام الاقتصاديّ المؤسّساتيّ اللازم لانضمامها إلى السوق العالميّة ـ ذلك الانضمام الذي هو وسيلتُها «الوحيدةُ» للتنمية. وهكذا فإنّ خطاب «القانون» يكرّس فكرة «التفوّق الغربيّ» الذي لازم الاستعمارَ دائماً. ومن هنا تربط المؤسّساتُ الماليّةُ العالميّة، كالبنك الدوليّ وصندوق النقد ومنظّمة التجارة العالميّة، إقراضَ دول العالم الثالث بتغيير القوانين، وذلك من أجل فتح أسواقها أمام الاستثمار الأجنبيّ. كما أنّها تسوّق خطاباً قانونياً «غربياً» يسهّل نهبَ العالم النامي من خلال عمليّات التفاوض اللاضميريّة مع الشركات العابرة للقارّات.

من المهمّ التركيزُ هنا على أنّ معظم الوسائل «القانونيّة» التي تُستخدم حالياً لنهب دول العالم النامي قد استُخدمتْ في فترات سابقة من الاستعمار في أنحاء مختلفة من العالم. وهكذا فإنّ قوانين «فتح الأسواق» و«الحوْكمة» التي تفْرضها المنظّماتُ الاقتصاديّةُ العالميّة قد استخدمها سابقاً رجال الأعمال والمصرفيين الغربيين، بالتعاون مع النخب الاقتصاديّة المحلّيّة، من أجل فتح شرايين أمريكا اللاتينيّة وتسهيل نهبها. كما استخدمها الاستعمارُ سابقاً في أفريقيا لتسهيل نقل العبيد إلى أمريكا، وهي تُستخدم اليومَ في القارّة السوداء لتسهيل نهب البترول والمعادن والموروث الحضاريّ في تلك القارّة. ثم إنّ لفتح أسواق العراق وأفغانستان بالقوّة رديفها التاريخيّ في الصين خلال حروب الأفيون في القرن التاسع عشر. بل إنّ قوانين حماية الصناعات الغربيّة، التي تعتمد على فرض ضرائبَ عالية على البضائع المستورَدة إلى الدولة المستعمرة، في الوقت الذي تُستباح فيها أسواقُ العالم النامي، إنما هي سياسةٌ استخدمها الاستعمارُ السابق، وتحديداً البريطانيّ، في البنغال.

التغيير الوحيد الذي طرأ على استخدام القانون في عمليّات النهب في عصر العولمة، عصر الاستعمار الأمريكيّ، هو في فصل القانون عن السياسة الاقتصاديّة، ومن ثم التركيز على أنّ دور القانون ينحصر بتأمين الفاعليّة الاقتصاديّة، لا العدالة الاجتماعيّة. فوظيفة القانون في عصر العولمة هي تأمينُ تسهيلُ «الاستثمار»، والمحافظةُ على حقوق «الملْكيّة والملْكيّة الفكريّة»... أيْ، باختصار شديد، تحويلُ القانون إلى صديق للسوق والنخَب الاقتصاديّة. والحال أنّ التغييرات «القانونيّة» لاستباحة الأسواق المحلّيّة تجري عادةً تحت عنوان «تحديث القوانين من أجل الحكم الرشيد وسيادة/حكم القانون».

ب ـ سيادة/حكم القانون والحكم الرشيد. تنبع فكرةُ «سيادة القانون» أو «حكم القانون»، ومرادفُها «الحكمُ الرشيد»، من أنّ القانون أمرٌ تقنيّ، لاسياسيّ، مستقلٌّ عن المجتمع ومؤسّساته، لا علاقة له بتوزيع الثروة ولا بالعدالة الاجتماعيّة، بل همُّه الأولُ إيجادُ سوق فعّالة تخدم «الديمقراطيّة» (بمعناها النيوليبراليّ).

المفارقة هي أنّ مصطلح «سيادة القانون» نشأ من أجل خدمة النخَب المالكة. فأوّلُ استعمال له حصل في بريطانيا، حين احتدم الصراعُ بين البارونات والملك جايمس الأول حول قانون التحديث الذي كان التيودريّون يحاولون تطبيقَه. كذلك الأمرُ في الولايات المتحدة: فقد كان أولُ استخدام للمصطلح محاولةُ من الرئيس جايمس ماديسون لحماية حقوق الأقليّة المالكة ضدّ الأكثريّة غير المالكة، أو (بتعبيره) من أجل حماية الأقليّة من ظلم الأكثريّة.

في عصر العولمة، أو عصر الاستعمار الجديد، اعتمد مصطلح «سيادة القانون» على:

أولاً: مؤسّسات تحمي الملْكيّة الفكريّة وحقوق التملّك، وتحدّ من تدخّل الحكومات. وهذا المعنى هو الذي يروّجه رجالُ الأعمال بهدف فتح أبواب الاستثمار واستباحة أسواق العالم النامي.

ثانياً: حكومات تحفظ القوانينَ المستحدثة، وتدعم القطاعَ الخاصَّ وتحارب الفقر. وتعبير «محاربة الفقر» في هذا السياق، وهو تعبيرٌ حلّ محلّ «توزيع الثروات» أو «العدالة الاجتماعيّة»، يهدف إلى التحكّم بالفقراء من أجل ضمان سكوتهم عن النهب الذي يُقترف باسم القانون والمحافظة على الأمن، أمن الشركات العابرة للقارّات.

ج ـ الملْكيّة الفكريّة. ينبع هذا المصطلح من تركيز الاقتصاد الرأسماليّ على أهميّة تقدير المواهب الفرديّة كدافع لتفجير الإبداع. على أنّ الفلسفة الفرديّة، التي تُعْلي الملْكيّةُ الفكريّةُ من شأنها، إنّما جاءت خدمةً للشركات العابرة للقارّات لاحتكار الأسواق.

٢ ـ مصطلحات اقتصاد المعرفة

المجموعة الثانية من المصطلحات التي اجتاحت قاموسَنا اليوميّ تتعلّق بالاقتصاد، وتحديداً بما يسمّى «اقتصاد المعرفة». وهذا الأخير مصطلحٌ أصبح ملازماً للسياسات التنمويّة التي تقترحها المؤسّساتُ الاقتصاديّةُ العالميّةُ ومجموعةُ الدول الثماني، ناصحةً دولَ العالم النامي بالتحوّل إليه إنْ أرادت أن تتطوّرَ وتزدهر. فإذا كان الحكمُ الرشيد وسيادةُ القانون شرطين أساسيين لـ «تشجيع الاستثمار، فإنّ التحوّل إلى اقتصاد المعرفة شرطٌ أساسيٌّ للتنمية المستدامة والنموّ الاقتصاديّ. وقد ترافق «اقتصادُ المعرفة» (شأن مصطلح «سيادة القانون») مع مصطلحات مشتقّة أخرى، كـ«المجتمع المعرفيّ» و«التنمية البشريّة» و«مجتمع المعلومات». ومثلما سهّل اعتبارُ القانون أمرًا تقنياً لاسياسياً اقتباسَ المصطلحات القانونيّة وعدمَ التفكير في علاقتها بالاستعمار، فإنّ اعتبارَ الاقتصاد علماً، ومن ثم الحديثَ عن «اقتصاد» لا عن «سياسة اقتصاديّة» يمكن الاختلافُ عليها، سهّل هو الآخر تطبيعَ المصطلحات الاقتصاديّة والاعتقادَ بحيادها دونما مساءلة.

ظهر هذا المصطلح أولاً في السبعينيّات عندما نشر دانييل بلّ كتاباً تحت عنوان المجتمع ما بعد الصناعيّ، وفيه أعطى المعرفةَ بعداً اقتصادياً إنتاجياً. ومع بداية «الثورة التكنولوجيّة» اقترح هذا الاقتصاديّ من جامعة ستانفورد نظريّةً جديدةً آنذاك للنموّ الاقتصاديّ، أدرجت التكنولوجيا ومعرفتها جزءاً عضوياً من الاقتصاد، وبدأتْ تعتبر المعرفة العنصرَ الثالثَ للاقتصاد بعد اليد العاملة ورأس المال.

ومنذ ذلك الحين أضحى المصطلح بمثابة إنجيل للمؤسّسات المانحة والبنك الدوليّ. وقد ارتبط المصطلح بـ«التنمية البشريّة» التي أصبحتْ تُستعمل بدل «تنمية الموارد الطبيعيّة». ذلك لأنّ الخطاب التنمويّ في اقتصاد السوق يقوم على الرأسمال البشريّ، وباسم هذا الخطاب يقوم البنكُ الدوليّ بإعطاء الدّين المشروط للدول النامية من أجل مساعدتها على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. وهكذا يشْرف البنكُ المذكور، وعددٌ من المؤسّسات المانحة الأخرى كـ«الصندوق الأمريكيّ للتنمية»، على تغيير المناهج التربويّة بغيةَ إنتاج رأسمال بشريّ يعزّز اقتصادَ المعرفة، وبالتالي التنميةَ المستدامة. وهكذا أيضاً يُخْبر البنكُ الدوليّ الحكومات ما عليها أن تفعله للدخول في الاقتصاد العالميّ: مزيداً من الإنفاق على التعليم، ومن ثم مزيداً من الإنفاق على التعليم «المناسب». وهذا الأخير يعني التربيةَ الموجّهة للإبداع المُدرّ للربح، ويعني التربيةَ التي تقدّم الحوافزَ لتشجيع ومكافأة الموظّفين والأفراد الذين يستثمرون في التربية والاختراعات والشركات الخاصّة.

فقد روّجت المنظّماتُ العالميّةُ التي فَرضتْ هذه السياسات الاقتصاديّة أنّ العيب ليس في اقتصاد السوق بل في عدم توفّر اليد العاملة الطيّعة والقادرة دائماً على التكيّف مع متطلّبات الاقتصاد الجديد؛ ومن ثم فلا حاجة إلى تغيير السياسات التنمويّة التي تفرضها المؤسّساتُ الاقتصاديّةُ العالميّة، بل الحلّ هو في تنمية الخبرات العالية والتعليم الجامعيّ. وهكذا يعلّم الشبابُ في هذا العالم أنّ عليهم بذلَ مجهود أكبر في الدراسة، وأن يتنافسوا لكي يبدعوا، فيحصلوا على عمل في بلاد أصبحتْ تعتمد على اقتصاد المعرفة. وعندما تعجز التربيةُ عن مساعدة الأفراد على النجاح والتفوّق، فالسبب حتماً ليس خللاً في النظام الاقتصاديّ، والحلُّ هو دائماً في العودة إلى التدريب والحصول على المزيد من التعليم. ومن هنا كانت فكرةُ التعليم المستمرّ والتدريب في مكان العمل، اللذين يعطيان أربابَ العمل في الشركات الخاصّة حقَّ طرد العمّال والموظّفين بحجّة عدم مواكبتهم للمتطلّبات التقنيّة اللامتناهية لسوق العمل.

هذه الدعاية تزعم أنّ سرّ نموّ اقتصاد أمريكا يعود إلى اعتمادها على اقتصاد المعرفة، وعلى تقدّمها في النموّ البشريّ. ولكنّ هذه الدعاية تحجب دورِ النهب في تنمية الاقتصاد الأمريكيّ ـ وأعني نهبَ الشركات الأمريكيّة للموارد الطبيعيّة في أرجاء العالم ـ ودورَ الجمارك الباهظة التي تفرضها الحكومةُ الأميركيّةُ على الاستيراد من أجل حماية صناعاتها. كما تحجب هذه الدعايةُ أيضاً استغلالَ (أو بالأحرى استعبادَ) هذه الشركات لعمّال العالم من أجل تصنيع المنتجات بأبخس الأسعار، ومن ثم بيعها بأسعار خياليّة في كافّة الأرجاء. وأخيراً تحْجب هذه الدعاية أنّ النهب يؤدّي إلى تراكم أموال لدى هذه الشركات تخوّلها الاستثمارَ في تمويل عمليّات إنتاج المعرفة، التي تدفع بدورها إلى اختراعات تدرّ الأموال.

نجح هذا الخطابُ في الانتشار بسبب الاعتقاد السائد بأنّ المعرفة، كما القانون وسيادته، جيّدة لنا. ولكنّ قلّةً فحسب تسأل: المعرفة من أجل ماذا؟ وأيُّ نوع من المعرفة هو هذا؟ ومَن يحدّده؟ وهذه الأسئلة وجيهة ولاسيّما حين نعلم أنّ التربية التي يتمّ ترويجُها إنما هي من نوع واحد: نيوليبراليّة، فرديّة، تنافسيّة، متوجّهة إلى سوق العمل!

> **الخطاب التنمويّ النيوليبرالي بمصطلحاته الجديدة أعطى أرباب العمل في الشركات الخاصّة حقّ طرد العمّال والموظّفين بحجّة عدم مواكبتهم للمتطلّبات التقنيّة اللامتناهية لسوق العمل.**

٣ ـ العمل المجتمعيّ وثقافة المسؤوليّة

وللفرد في نظام اقتصاد المعرفة صفات: فهو مبادر، رياديّ، قياديّ، متطوّع، مشارك. وإذا كان دورُ التربية والتعليم في اقتصاد السوق هو خلق اليد العاملة الفاعلة في الاقتصاد المعولم، فإنّ صقل الصفات المناسبة للعمل في نظام كهذا هو من مهمّات المنظّمات غير الحكوميّة التي تعمل على «تمكين» الشباب من أجل أن يكون «مبادراً ورياديّاً وقياديّاً ومتطوّعاً».

ثمة ملاحظتان مهمّتان في هذا السياق. الأولى أنّ كلّ هذه الصفات نابعةٌ من سمة ملازمة لاقتصاد السوق، وهي تخلّي الدولة عن دورها في الرعاية، وتحمّلُ الأفراد مسؤوليّةَ رعاية أنفسهم بأنفسهم... والملاحظة الثانية تتعلّق بتماهي النخب المحلّيّة مع الاستعمار: فكما يعمل الاستعمارُ على «تمكيننا» كدول من أجل اللحاق باقتصاد السوق، تتمتّع نخبُنا بالقدرة على «تمكين» الشباب والمرأة. فالمصطلح ينبع من أنّ هناك فئةً متمكّنةً من النخب، تمتلك قدرات وصفات تفتقر إليها عامّةُ الشعب. وعليه، تعطي هذه النخبُ نفسَها حقَّ المبادرة بهدف تمكين الآخرين.

يثقّف الشبابُ على تحمّل المسؤوليّة من خلال برامج «القيادة والريادة» التي تهدف، حسب مموّليها، إلى تربية قادة المستقبل. والحقّ أنّ لسان حال هذه البرامج هو كالتالي: «نعلّم الشبابَ التركيزَ على مشاريع صغيرة ذات أهداف يمكِن تحقيقُها، يستطيعون العملَ عليها، وبالتالي لمسَ نتائجها، بدلاً من التركيز على أحلامٍ كبيرة لا يمْكنهم تحقيقُها. ونعلّمهم ذلك رحمةً بمجتمعاتهم المحلّيّة، بحيث لا ينتظرون الحكومة لتحلّ مشاكلهم؛ ومن هنا أهميّةُ أخذ المبادرة». وهكذا فـ«تمكين» الشباب يهدف إلى إعدادهم لغياب الدولة الخدماتيّة، وتحمّل المسؤولية من خلال إشراك القطاع الخاصّ.

من الجليّ أنّ هذه البرامج تهدف إلى «لاتسييس» الشباب، وإلى إبعادهم عن الهموم الكبيرة، وإلى دعوتهم إلى التركيز على «المحلّيّة»، الأمر الذي يعزّز الهويّات الضيّقة. وأما هموم الوطن، أي «الأحلام الكبيرة»، فتُترك لمن يستطيع تنفيذَها من الدول المستعمرة!

■■

> **وظيفة القانون في عصر العولمة هي تأمينُ تسهيلُ «الاستثمار»، والمحافظةُ على حقوق «الملْكيّة والملْكيّة الفكريّة» أيْ تحويلُ القانون إلى صديق للسوق والنخَب الاقتصاديّة.**

خاتمة

هي، إذنْ، كلماتٌ سهّلت النهب من خلال فصل القانون عن السياسة، والتحوّلَ إلى أصوليّة السوق بعد تغييب الحديث عن السياسات الاقتصادية.

هي كلماتٌ كان جورج أورويل قد نبّه إلى أنّها من النوع الذي يؤدّي فسادُها إلى فساد المجتمع بأسْره. فـ«الحكم الرشيد» و«اقتصاد المعرفة» و«التنمية البشريّة» و«الريادة» عدّلها الاستعمار وشوّهها لتغطية أهدافه.

هي كلماتٌ تساعد على الفصل بين «هم» وبين «نا». وهذا يسهّل التدخّلَ الاستعماريّ بحجة أنّ «هم» يريدون أن يعطو«نا» ما يملكون.

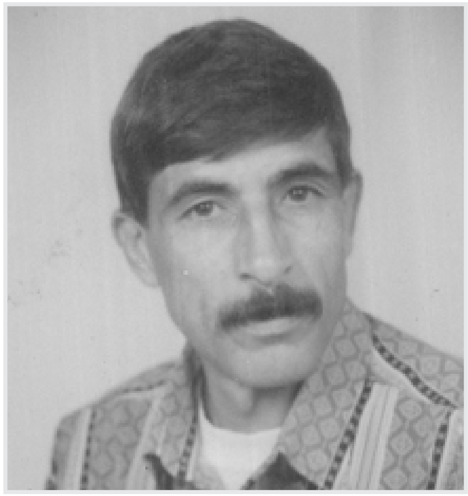
إنها كلماتٌ استعماريّةٌ على النمط الأمريكيّ. إنها اللغة التي تقف وراءها بنيةٌ أعمقُ من التفكير والمحاججة المتلازميْن لرؤية واشنطن إلى نفسها بوصفها إمبراطورية، وإلينا بوصفنا مستعمرات. فالكلمات تخْلق واقعاً، بالرغم من أنّ اللغة الجديدة التي نستعملها تمرّ من دون أيّة ملاحظة: فلا يُتوقّفُ عندها، ولا يُعلّق عليها، فتسهم في تقبّل وتطبيع النشاطات الأمريكيّة في منطقتنا، وتُعْمينا عن رؤية واقع الاستعمار الجديد الذي نعيش... واقع النهب الجديد الذي يحصل باسم التخصّصيّة وتحديث القوانين و«دخول العولمة».

سيادة القانون، الريادة، المبادرة...: كلماتٌ من الممكن أن تحمل في طيّاتها معاني المقاومة إنْ نحن أعطيناها المعاني التي نريد... إنْ نحن استعدْناها. ألم يحصلْ ذلك على مرّ التاريخ؟ ألم تغيّر النخبُ الحاكمةُ القوانينَ كي تحتفظ بمكتسباتها، فتستوعب الطبقاتُ الأخرى هذه القوانينَ وتستخدمها لمصالحها؟ ولكنّ البداية تكون في الوعي بكيفية استعمال هذه الكلمات لاستعمارنا، كي يتسنّى لنا من بعد ذلك امتلاكُها وتحويلُها إلى مقاومة.

• عن مجلة الآداب (بتصرف)

❖باحثة مستقلة.

عبد النور الهنداوي..
الشاعر أصله الفضيحة



◄ حوار: فواز العاسمي

الشاعر الحقيقي أصله فضيحة، أما الشعر فهو يشبه إلى حد ما نهر حفر مجراه في صحراء خاوية.. عبد النور الهنداوي شاعر لا تأمنه ولو للحظة واحدة، ولا حتى برهة أو هنيهة، هو يشبه ذلك الماء الذي كذّب الغطاس!! خبأ دمه كي يبعثره على السابلة في شوارع مدينته، وحاول جاهداً العثور على قلب لهذا العالم.. حين يبدأ بكتابة الشعر.. يعطي أصابعه للدهشة لئلا يتحول الخيال إلى مستودع للسراب، في بداية حديثنا قال لي بما معناه إن حياته تبدأ في ساعة متأخرة من الحياة. هو لا يعرف أبدا كيف يتعامل ضوء القمر مع وجهه، هو وحده رأى أحصنة تتأمل في القمر لتأكله خوفا من الأزهار الصاخبة.. تركته حرا ولم أزعجه بالأسئلة المباشرة. في رده عن تساؤل عن معنى الكتابة وجدواها في هذا العالم.. قال: «أثناء الكتابة.. يُلتهم جسدي قطعة قطعة دون أن ينطفئ؛ أحيانا أستبدل الوردة بالسراب، والأنهار الواطئة بالاتجاهات».

ولد في درعا عام ١٩٥٠ . التحق بجامعة دمشق كلية الآداب– فلسفة– ولكنه لم يتابع الدراسة. يعمل موظفاً في مجلس مدينة درعا منذ ١٥ سنة. أعماله الشعرية: «في البحث عن قبضة ماء.. في البحث عن الطفولة» (١٩٨٦). «مفاصل الكوميديا» (١٩٨٩). «أنا طويل وأخشخش بالورد» (٢٠٠١)

أما عن الشعر «دع عصاك جانبا واتبع الزلزال حين يمشي إلى الوراء لأن الشعر قد دخل في غيبوبة وقد يبقى هكذا ألف عام.. الشعر هو الكمية القليلة من العذاب، وأيضا .الكمية الكثيرة من التاريخ.. الشعر أن ننقل الضوء من مقره الأبدي إلى مكان أبديّ أجمل ..الشعر غزالة شربت صوتها وانتظرت هنيهة لتمرّ»!! أما الشاعر فهو يرى أن: «هناك شاعر بنكهة الأقحوان.. وآخر ساهم في إقامة علاقة بين الأرصفة المالحة، والأزمنة النافلة.. وآخر امتلأ بكل الدنيا والناس وباللحظات التي لا تخطر على بال أحد، وآخر أمر ثيابه الداخلية بالوقوف دقيقة صمت حداداً على الطرائد المبجّلة.. وكما تعلم، أن الأنهار التي تأتي من بعيد تصنع الجغرافيا .. بينما الشعراء الذين يأتون من بعيد، يصنعون التاريخ!!!».. وعندما أصررت لماذا الشعر دون سواه، تردد ثم جاء البوح: «من أجل الشعر قطعت النار بوردة، وقطفت المجهول المدجج بالهدايا والطيوب الفاخرة لأظل كما أنا، من دون الشعر، لن يكون لنا أمكنة ولن تعرف من هو الذي هرّب الكارثة طواعية. كتبت شعراً عن الظلال الفاترة كي أعثر على أجزائي الضائعة.. و رويداً رويداً، رفعت التراب عاليا عن وجهي كي لا أصير بضاعة معذّبة، كتبت الشعر ليكتمل الحلم.. ما من شاعر في هذه الدنيا فرّق ما بين الدم، ورميم العظام السائبة، وبين الأرصفة الصدئة، وبين شاعر لم يكتب عن أريج الطغاة...

وصية عبد النور الهنداوي: «أن أحافظ على رخامه الساخن لكي لا يلحق الأذى بالهواء!!».. عودة على بدء عبد النور الهنداوي شاعر ليس مهما جداً، لأن أصله وفصله فضيحة!!

ملاحظة: كنا في حديقة عامة عندما أجريت الحوار وعند محاولتي مقاربة الوضع الثقافي في مدينته درعا وفرع اتحاد الكتاب العرب فيها، قطع الحوار، وتركني وحدي!!!!

■■

ذاك نهر الفرات.. وهناك مات الفراتيُّ
مهرجان.. يعيد دفن الموتى!

◄ زهير مشعان



لشدة الألم سكتّ فترة عما سمي مهرجان الفراتي الرابع، الذي حضره نيّفٌ وعشرة فقط بدلاً من العشرات أو المئات التي يجب أن تحضر، ويبدو الحضور والغياب ارتبط بحضور الأئمة من المسؤولين وغيابهم حصرياً!! فلو أنّه مأتم لشاركوا فيه مظهرياً ولاجتمع المئات من المنافقين ولو أنه حفلة كحفلة سارية السواس الغنائية لحضر أيضاً الآلاف ودفع كل واحد ٢٠٠٠ ليرة ثمناً للبطاقة، وهي تقول لهم «اسمع بس اسمع .. يل عينك تدمع»، وليس في هذا شيء من الغناء، ولو أنها مباراة لكرة القدم لتدافع الآلاف أيضاً لمتابعتها!؟ والبعض في بحثه عن سرّ الغيبة غيبة الناس وغيبة الفعل الثقافي يلقي باللوم على مديرية المركز الثقافي، وآخرون على مديرية الثقافة، وآخرون يوسعون الدائرة فيحملونها للوزارة المسؤولة عن المشهد الثقافي وسياستها التي تتبعها في الوطن و.. و..!؟ كلّ ذلك الردح ينمّ عن العجز والهروب بتحميل المسؤولية للمستضعفين من قبل الضعاف أو بتعميم يبعد عن التشخيص الدقيق حتّى لا يُسأل أحد يوماً ما! والمعادلة في النهاية ينتج عنها تبخر الأحلام والأفكار الجميلة وترسب الغث والغثيثين فلم يتقدم أحدٌ بأي اقتراح أو يلقي حصاة تحرك المستنقع الساكن والذي يخفي تحت سطحه كثيراً من الترسبات والمستحاثات. وبدل النهر.. نهر الفرات الجارف الذي كان ملهماً للكثيرين وسبباً لوجود أقدم الحضارات البشرية على المعمورة والذي أصبح الآن مرهقاً أيضاً من التلوث الذي أصبحت نسبته عالية جدّاً!؟

قد تبدو الكلمات قاسية وتطرق بقوة عسى أن تفتح ثُغرة في الحسّ المتبلد لأن الوخز لم يعد يجدي!؟

وعودة لما سمي مهرجان الفراتي الرابع الأدبي الذي اقتصر على بعض الحضور، وتحول إلى ساحة للمزاح السمج وكان عدد المشاركين أكبر من عدد الحضور، ووجوه متكررة وحكايات وقصائد أغلبها لم تحرك ساكناً مما يسمّى القص والشعر في اللغة مع تقديرنا الشخصي للجميع!! وغابت شمس كلية الآداب في جامعة الفرات بطلابها ومدرسيها ودكاترتها والتي من المفترض أن تشعّ في المنطقة، أو تكون قمراً يضيء في الظلمة!؟ وهذا على الأقل لا يحتاج إلى مصاريف وتكاليف كثيرة بعكس ما يكلفه حضور واحد من المطبلين والمزمرين وما يتمّ له من حشد واستنفار لكل الطاقات!؟

«ذاك نهر الفرات فاحبوا القصيدا/ من جلال الخلود معنىً فريدا/ باســـماً للحياة عن سلسبيل/ كلما ذقته طلبت المزيدا».. الفراتي الشاعر الكبير ذو المواقف الوطنية والطبقية والمرهف الحس غابت صورته وغابت أعماله وتم تجاهله للمرة الرابعة في مهرجانه الذي سمي باسمه ويعاد دفن رميم عظامه مرة أخرى..!؟ هذا الرمز الوطني والثقافي يجري طمسه وطمس الكثير من رموزنا لقتل أية جذوة يمكن أن يرتفع سناها يوماً ما والتهميش والتجهيل الذي بلّدَ المشاعر والأحاسيس وجعل السيطرة لثقافة استهلاكية تزيد من توسعة الثقب الأسود لابتلاع الوطن والشعب والجغرافيا والتاريخ !؟

■■

كتاب «الصورة والجسد»:
أدوار السلطة و العبودية في الإعلام الرأسمالي المعولم



صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت كتاب «الصورة والجسد: دراسات نقدية في الإعلام المعاصر» للدكتور محمد حسام الدين إسماعيل، ويعنى هذا الكتاب بمسألة العلاقة بين الصورة والجسد وأيديولوجيا وسائل الإعلام. فالصورة، كما يرى المؤلف، ما هي إلا تفاعل بين فكر وجسد ووسيط إعلامي، وبالتالي فهو يحلل وينتقد هذه الصورة ويعالج كيفية تكوينها.

يقع الكتاب في أربعة فصول. يناقش المؤلف في الفصل الأول «الإعلام وما بعد الحداثة: صعود الصورة وهبوط الكلمة» الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام الغربية في المجتمعات الغربية المعاصرة، والقيم التي تحملها هذه الوسائل، ويبحث في الطريقة التي تشكل فيها أوجه الحياة النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تلك البلدان، باعتبار أن تلك الوسائل الإعلامية هي أداة أساسية للسلطة في عصر العولمة.

ويحاول المؤلف توضيح مفهوم «ما بعد الحداثة» واستعراض أهم طروحاته، وانعكاساته على وسائل الإعلام، ودوره في تداعي ثقافة الكلمة لمصلحة ثقافة الصورة، من خلال مفاهيمه ذات النزعة العدمية مثل: «رفض كلية المعرفة» و«الحتمية الثقافية» و«رفض النزعة الإنسانية».

أما في الفصل الثاني «الأغاني المصورة العربية المعاصرة: الفصام الثقافي وتأثير العولمة» يحاول المؤلف دعم بحثه بتطبيق «تحليل علاماتي كيفي» لعيِّنة من الأغاني العربية. ويستخدم أدوات التحليل الاقتصادي والاجتماعي، والقراءة ما بعد الحداثية، لفهم ظاهرة الأغاني المصورة. ويخلص المؤلف إلى أن غرض الأغاني المصورة هو أن تقوم مقام الإعلان لتشجيع الجمهور على إجراء «معاملة تجارية» في شكل شراء المستهلكين لألبوم الأغاني.

ويستعير المؤلف مصطلح «الفصام الثقافي»، لعالم النفس الفرنسي جاك لاكان، ليصف واقع هذه الأغاني، حيث أنها تعبر عن سمتين أساسيتين في ثقافة المجتمع العربي المعاصر، وهما: انقطاع الذات المؤقت، وغيبة الهوية الشخصية. ويؤكد المؤلف أن هذا الفصام الثقافي المتفاقم في المجتمع العربي ليس نتيجة لضغوط العولمة فقط، بل هو نتيجة أيضاً لتناقضات الثقافة العربية الإسلامية نفسها، فتلك الأغاني المصورة ليست مجرد محاكاة للغرب، بل يمكن اعتبارها امتداداً لقصص ألف ليلة وليلة بكل موروثها الإباحي المعوض لكبت المجتمعات العربية.

وفي الفصل الثالث «الاقتصاد السياسي لثقافة الصورة: العارضات الفائقات النجومية نموذجاً» يتساءل المؤلف عن سبب المكانة والنجومية الفائقة التي تحظى بها عارضات الأزياء وفتيات (الموديل) في المجتمعات المعاصرة، ويرى أن ذلك يعود إلى تحول مفهوم البطولة في تلك المجتمعات من حيز الكلمة إلى حيز الصورة، فأصبحت (السوبر موديل) هي بطل المرحلة الراهنة.

ويؤكد المؤلف على أن الرأسمالية طورت منذ عهودها الأولى نظرة أفلاطونية للجمال، حيث يقهر «النموذج غير القابل للتحقق للجمال» المرأة في المجتمع الغربي، مجبراً إياها على الخضوع للمعايير الذكورية للتصرف والسلوك، على الصعيدين الشكلي والنفسي، وهذه المعايير تعمل كأدوات للإجبار الاجتماعي، وتحافظ على المؤسسات الذكورية للسلطة والقوة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بواسطة وسائل الإعلام التي تروج لأسطورة «الجمال» تلك، وتجعل النساء يتقبلن بسرور عملية استلابهن وتحويلهن إلى مجرد «أشياء» جمالية لا وظيفة لها إلا توفير المتعة البصرية للرجل. هكذا يخلق الإعلام المعاصر عن طريق العارضات النموذج المثالي لعبودية الأنثى!!

وفي الفصل الرابع «التحليل الثقافي للعري الإعلامي» يناقش المؤلف توظيف العري في الإعلام المعاصر، ويركز على قيام النخب الحاكمة في العالم العربي باستثمار العري الإعلامي المنظم للسيطرة الاجتماعية على أغلبية أفراد المجتمع، وكأن هذا العري هو صمام الأمان في خزان البخار الاجتماعي الذي يغلي تحت وطأة المظالم الاقتصادية، والكبت السياسي والاجتماعي والجنسي!!

ويؤكد المؤلف على أن ثقافة العري الإعلامي هي تميع للفواصل ما بين العام والخاص، فالعري الذي كان شأناً خاصاً أصبح شأناً عاماً بشيوع الوسائط الإعلامية الجديدة، والقدرة غير المسبوقة على النشر. وهكذا، وكما يقول المفكر الفرنسي الكبير ميشيل فوكو، سادت «الفضائحية الإعترافية» المجتمعات، وحلت وسائل الإعلام والأطباء النفسيون مكان الكهنة والمعابد في تلقي الاعترافات من الناس، لتبقى كل الشؤون الخاصة للجسد تحت الرقابة، وليتم تعميمها عبر خطاب الجسد الذي تروجه وسائل الإعلام. ■■

ربما !

من دفتر اليوميات (١)

٢٠٠٨/٩/٥

هل أنا متمدن وحضاريّ كما يجب أن يكون إنسان القرن العشرين، أم تراني كائناً متوحشاً من كائنات عصور ما قبل التاريخ؟

كلما تذكّرتُ قولة هربرت ماركوزه: «الحضارة تنظيم الغرائز».. تمثلتها كما يفعل المريد بتعاليم شيخه، هذا في البيت، في وحدة المرء المديدة.. وعلى الدوام أؤكّد لنفسي بها، في مراياي النرجسية الصافية: كم أنا رجل جديرٌ بسكنى الألفية الثالثة!! لكنني كلما خرجتُ ودهستني مدرعات الجمال في الشوارع ينتابني شعور حيوانيّ يمزج الشبق بالعنف، الرغبة بالجوع.. فأعوي كما لو في البرية، دون أن يخطر لي مجرّد اعتذار صغير: عفواً ماركوزه العزيز!!

٢٠٠٨/٩/٧

الطيران تجربة بسيطة على جهاز الكمبيوتر، إنه، وبتعريف بسيط، الانتقال المباشر من باخ إلى فهد بلان.

٢٠٠٨/٩/١٦

أينما ولّيتُ وجهي ثمّة مريض. بين كل ثلاثة أعرفهم يكون الرابع مريضاً. المرض مثل الأوكسجين هنا. امرأة البيت المقابل مطروحة على سريرها طوال الوقت، أراها من النافذة تصارع السرطان وحيدة وعزلاء. الصبية العذراء هناك، في آخر شرفات الشارع الطويل، يغتصبها السكريّ. نساء البيت الذي أقطنه ينطبق عليهن عنوان فيلم آلمودوفار «نساء على حافة الوقوع بأزمة عصبية».. وأنا، مثل الجميع، مريض أيضاً، مريضٌ بانتظار دائي.

٢٠٠٩/١/١٤

ونحن أيضاً أغان لم تجد شفاهاً تضرّجها بالدّموع التي تنبغي، ولا نايات رعاة يعتقون رقابها في البراري.. نحن أغان شعبيةٌ على وجه الحصر، حتى تحت قصف ليزر الشوارع الفارهة.. حتى في أحياء المخالفات.. أحياناً نكون العتابا معنى ومبنى، وفي أحيان أخرى نحن الموليا لحماً ودماً وعظاماً.. لكنْ هيهاتَ.. أين من يغنّي؟؟

٢٠٠٩/٢/١٩

سأتحدث أيضاً عن السينما، عن هذا الشغف الموسمي الذي يداهم الشخص كلما أصابه الخواء ليعيده إلى أوله.. عن هذا المهرجان الإنساني العظيم الذي يقول لا مكان للمستحيل على هذه الأرض فكلّ شيء تحقّق على الشاشة، كل شيء..

لا أستطيع اكتشاف مساحة جديدة إلا بالسينما. تقريباً الأفلام التي شاهدتها في الفترة الأخيرة: «بستان الكرز»، «الساموراي السبعة»، «أوديسة الفضاء ٢٠٠١»، «القارئ»، «أطفال الجنة»، «كل شيء عن أمّي»... هي فقط من منحتني الكثير من الثقة على أني ما أزال الكائن الذي أفعله.. وحدها الأفلام من يعيد لياقة السؤال، وتضخ الجسد بالجرعات اللازمة من الأمل.

رائد وحش

raedwahash@kassioun.org

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/5/6) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

ثقافة غارقة في الدم

◄ بوب هيربرت / ترجمة : منار ديب

ربما كان فيليب ماركوف طالب الطب قد أخفى مسدسه في نسخة مجوفة من كتاب غراي للتشريح. تعتقد الشرطة أنه استخدمه في غرفة فندق في بوسطن الأسبوع الماضي لقتل جوليسا باريسمان، ٢٦ عاماً، التي تعرض خدماتها كمدلكة في الإعلانات.

في بالم هاربور في ولاية فلوريدا عثر الفتى جاكوب لارسون البالغ من العمر ١٢ عاماً على مسدس في منزل عائلته، تقول الشرطة أن العائلة قد نسيت أنها تملكه. جاكوب أطلق النار في رأسه وهو الآن في غيبوبة. وترجح السلطات أن إطلاق النار كان غير مقصود.

ليست هناك أية مبالغة في وصف الرعب الذي تسببه الأسلحة في أمريكا. يقتل من ١٦٠٠٠ أمريكي إلى ١٧٠٠٠ كل عام، ومعدل ١٢٠٠٠ منهم يموتون بإطلاق نار. هذا مجتمع عنيف بجنون، وأسوأ ما في هذا العنف أنه يرتكب بسهولة مجنونة عبر الانتشار الكبير لتوفر الأسلحة الفردية.

عندما قرر الموسيقي فيل سبكتور لسبب ما قتل الممثلة لانا كلاركسن، فإن كل ما كان عليه فعله هو أن يحضر مسدسه، وهو واحد من ٢٨٣ مليون قطعة سلاح ذات ملكية شخصية.

وحين خرج جون محمد وشريكه المراهق لي مالفو في حفلة قتل أودت بحياة ١٠ أشخاص في منطقة واشنطن، فإن الأمر الوحيد الذي كان يقلقهما هو كيفية الحصول على بندقية لإنجاز مهمتهما الدموية.

إننا نصادر الشامبو من حقائب المسافرين في المطارات لكننا نقدم الأسلحة القاتلة للمجرمين والمعتوهين في عروض المسدسات.

أقيمت العديد من الاحتفالات مؤخراً لإحياء الذكرى العاشرة لمجزرة مدرسة كولمباين، إلا أن قلة يتذكرون مذبحة حدثت بعد خمسة أشهر من حادثة كولمباين عندما فتح رجل نيران مسدسه على جمع من المصلين في كنيسة معمدانية في فورت وورث. مما أسفر عن مصرع ثمانية أشخاص بينهم مطلق النار الذي انتحر.

قبل أقل من سنة من كولمباين قتل تلميذان معلما وأربع تلميذات صغيرات في مدرسة في جونزبورو في آرك مستخدمين بندقية. وهذه حادثة أخرى لا يجري تذكرها على نطاق واسع.

حين تتفشى ظاهرة كالاعتداء بالأسلحة النارية في الولايات المتحدة، والتي هي شائعة كمباريات البيسبول في الصيف، فإنه من الصعب أن تعلق حوادث فردية في الذاكرة العامة.

القتل هو جانب من الحكاية.

رغم أن ١٢٠٠٠ شخص يقتلون بالسلاح سنوياً، فإن حملة برادي لمكافحة عنف الأسلحة الفردية، وحسب آخر البيانات المتوفرة، تخبرنا بأن أكثر من ٣٠٠٠٠ شخص قد قتلوا بالسلاح خلال سنة قياسية. ويتضمن ذلك ١٧٠٠٠ منتحر، إضافة إلى ٨٠٠ قتلوا في إطلاق نار غير متعمد، و٣٠٠ قتلتهم الشرطة. ففي العديد من حالات تطبيق القانون يكون تصرف رجال الشرطة ردة فعل على أشخاص مسلحين.

وهناك حوالي ٧٠٠٠٠ شخص أطلقت عليهم النار لكنهم لم يقتلوا، ٤٨٠٠٠ منهم تعرضوا لاعتداءات إجرامية، و٤٢٠٠ شخص ظلوا على قيد الحياة بعد محاولات انتحار فاشلة. و١٥٠٠٠ أطلقت عليهم النار عن طريق الخطأ. وأكثر من ١٠٠٠ أصيبوا بنيران الشرطة العديد منهم كانوا مسلحين.

تقدر تكلفة الرعاية الطبية لإصابات إطلاق النار في الولايات المتحدة بأكثر من ٢ مليار دولار في العام. ويلاحظ مركز سياسات العنف، وهو مجموعة تطالب بضبط حمل السلاح، أن الإصابات غير المميتة الناتجة عن إطلاق النار هي المصدر الرئيسي لإقامات المستشفيات غير المشمولة بالتأمين.

وتعتبر حصيلة القتلى من الأطفال والمراهقين مخيفة. وحسب حملة برادي فقد مات ٣٠٠٠ طفل بإطلاق النار خلال سنة قياسية، أكثر من ١٩٠٠ منهم قتلوا، ٨٠٠ انتحروا، وحوالي ١٧٠ قتلوا خطأ وعشرون أو أكثر قتلتهم الشرطة. بينما تعرض ١٧٠٠٠ لإطلاق نار لكنهم نجوا.

أتذكر وأنا أكتب من شيكاغو أن المدينة قد شهدت قبل عامين مقتل حوالي ثلاث دزينات من طلاب المدارس في حوادث إطلاق نار مختلفة الظروف خلال عام دراسي واحد. حينها قال لي آرن دونكان وزير التربية الحالي، ومدير مدارس شيكاغو في ذلك الوقت «هذا يعني أكثر من طفل كل أسبوعين، فكر بذلك».

في الواقع فإن هذه مشكلتنا، لكننا عملياً لا نشغل بالنا بها، فإذا كانت الجرائم مرعبة إلى هذا الحد، فإن علينا أن نشعر بمظاهر المعاناة العامة، لكننا ننتهي إلى عدم فعل شيء. الأمريكيون يعيشون حالة لامبالاة مفرطة حيال هذا الذبح عديم الشفقة الذي يبقي ثقافتنا غارقة في الدم.

هذا الموقف اللامبالي، هذا الرفض الإرادي لإدراك مدى الرعب، يترك المدافعين عن حق حمل السلاح الفردي أحرارا في ممارسة الضغوط في سبيل قضيتهم المجنونة من أجل المزيد من الأسلحة في المزيد من الأيدي. إنهم ملتزمون بالإبقاء على القتل أمرا سهلاً، وعلينا أن نتعهد بعدم إيقافهم عند حدهم.

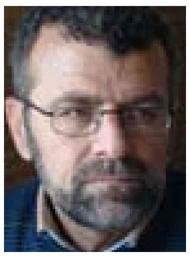
■ عن «نيويورك تايمز» ٢٥/ ٤



بين قوسين

«جسد»: ذاكرةٌ للنسيان

◄ ثائر ديب



لم تعد رائجةً هذه الأيام، ولعلّها نُسيَت، تلك العادة الديالكتيكية في التفكير التي تجد التناقض في الظاهرة الواحدة ذاتها. وما حلّ محلّها هو ضروب فقيرة من التقابلات الثنائية الصارمة النور/ الظلام، الثبات/التحول، الخصوصية/ الكونية، الشرق/ الغرب، التراث/ الحداثة، الوحدة/ الاختلاف، التدين/ العلمانية....الخ - حيث تُضفَى قيمة إيجابية مطلقة على هذا الطرف أو ذاك من كل ثنائية ويُشَيطَن الطرف الآخر.

أذكر ذلك في سياق الإشارة إلى الاهتمام الذي برز في الثقافة العربية مؤخّراً بالجسد وقضاياه، حتى باتت له مجلته الخاصة به، بعد تأخّر يناهز نصف القرن عن الاهتمام العالمي بهذا الموضوع.

كان الاهتمام بالجسد والتأكيد على الجنس، بوصفهما موضوعين مشروعين للبحث والدراسة وأمرين يتّسمان بأهمية سياسية دائمة، قد برزا منذ ستينيات القرن العشرين عبر مدّ السياسة اليسارية يدها إلى مناطق سبق لها أن أهمَلَتهَا ذلك الإهمال المؤسف وغير المبرَّر. فالوجود الإنساني يشتمل على الكبت والرغبة والاستيهام واللاوعي والموت كما يشتمل على العقل والحقّ والرُّشد والحياة. وتحرّر الإنسان إنما يعني تحرّره من كل القيود التي يرسف فيها، وهي قيود لا تقتصر على الظلم الاجتماعي الطبقي وإن كانت تتحدد به.

ذلك هو المناخ الذي ظهرت فيه أعمال ميشيل فوكو حول تاريخ الجنس، وإعلاء الممثلة الأمريكية جين فوندا من شأن البدن والجسمانيات، وافتتاح الـ Body Shop وتحوله إلى سلسلة دولية من المتاجر التي تبيع كلّ ما يتعلق بمسائل العناية بالجسد من مواد تجميل وأغذية، ومعاودة الاهتمام بفرويد وفيلهلم رايش، الخ.

بيد أنّ تلك الفترة ذاتها هي الفترة التي بدأت فيها طاقات اليسار الثورية (في أوروبا ثم لاحقاً في أرجاء الدنيا) بالتراجع شيئاً فشيئاً. وبات الاهتمام بالجسد بديلاً عن تلك الطاقات راح يحتلّ مكانها رويدا رويدا. وبهذا المعنى، فإن الجسد الذي تجلّى كتعميق للسياسات الراديكالية التي كرسته بقوة كواحد من أركان الثقافة الإنسانية، في نوع من التقدم العلمي والتاريخي، كان في الوقت ذاته إزاحةً لتلك السياسات الراديكالية واستبدالاً لها، مرتبطاً بالشلل السياسي الذي راح يدبُّ في أوصال اليسار، فضلاً عن ارتباطه بما عرف عن اليمين من اهتمامٍ وسواسي بالجنس، حيث يُعنَى هذا اليمين بوضع حدٍ للحب وليس للجوع أو الفساد، وبوقف الزنا وليس تلوث البيئة أو القمع أو التسلح.

وأوضح دليل على تناقض ظاهرة الاهتمام بالجسد، وعلى كونها نوعاً من الاستبدال، هو أن الجسد الذي يجري الاهتمام به هو الجسد الإيروسي دون الجسد الجائع، والأجساد المتجامعة دون الأجساد التي هدّها التعب، وتاريخ المؤخّرة وشعر العانة دون تاريخ افتقار ما يزيد على نصف سكان العالم إلى ما يكفي من الصرف الصحي وعيش أجسادهم وعقولهم على أقل من دولارين في اليوم.

لنرحب، نحن إذاً، بـ«جسد» في كلِّ هذا التأخّر، وكلِّ هذا النسيان.

■■

صور رمادية بين الثقافة والإعلام

◄ جهاد أسعد محمد

يستمر المشروع الثقافي الوطني التحرري بالغياب، ولا تظهر في الزواريب والمطارح والمنابر الأدبية والفنية، أو الوسائط الإعلامية المحلية أو العربية المرهونة بغالبيتها لمصلحة أعداء هذا المشروع، أو على الأقل لغير المعنيين بوجوده أو المتحمسين له؛ أية بوادر أو مظاهر توحي بمحاولات حقيقية، فردية أو جماعية، للشروع بإحيائه، خصوصاً وأن الحوامل والحواضن الأساسية التي يمكن أن يولد في رحمها في هذا الشرق الواسع، ما تزال مغيبة بحكم الواقع المستمر منذ عقود، أو بحكم إدمان التراخي والسلبية الذي كرسه الترهّل، أو ربما بسبب قصور الرؤية واضمحلال المعرفة وهيمنة الخوف..

ورغم توفر الظروف الموضوعية المرتبطة بأزمة النظام الاستبدادي الكوني، وعودة الروح للقوى والحركات والتيارات المناهضة لهذا الاستبداد في بعض المناطق الجغرافية من العالم، إلا أن الجانب الذاتي لدى الأفراد والمجموعات الصغيرة، ما يزال عاجزا وقاصرا، غير قادر مع غياب المؤسسات والفعاليات الاجتماعية الراعية، على تلقف المرحلة المتغيرة لمصلحة هذا المشروع، لتبقى الصورة الثقافية في بلادنا، المتجلية في الإعلام تحديداً، ملونة برمادي مقيم..وهذه بعضها..

● يغيب المثقف العربي التقدمي عن الشاشات، وإذا حضر، يبدو على الغالب متخبطاً، متناقضاً، ومحايداً أو مرتبكاً تجاه الكثير من القضايا التي لا يجب أن يكون محايداً أو مرتبكاً، أو غير ذي موقف تجاهها، ويغيب معه الشعار الثقافي التحرري المحكوم بغياب البوصلة الثقافية التحررية..مما يتيح المجال، وقد سقطت أو تعطلت أو بهتت شعارات الأنظمة، لتمرير شعارات ما كانت لتمر في فترات سابقة.. أو ليسود نوع من الغثاثة.

أضرب مثالاً: تلقّن إحدى الشخصيات الطلابَ في مسلسل تركي مدبلج، وبلهجة دمشقية خالصة: «مين اللي وحّد بلادنا؟».. يجيب الطلاب باللهجة الدمشقية الفائقة الانتشار ذاتها: «الزعيم كمال أتاتورك»!! تتابع: «مين اللي هزم أعداءنا»؟ يصر الطلاب: «الزعيم كمال أتاتورك»!!..

● يجد المثقف العربي في الإعلام المقروء، الورقي والإلكتروني، فرصة جيدة لعرض ما لديه من شجون عامة، ولكنه غالباً ما يتجنّب الغوص عميقاً في المحرّمات التقليدية المعروفة خوفاً أو جهلاً أو حيادية، يكرّس ذلك انعدام أو ضعف كل ما قد يؤمّن له الدعم المادي أو الاجتماعي أو الحقوقي أو المعرفي الاستراتيجي، ولذلك نجد الكثيرين منهم عند أول محك يدفعهم إليه نقدٌ قاس أو رديء، أو تجنٍّ، وقد أظهروا كل كبتهم أو تسطّحهم أو تخبّطهم أو فراغهم.. فيأخذون بالشتم والمماحكة ومحاربة طواحين الهواء، ليغرقوا في صراعات طويلة لا طائل ولا جدوى منها، خصوصاً بعد أن يتجمهر حولهم وحول خصومهم المزيّفين مريدون يفوقونهم تخبطاً، ويتحزب للمتنازعين على اللا شيء من يرون فيهم نافذة للظهور..

● يعتزل بعض المثقفين الإبداع والناس والمنابر والحياة الاجتماعية، وينكفئون على أنفسهم.. بعضهم يدمن صيد السمك أو الطيور، وبعضهم يعود إلى قريته النائية ليدمن الصمت والكحول والـ... ويربي الدجاج والحمام والماعز والنحل.. وبعضهم، وهم قلة، يختارون الغياب البيولوجي المطلق..فإلى متى يستمر هذا العقم؟؟

■■



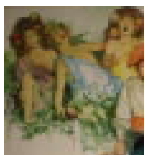
لقد عشت في فقاعة

تقدم الفنانة رؤيا عيسى في غاليري «المدى» معرضها الأول بعنوان «لقد عشت في فقاعة» وذلك ابتداء من ١٢/ ٢٠٠٩/٥ ولغاية الثلاثين من الشهر نفسه، حيث تسعى فيه إلى رصد حالات وجدانية شديدة الخصوصية في مقدمتها العزلة والاغتراب الوجودي، من خلال رؤيا رمزية تعبيرية تتميز بالشفافية العالية، وتمضي في توجه حداثي يجمع بين معطيات تصل حد التناقض.



I Lived in a Bubble Roya Issa

فنان إسباني في صالة «الشعب»



يقيم معهد ثربانتس في صالة الشعب للفنون الجميلة معرضاً للفنان الإسباني جاوما مرثال كنوس، ويستمر لغاية ١٦ أيار الجاري. يضم المعرض حوالي ٢٦ عملاً فنياً بقياسات مختلفة، نفذ معظمها في سورية.

الفنان جاوما من مواليد مدينة بالنثيا، درس الرسم في مدرسة الفنون والحرف في مدينة برشلونة وعمل مديرا للقسم الفني في وكالة إعلانات وفنون غرافيك في المدينة نفسها. ثم عمل لمدة عشرين عاما في دور الطباعة والنشر في العديد من الدول إضافة إلى إسبانيا، بريطانيا وإيطاليا وفرنسا. تغطي نشاطاته الفنية مختلف ميادين الإبداع الفني: لوحات، تصاميم قارورات لمحلات العطور، لوحات إعلانية، رسومات توضيحية للكتب ورسومات لشخصيات فكاهية تاريخية. بدأ العديد من رحلاته إلى بلدان العالم العربي في بداية ١٩٩١، من بينها، المغرب، تونس، الجزائر، الصومال، جيبوتي، الأردن، لبنان وسورية. فأثرت هذه الزيارات في فهمه للضوء والألوان. يركز نشاطه الفني في الوقت الحالي على الرسم فقط، حيث أقام العديد من المعارض في مختلف المدن الإسبانية والبلدان الأوروبية الأخرى وتونس والمغرب وسورية. كما زار بلدان وسط أوروبا ودول البلطيق والبلقان وتعرف على أشكال الثقافات في مختلف البلدان التي زارها. أمضى الأشهر الثمانية الأخيرة متنقلاً بين برشلونة ودمشق لتحضير هذا المعرض.

مسابقة قاسيون..

توضيح.. وتمديد.. ودعوة عامة!

تعلن جريدة «قاسيون» عن تمديد فترة قبول المشاركات في مسابقة «أفضل كلمات أغنية وطنية» لغاية نهاية شهر حزيران، وفي الآن نفسه تعلن عن قبول المساهمات باللهجات المحكية بعد اللغط الذي حدث حول إعلان المسابقة لاقتصارها على المساهمات الفصيحة فقط، حيث ورد عتب على الجريدة من استثناء الشعر المحكي من المسابقة، ولأن الهدف الأساسي هو الكلمات النوعية فإن «قاسيون» ترحب المساهمات بكافة، ضمن إطار شروط المسابقة والفترة الزمنية المحددة في هذا الإعلان..

كما تجدد الصحيفة دعوتها جميع الشعراء للمشاركة في المسابقة، بغض النظر عن الجوائز الرمزية المرصودة لها، وعن الاعتبارات الإيديولوجية أو السياسية التي قد تجعل البعض منهم يحجمون عن المشاركة، فالمسابقة غايتها أولا وأخيرا، إحياء الأغنية الوطنية، وبث معان جديدة فيها، والمساهمة في تصويب مسار الأغنية المحلية التي أخذت تنخرط بشدة في السائد السطحي، الفقير فنيا ووجدانيا.